

المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة



مجلة
تصدر سنوياً

DIGITAL
TRANSFORMATION



العدد الرابع والعشرون - ديسمبر ٢٠٢١

المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة

العدد الرابع والعشرون

ديسمبر ٢٠٢١

تصدر المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة سنوياً خلال شهر ديسمبر من كل عام بثلاث لغات هي العربية والإنجليزية والفرنسية لاطلاع كافة أعضاء الأجهزة العليا للرقابة بالمنظمة الأفريقية (الأفروساى) على مختلف الموضوعات الفنية والأخبار الإقليمية والدولية المتعلقة بالعمل الرقابي.

وتجدر الإشارة إلى أن كافة المقالات والأفكار الواردة على صفحات هذه المجلة لا تعبر عن نهج وأفكار المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة (الأفروساى) وهيئة تحريرها، بل تُعبر في مجملها عن فكر وآراء كاتبها. لذا، تدعو هيئة تحرير المجلة العاملين بالأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالأفروساى لإرسال ما لديهم من مقالات وأفكار ومقترحات لنشرها على صفحات هذه المجلة وذلك على العناوين التالية :

جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

الإدارة المركزية للعلاقات الدولية والمؤتمرات

طريق صلاح سالم – مدينة نصر

القاهرة – جمهورية مصر العربية

ص.ب: ١١٧٨٩

هاتف: ١٨٣٢٢ ٠٢-٢٤٠

فاكس: ١٧٠٨٦ / ٢٤٠ ١٨٣٢٢ / ٠٢-٢٤٠

العناوين الإلكترونية للجهاز:

ircdept@yahoo.com

ircdept@asa.gov.eg

الموقع الإلكتروني للجهاز:

www.asa.gov.eg

هيئة تحرير المجلة

الرئيس

الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية مصر العربية

الأعضاء

الجهاز الأعلى للرقابة للكاميرون

إدارة الاتصالات بالأمانة العامة للأفروسي

الجهاز الأعلى للرقابة لموزمبيق

ممثلًا عن المجموعة الفرعية اللغوية الناطقة بالإنجليزية

الجهاز الأعلى للرقابة لكوت ديفوار

ممثلًا عن المجموعة الفرعية اللغوية الناطقة بالفرنسية

الجهاز الأعلى للرقابة للجزائر

ممثلًا عن المجموعة الفرعية اللغوية الناطقة بالعربية

الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا

رئيس لجنة إدارة وتقاسم المعرفة للأفروسي

في هذا

لعدد

٤	القسم الأول
٦	الكلمة الافتتاحية - "التحول الرقمي وأثره على عملية المراجعة".
٩	المقالات العلمية الواردة لرئاسة هيئة تحرير المجلة.
١٠	المقال المُحرَّر من الجهاز الأعلى للرقابة لإثيوبيا بعنوان "المراجعة البيئية من منظور المراجعة الحكومية الإثيوبية".
٢١	المقال المُحرَّر من الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا بعنوان "عمليات المراجعات المتزامنة (في الوقت الفعلي): المراجعة المتقدمة رقمياً".
٢٩	المقال المُحرَّر من الجهاز الأعلى للرقابة لمصر بعنوان " الحوسبة السحابية بالمؤسسات الحكومية بين المميزات والمخاطر.
٤٠	المقال المُحرَّر من الجهاز الأعلى للرقابة للجزائر بعنوان " التدقيق على المخصصات التقنية والتنظيمية وأثره على الملاءة المالية لشركات التأمين".
٥٠	المقال المترجم من الجهاز الأعلى للرقابة لمصر بعنوان "الرقابة الإدارية والرقابة الداخلية: ما الفرق؟".
٥٩	المقال المترجم من الجهاز الأعلى للرقابة لمصر بعنوان " كيفية تطوّر مهنة المراجعة حتى تتمكن من مواجهة التحديات المستقبلية".
٦٥	القسم الثاني
٦٦	أخبار وأنشطة الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الأفروساي.
٨٣	اجتماعات مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي.
٨٥	اجتماعات تجمّع الكوميسا.
٨٩	أخبار وأنشطة مبادرة الإنتوساي للتنمية.
٩١	أخبار وأنشطة مجموعة عمل الأفروساي للمراجعة البيئية.
٩٧	مساهمة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بعنوان "إعادة النظر في أجندة ٢٠٣٠: أين تقف الأجهزة العليا للرقابة اليوم؟".
١٠١	مساهمة منظمة الأرابوساي بعنوان "أتمتة العمل الرقابي ودوره في تطوير الأداء".
١٣٨	تهنئة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة الأفريقية الجدد.
١٤٦	رثاء رؤساء/مساعدى رؤساء الأجهزة العليا للرقابة الأفريقية.

القسم الأول

كلمة افتتاحية

المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة

"التحول الرقمي وأثره على عملية المراجعة"



سيادة المستشار / هشام بدوي
رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات - مصر

الكلمة الافتتاحية

للسيد المستشار / هشام بدوي
رئيس هيئة تحرير المجلة

"التحول الرقمي

وأثره على عملية المراجعة"

يتجه العالم بقوة صوب التحول الرقمي Digital Transformation الذي أحدث تغييرًا جذريًا في مختلف المجالات، ومنها مجالي المحاسبة والمراجعة، وذلك من خلال إتاحة تقنيات حديثة مثل البيانات الضخمة Big Data، والحوسبة السحابية Cloud Computing، وإنترنت الأشياء IoT، والأمن السيبراني Cybersecurity، وأنظمة الدفع الإلكتروني Electronic Payment Systems، والخدمات الرقمية Digital Services.

ويعتبر التحول الرقمي من العوامل المحفزة الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، وبظهور تقنيات التحول الرقمي، تغيرت أشكال معالجة الحسابات الخاصة بالشركات والمؤسسات، حيث استخدمت تلك التقنيات في تسجيل معاملاتها وسرعة التعامل عليها وتأمينها، الأمر الذي طرح العديد من التساؤلات والتحديات أمام عملية المراجعة، ومن أهمها: ماهي المتطلبات التي يجب أن تتوافر في القائمين على عملية المراجعة؟ وما هي منهجيات ومعايير المراجعة لتتواءم مع هذه التغيرات التكنولوجية المتسارعة؟ وما هو تأثير تطبيق هذه التقنيات التكنولوجية على عملية المراجعة؟

ونظراً لقيام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عند مراجعتها للجهات الخاضعة للرقابة، بفحص الحسابات والنظم المعمول بها، ومنها نظام الرقابة الداخلية متضمناً إدارة المراجعة الداخلية بها، فقد أصبح لزاماً على أعضاء هذه الأجهزة أن يكونوا على فهم عميق وإلمام واسع بكافة التغيرات التي جرت على أدوات معالجة البيانات، وعلى الإجراءات والقواعد الاسترشادية الخاصة بالمراجعة الداخلية، بما يمكنهم من القيام بالمراجعة الخارجية بآليات ومنهجيات ومعايير تواكب التغيرات التي حدثت في الجهات محل المراجعة. ويتطلب ذلك من المراجعين المعرفة العميقة بكيفية تحليل البيانات التي تعزز جودة المراجعة وتحسن كفاءتها، وضرورة تدريب وتأهيل المراجعين لزيادة قدرتهم على جمع البيانات والتحليل السليم لها لتحقيق أهداف المراجعة في الحصول على أدلة الإثبات الملائمة والكافية المتعلقة بصحة تأكيدات إدارة الجهات الخاضعة للمراجعة بشأن قوائمها المالية محل المراجعة، واكتشاف وتحليل الانحرافات والتناقضات، باستخدام تلك التقنيات الحديثة.

أما عن تأثير تطبيق التقنيات الحديثة على عملية المراجعة، فسيمنح توافر البيانات وتحليلها فهماً دقيقاً لدى المراجع للجهة الخاضعة للرقابة، مما يعزز جودة تقييم المراجع للمخاطر المتأصلة Inherent Risks ومدى استجابة الجهات الخاضعة للمراجعة في توفير بيئة رقابية ذات كفاءة وفعالية في الحد من هذه المخاطر للحد المقبول لها. كما يعزز قدرة المراجع على جمع أدلة المراجعة. وسيتمكن المراجعون باستخدام التكنولوجيا الرقمية من تحويل عمليات المراجعة من عمليات تدقيق يدوية إلى عمليات تدقيق رقمية، بما يساهم في الاستخدام الأمثل لعناصر المراجعة من خلال خفض مستوى مخاطر المراجعة، وخفض تكلفة المراجعة، وقصر مدة المراجعة، وقضاء وقت أقل في المعالجات الروتينية، وتكريس المزيد من الوقت في الحكم والتقرير، وزيادة مستوى العمل عن بعد وتعزيز كفاءته بما يساهم إجمالاً في الارتقاء بجودة أعمال المراجعة والتقارير الصادرة بشأنها.

وستمكن التطبيقات التكنولوجية في عملية المراجعة، من استخدام التطبيقات الإحصائية المتقدمة لإجراء تحليلات إحصائية لم يكن من الممكن إجراؤها في ظل المراجعة اليدوية، وأصبح بالإمكان القيام بعمليات تقترب من الفحص الشامل للمستندات بدلاً من الفحص بالعينة، الأمر الذي يزيد من دقة ودرجة الثقة في عمليات المراجعة والتقارير الصادرة بشأنها، مع تلاشي المحددات التي كانت تصاحب الفحص الشامل في الماضي مثل ارتفاع التكلفة وطول الوقت المستغرق .

كما أصبح هناك إمكانية للمراجعة المتزامنة Real Time Auditing، التي تسمح بمراجعة المعاملات التنظيمية في الوقت الفعلي، والتخفيف من المخاطر التنظيمية، والتي تتيح للمراجع مرونة أكبر في سرعة استجابة خطة المراجعة لأي تغيرات قد تصاحب عملية المراجعة فور حدوثها، فتمكنه من إلغاء إجراءات المراجعة للبنود الأقل أهمية، والتركيز على البنود ذات الأهمية، والتي سيؤدي تصحيح المشاكل المتعلقة بها في نظم معالجة البيانات إلى عدم تكرارها، كما ستساعد المراجعة المتزامنة إدارة الجهة الخاضعة للمراجعة في اتخاذ قرارات متزامنة لتحسين أدائها دون الانتظار حتى نهاية السنة المالية .

هذا، وسيجد القارئ لهذا العدد من المجلة، جانبًا من مشاركات أعضاء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالأفرواسي، يتناول هذه التطورات التكنولوجية وأثرها في عملية المراجعة بشكل من التفصيل، وهو ما يؤكد وعي أعضاء الأجهزة الرقابية بأهمية تلك التطورات التكنولوجية المتسارعة لرفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة في تحقيق أهدافها.

المقالات العلمية

مقالة محررة

المراجعة البيئية من منظور المراجعة الحكومية الإثيوبية

إعداد: Abera Tadesse Eticha

محاضر أول بالجهاز الأعلى للرقابة لإثيوبيا



ملخص

ترجع أصول المراجعة البيئية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال سبعينيات القرن العشرين كوسيلة لفحص ما إذا كانت الشركة تمتثل للعديد من القوانين واللوائح البيئية الجديدة من عدمه. ومؤخراً، تُستخدم المراجعة البيئية كأداة قيمة لتقييم نظام الإدارة البيئية للشركات وكذا سياساتها ومُعداتها. ويكمن الهدف الرئيسي من هذه الورقة البحثية في شرح كيفية مساهمة المراجعة البيئية في تحسين والحفاظ على الحماية البيئية مع مراعاة مفهوم التنمية المستدامة، وذلك وفقاً لنتائج تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب المراجع العام الفيدرالي.

ويتضح من المقارنة أن مكتب المراجع العام الفيدرالي الإثيوبي يمثل فقط لعدد قليل من مبادئ أفضل الممارسات وفقاً للمعايير الدولية. وحيث أن مكتب المراجع العام الفيدرالي قد أجرى مراجعة بيئية أيضاً، فإن الورقة البحثية تستعرض كذلك حالات من عملية المراجعة البيئية لإثيوبيا من أجل تحسين وحفظ الحماية البيئية والتنمية المستدامة. ومن ثم، تنتهي الورقة البحثية إلى أن مكتب المراجع العام الفيدرالي متأخر في مجال المراجعة البيئية. بالإضافة إلى ذلك، تفحص هذه الورقة البحثية التحديات والنتائج العملية للمراجعة البيئية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة البيئية - المراجعة الحكومية - إثيوبيا.

مقدمة

تُعد المشكلات البيئية إحدى التحديات الرئيسية بالقارة الإفريقية في القرن الحادي والعشرين. ويتحول التركيز تدريجيًا إلى القضايا البيئية. وأن هذا هو الناتج الأساسي لتطوير تكنولوجيات جديدة والتي أحدثت ازديادًا في تعدين المعادن الصلبة، والتنقيب عن البترول، وكذا زيادة في عدد المحطات والمصانع، فضلًا عن الزيادة الكلية المفاجئة في استخدام أدوات التصنيع. ولقد تعرّضت جودة وثراء الثروات البرية والمياه العذبة والبيئة البحرية للتلوث ومن ثم للإنخفاض. ولذا، يصح القول بأن التطورات الجديدة في الصناعة والتصنيع هي الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي على مدار العقود الثلاثة الماضية. وقد تفاقم ذلك نتيجة النمو السكاني السريع، والانتشار العمراني، واستهلاك الطاقة، والرعي الجائر، والإفراط في زراعة الأراضي، وكذا التطورات الصناعية الناشئة عن العولمة.

وتركز المراجعة البيئية لمكتب المراجع العام الفيدرالي لدولة إثيوبيا على المشكلات البيئية المتعلقة بالمياه والتصحر والمخلفات ومصايد الأسماك والطاقة

والطاقة والتنوع والطاقة البيولوجي والتعدين (الخطوط التوجيهية للمراجعة البيئية، مكتب المراجع العام الفيدرالي والمجموعة الفرعية اللغوية الناطقة بالإنجليزية للأفرواسي، ٢٠١٠).

هدف البحث

يكمن الهدف من هذه الدراسة في فحص كيفية تطبيق تقنيات المراجعة البيئية عملياً في إثيوبيا من خلال فحص التجربة والتحديات في المراجعة البيئية. كما توضح الدراسة طرق مساهمة المراجعة البيئية في تحسين وحفظ الحماية البيئية مع مراعاة مفهوم التنمية المستدامة وفقًا لنتائج تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب المراجع العام الفيدرالي.

فرضية البحث

تركز الورقة البحثية على المراجعة البيئية من منظور المراجعة الحكومية الإثيوبية.

مساهمة المراجعة البيئية = قابلية تطبيق معايير
المراجعة البيئية + مهارة المراجعين
+ البيانات الكافية + الإشراف

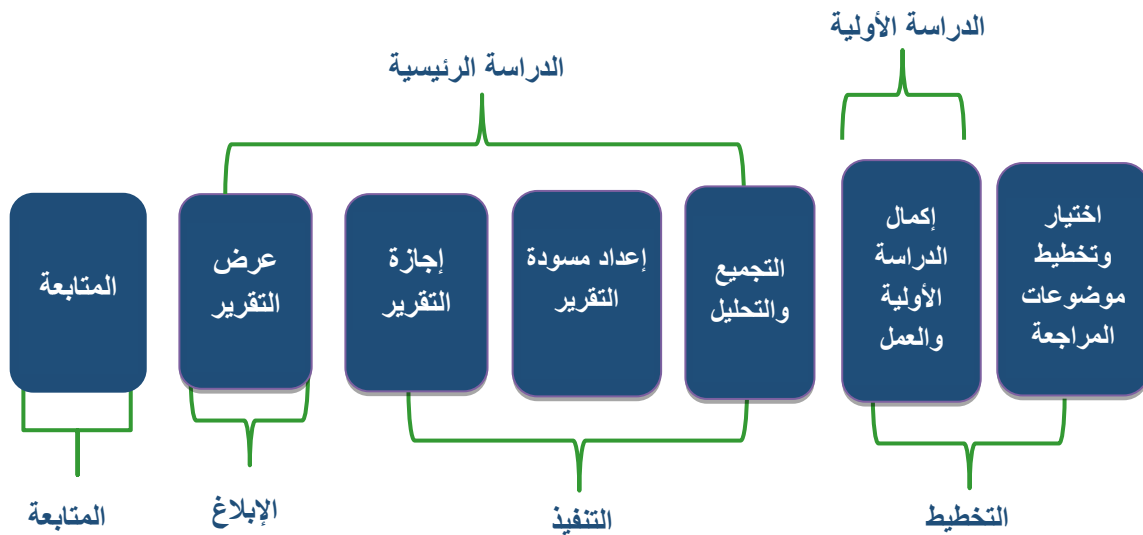
منهجية البحث

تركز الدراسة على المراجعة البيئية الخاصة بحالة مكتب المراجع العام الفيدرالي لإثيوبيا. تستخدم هذه الدراسة منهج البحث النوعي. كما تركز الاستراتيجيات على الكلمات أكثر من التقديرات الكمية في جمع وتحليل البيانات. تستخدم الدراسة المنهج النوعي في الوضع الطبيعي وتتضمن عملية بناء صورة مرغبة وكليّة عن الظاهرة موضوع الاهتمام (Bryman, 2001). وتماشياً مع ذلك، تم استخدام المنهجية النوعية في هذه الدراسة، والتي تتضمن دراسة مكتبية باستخدام بياناتٍ ثانوية (Gray, 2004).

النتائج والمناقشات

عملية المراجعة البيئية

تُجرى عملية المراجعة البيئية في إثيوبيا كرقابة على الأداء مع التركيز على الجانب البيئي، لتصبح العملية على النحو التالي:



الشكل رقم (١): عملية المراجعة البيئية / رقابة الأداء في إثيوبيا

(دليل المراجعة البيئية للجهاز الأعلى للرقابة لإثيوبيا والمنظمة الأفريقية للأجهزة

العليا للرقابة الناطقة بالإنجليزية، ٢٠١٦)

تقنيات المراجعة المستخدمة في المراجعة البيئية في مكتب المراجع العام الفيدرالي:

ترتبط الأنواع المختلفة لأدلة المراجعة بأساليب مختلفة لجمع البيانات كما هو موضح في الجدول أدناه:

رقم	دليل المراجعة	الأساليب
١	دليل مصادقة	المقابلات
		الاستبيانات
		مجموعات التركيز
		مجموعات مرجعية
٢	دليل وثائقي	مراجعات الوثائق
		مراجعات الملفات
		استخدام الإحصائيات الحالية
		استخدام قواعد البيانات الحالية/نظام المعلومات الجغرافية، والنظام العالمي لتحديد المواقع، الخ
٣	دليل مادي	مراقبة الأشخاص
		فحص الأغراض
٤	دليل تحليلي	الحوسبة والمقارنات
		التفكير المنطقي والحجج العقلانية

الجدول رقم (١): أدلة وأساليب المراجعة البيئية (الخطوط التوجيهية لرقابة الأداء للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالإنجليزية للأفروسي، ٢٠١٦)

حالات المراجعة البيئية في بحيرات وادي ريفيت في إثيوبيا

ينبغي أن يتم اختيار موضوعات المراجعة بدون أي ضغط خارجي باستخدام معايير الأهمية النسبية والجوهرية.

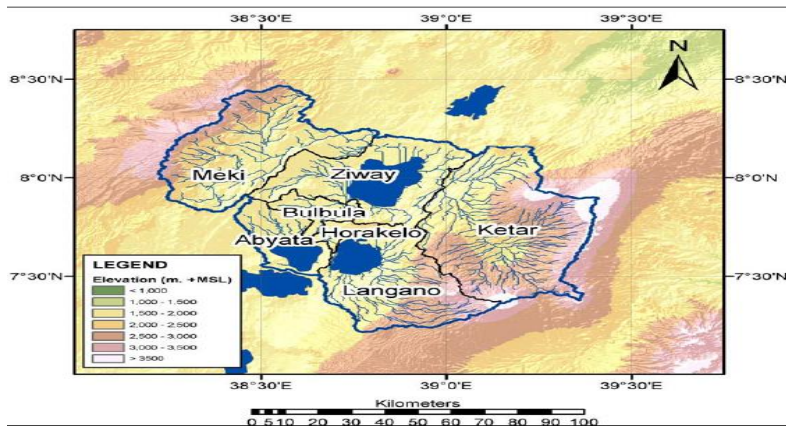
في هذه الحالة، تسعى الورقة إلى استعراض المراجعة البيئية التي تم إجراؤها في بحيرات وادي ريفيت وأهم نتائجها وتوصياتها وكذا تأثير المراجعة البيئية على هذه الحالة.

وتهدف المراجعة إلى فحص ما إذا كانت الهيئة المسؤولة عن وادي ريفيت تقوم برقابة وصيانة وإجراء أنشطة تطوير، لمنطقة مستجمعات المياه التي تركز على استخدام المياه والحماية من التلوث والسيطرة على التصحر وتعزيز التشجير وكذا السيطرة على تدهور التربة وتنمية وحماية الكائنات الحية في البحيرات.

ويغطي نطاق المراجعة الفترة من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ لبحيرات وادي ريفيت حيث اختار فريق المراجعة وبعض أصحاب المصلحة ثلاثة مستجمعات مياه من أصل خمسة مستجمعات.

هذا، ويمكننا من خلال تقرير المراجعة أن نفهم الوضع البيئي في إدارة مستجمعات المياه وتحديد وصف مواقع مستجمعات المياه الثلاثة. على سبيل

المثال يبلغ حجم مستجمعات زيواي ١٠٧٤٠ كم^٢ بارتفاع يتراوح بين ٣٧٠٠ و ١٥٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، كما تتراوح كمية الأمطار بين ١١٥٠ مم و ٦٠٠ مم، علاوة على ضعفها الشديد، ومصدر مياه روافد نهري كيتار وميكي، وتبلغ الكثافة السكانية ١٥٠ نسمة/كم^٢.



الشكل رقم (٢): وصف مستجمع زاوي

المصدر: (Jansen et al., 2010)

يقع مستجمع بحيرة هاواسا في وادي ريفيت المركزي في منتصف إثيوبيا. وتبلغ المساحة الإجمالية لسطح البحيرة ٩٠ كم^٢، كما تبلغ مساحة صرف البحيرة ١٢٥٠ كم^٢. يبلغ متوسط عمق البحيرة ١١ م، و٢٢ م كحد أقصى. وتقع البحيرة بين خطي عرض ٦.٥٨° إلى ٧.١٤° شمالاً وخطي طول ٣٨.٢٢° إلى ٣٨.٢٨° شرقاً، بارتفاع ١٦٨٠ م فوق مستوى سطح البحر. ويُعد نهر تيكور ووها النهر الوحيد الذي يصب في البحيرة ولا توجد أي تدفقات سطحية.

(أ) نتائج استخدام المياه والتلوث

أصبح توافر المياه العذبة موضوعاً هاماً عالمياً. وبناءً على تحليل مكونات مياه الصرف الصحي المأخوذة من صرف المستشفيات وتقييم أداء معالجة مياه سلسلة أحواض الأكسدة الخمس في مستشفى الإحالة في هاواسا (Simachew, 2008)، وانطلاقاً من تحليل هذه الورقة البحثية لمياه الصرف الصحي بالمستشفيات، اتضح أنها تحتوي على تركيز عالي للكائنات الدقيقة والأشياء العضوية والمواد الغذائية. إن تركيز الصرف من نيترات الأمونيوم والنيترات والفوسفات والحاجة البيولوجية للأكسجين، وطلب الأكسجين الكيميائي أعلى من المستوى المسموح به بحوالي ١٠ مجم/لتر و١٠ مجم/لتر وهو مجم/لتر و١٠ مجم/لتر و١٠ مجم/لتر و١٠ مجم/لتر. ولم تكن أحواض الأكسدة ذات كفاءة لمعالجة مياه الصرف الصحي الصادرة عن المستشفى والصرف الناتج عن الأحواض والتي قد تؤثر سلبيًا على بحيرة المصب.

التكوين الكيميائي للصرف الصناعي وتأثيرهما على بقاء الأسماك وتراكم المكونات العضوية في بحيرة هاواسا بجنوب إثيوبيا (Behailu et al., 2015).

وفي الدراسة، تم تقييم صرف ثلاثة مصانع وهذه المصانع الثلاثة تعمل في مجال السيراميك والنسيج والمشروبات الغازية.

وقد كانت المعادن الثقيلة مثل الزنك والحديد والتي يحتويها صرف الغزل والنسيج أعلى بكثير من الحدود المقبولة والتي وضعتها وكالة حماية البيئة الأمريكية (٢٠٠٣)، بالإضافة إلى وجود تركيزات عالية للكبريتيد والكبريتات في صرف السيراميك.

وتشير نتائج تحليل المكونات الكيميائية للصرف المأخوذ من مصادر مختلفة فيما يخص حد التفريغ المؤقت بشكل عام إلى أن العديد من مقاييس الصرف كانت أعلى من الحد المسموح به.

كما تشير بقوة تجارب الأحواض إلى أن الصرف الناتج عن مصنع النسيج شديد الخطورة على الحياة السمكية.

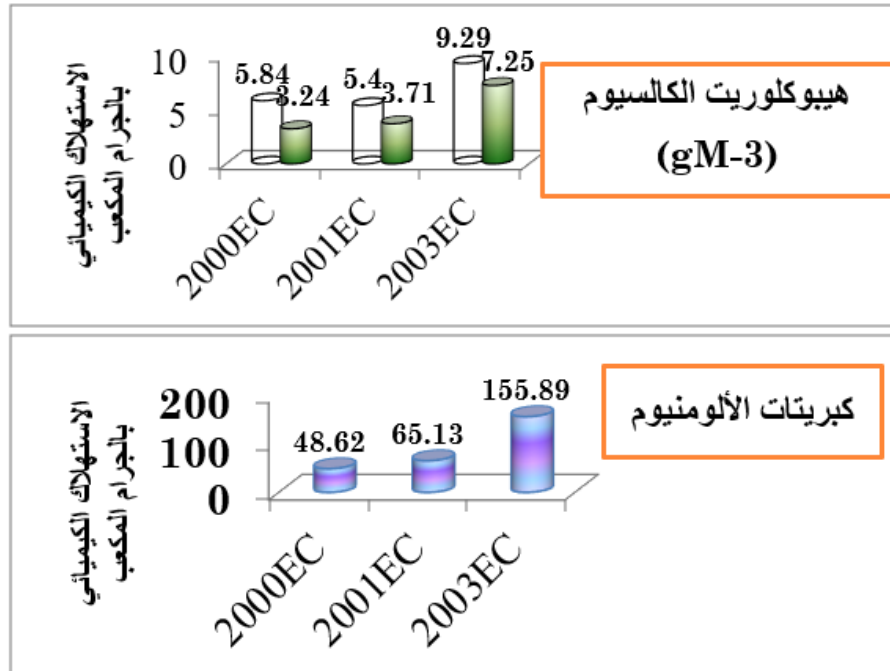
ويحتوي صرف مصنع المشروبات الغازية على كمية كبيرة من المغذيات؛ الأمر الذي يتسبب في مشكلة تراكم المواد العضوية في البحيرة. تم جمع عينات من المياه وتحليلها لفحص المكونات الفيزيوكيميائية والحاجة للأكسجين ومقاييس المغذيات والمغذيات الدقيقة. وقد أشارت النتيجة إلى وجود مستويات مرتفعة من المواد الصلبة الزائدة، وقابلية التوصيل الكهربائي،



الصورة رقم (١): الهدر الناتج عن صناعات الزهور مباشرةً إلى بحيرة هاواسا (وتم التقاط الصورة أثناء إجراء عملية المراجعة، ٢٠١١)

والحاجة البيولوجية للأكسجين، والحاجة للأكسجين الكيميائي، والنترات الثلاثية المتحللة، والفوسفات، والصوديوم، والمنجنيز، والبوتاسيوم، والكالسيوم، وذلك أعلى من المستويات المسموح بها من قبل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومعايير الخطوط التوجيهية لجودة المياه المعتمدة لدى وكالة حماية البيئة الأمريكية. إضافة إلى ذلك، فإن مياه البحيرة المحيطة بالمزرعة أصبحت أقل مناسبة لأغراض الصحة العامة.

تكمّن المشكلة الأخرى الخاصة بمستجمع المياه في ندرة المياه العذبة بسبب الضغوط البيئية المختلفة التي تزيد من الطلب الكيميائي لمعالجة مياه الشرب (إمدادات المياه في مدينة باتو/زيواي).



الشكل رقم (٣): نتائج الاستخدام الكيميائي لمعالجة المياه في مدينة باتو (تقرير مراجعة عام ٢٠١١). التاريخ المبين في الشكل وفقاً للتقويم الإثيوبي يعني الأعوام الميلادية ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ علي

(ب) النتائج المتعلقة بالتصحر والأنشطة غير القانونية في الموارد الطبيعية

لقد أثر التصحر وتغيرات المناخ وكذا ضغط الأنشطة المختلفة على عمق وعرض وكمية وجودة المياه في البحيرات أثناء إجراء عملية المراجعة.



الصورة رقم (٢): انكماش بحيرتي زيواي وهاواسا من (Google Earth) (تم أخذ البيانات أثناء إجراء عملية المراجعة)

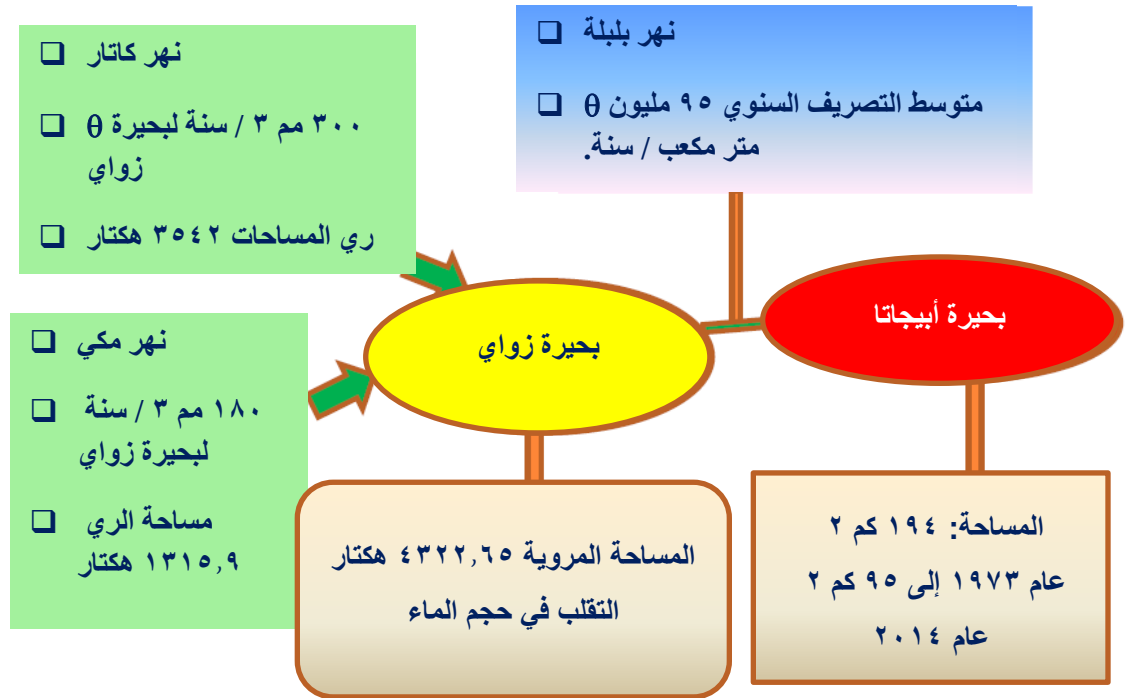


الصورة رقم (٣): أنشطة التصحر حول بحيرة زيواي (تقرير المراجعة ٢٠١٧)
(تم التقاط الصورة أثناء الرقابة الميدانية، ٢٠١١)



الشكل رقم (٤): العلاقة بين المشكلات التي تظهر بسبب التصحر

تكمن المشكلة الأخرى التي فحصها المراجعون نتيجة التغيرات البيئية للأنشطة الزراعية التي تعتمد على مصادر من المياه والبحيرات، الأمر الذي يؤثر على كمية المياه في تلك البحيرات.



الشكل رقم (٥): العلاقة بين الأنشطة الهيدرولوجية وأنشطة الري التي كانت تتم في مستجمع مياه زيواي

تكمن مشكلة مستجمعات المياه في الضغوط البشرية مثل تدهور الأراضي الرطبة، وتدمير المنطقة العازلة، والتخلص من النفايات وقد يكون لها أيضًا تأثير تراكمي كبير على جودة مياه البحيرة.



الصورة رقم (٤) - عندما كان الناس يمارسون أنشطة تؤثر على المسطحات المائية حول بحيرة زيواي دون قيد في إثيوبيا

لذلك، بسبب العوامل أو المشاكل المذكورة أعلاه، يعاني الأشخاص الذين يعيشون في مستجمعات المياه من زيادة تكلفة المعالجة، وزيادة سعر المياه لكل متر مكعب وتأثيرات الصحة العامة في الغالب على الأطفال أثناء استخدام المياه الملوثة.

العام	مياه ناتجة عن الأيون	كبريتات الألومنيوم بالكيلوجرام	هيبوكلوريت الكالسيوم (كجم)	بوليمرات متعددة الكهارل	تكلفة المواد الكيميائية
٢٠١٥	٧٨٠٣٨٧	٣٧٩٥٠	٤٥٦٠	٢٥٣٠	-
٢٠١٦	٧١٦٩٢٩ ١٠٨٥٠٢	٤٦٧٠٠	٣٨٧٠	٢٦٦٣	٢٥٠,٠٠٠ بئر إثيوبي
٢٠١٧	٠	١٦٩١٥٠	١٠٠٨٥	٧٨٦٤	٢,٥٠٠,٠٠٠ بئر إثيوبي

الجدول رقم (٢): الطلب الكيميائي وتحليل تكلفة معالجة مياه الشرب لمدينة باتو (تقرير المراجعة، ٢٠١١)

النتائج والتوصيات:

أخيراً، توصي عملية المراجعة من أجل ضمان اتصال النظام الإيكولوجي واستدامة التنمية في مستجمعات المياه، توفر الإدارة السليمة لمستجمعات المياه في المنبع مع توافر هدف بيئي واضح، وإجبار المزارع الكبيرة على استخدام مرافق الري الحديثة مثل الري بالرش والري بالتنقيط، وفرض تسعيرة للمياه (دفع ثمن المياه المستخدمة والنفايات المنبعثة)، أيضاً يجب على الشركات تطبيق عملية معالجة، نفاياتها والحرص على التشجير والحفاظ على الهيكل

وحماية الأنشطة من المنطقة العازلة وهي جميعاً الأنشطة الرئيسية التي أوصى بها المراجعون في تقرير المراجعة.

وتقترح هذه الورقة أنه لتحسين التنمية المستدامة، تجري الحكومة أبحاثاً في المراجعة البيئية والفجوة بين الالتزام والعمل على البيئة مثل فرض الضريبة على التكنولوجيات تساعد في تحسين المشكلات البيئية وتأثير التعدين على البيئة وتطبيق الضرائب البيئية والاستعداد لاستيعاب فرص تجارة الكربون.

مقالة محررة

عمليات المراجعات المتزامنة (في الوقت الفعلي):
المراجعة المتقدمة رقميًا

إعداد: Keatlegile Ndimande - مدير أول الدعم الفني بالجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا
Thabo Ditodi - مدير أول المراجعة النظامية بالجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا

مقدمة

على مر السنين، تمثل هدف معظم الأجهزة العليا للرقابة في أن تظل ذات صلة وأن تُضيف قيمة إلى أصحاب المصلحة أثناء تنفيذها لمهامها. ومن المنظور الخاص بجنوب أفريقيا، فلجهازنا الأعلى للرقابة تكليف دستوري لتعزيز ديمقراطية بلدنا من خلال تمكين الرقابة والمساءلة والحوكمة. وتهدف مساعيها إلى تعزيز مساءلة القطاع العام وإضفاء قيمة مضافة عليه من خلال المراجعة.

إن التحول في بيئة المراجعة لتعزيز الإبلاغ في حينه من خلال المراجعة المتزامنة (في الوقت الفعلي) والمستمرة للأموال العامة كان يُنظر له لفترة كبيرة علي أنه وشيكاً. وقد عملت الدعوة العامة إلى تعزيز المساءلة الحكومية التي قد أدت إلى رفع مستوى التوقعات المتعلقة بزيادة القيمة المضافة والدعم المُقدم من الأجهزة العليا للرقابة لمنع خسائر الأموال الحكومية، علي أساس مُحدد وفعلي. ولدعم ورفع مستويات المساءلة في قطاعنا العام، دعي جهازنا الأعلى للرقابة وبادر بوضع الخطوط التوجيهية لتنفيذ ودعم ضوابط وقائية في القطاع العام لضمان وجود الأركان الثلاثة لبيئة المراجعة الدقيقة - القيادة، والإدارة المالية وإدارة الأداء والحوكمة.

أنا ننظر لعمليات المراجعة المتزامنة (في الوقت الفعلي) علي انها تُتيح الاستفادة التي نحتاجها بشكل كبير في الوقت المناسب وتُعالج أوجه القصور والفجوات في قطاعنا العام. إن الورقة البحثية الخاصة بالمجموعة الفرعية اللغوية الناطقة باللغة الإنجليزية للأفرو ساي (AFROSAI-E) "قدرة صمود الجهاز الأعلى للرقابة خلال مواجهة فجوة توقعات المراجع خلال فترات الكوارث" (٢٠٢٠ ب: ٣٢)، تُعرف المراجعة المتزامنة (في الوقت الفعلي) بالمنظور "المستمر" للمراجعة والإبلاغ. ومن وجهة نظرنا، فإن إجراء المراجعة المتزامنة (في الوقت الفعلي) هي أمر استباقي في نهجها وتهدف إلى تحديد أوجه القصور في الوقت الفعلي بقصد مُعالجتها على الفور من قبل المكلفين بالحوكمة. وعلى النقيض، فإن المراجعة التقليدية أو القانونية مبنية على رد الفعل وتركز على تقييم المعاملات والإبلاغ عنها بعد حدوثها.

ومع ظهور جائحة كوفيد-١٩ وحاجة الحكومة للاستجابة في حينها وتوفير الإغاثة اللازمة للمواطنين، اتضح وجوب مرونة أساليب الرقابة الوقائية الرئيسية. وهذا يعني أنه يتعين إنفاق قدر كبير من الأموال في غضون فترة قصيرة، وهو ما صاحبه تزايد خطر الانتهاكات

وسوء الإدارة. وقد عظم ذلك من الحاجة إلى أن تتميز مهنة المراجعة بالمرونة والتكيف بما يتيح الحصول على ردود فعل حالية ومستمرة تتيح تحسين الشفافية والمساءلة. وقال السيد/ كيمي ماكويتو؛ المراجع العام الراحل للجهاز الأعلى للرقابة بجنوب أفريقيا- "أنه حتى في خضم الأزمة، لا يمكن التراجع عن مبدأ الشفافية والمساءلة عن الإنفاق الحكومي وذلك لصالح المواطنين".

ينص " تقرير مستقبل الوظائف لعام ٢٠٢٠ " والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أكتوبر ٢٠٢٠ (صفحة ٦)، أن الأدوار التي من المُقَرَّر أن تُصبح مُتوافرة بشكل ملحوظ بحلول عام ٢٠٢٥ ستظل متسقة إلى حد كبير مع الأدوار التي تم تحديدها في عام ٢٠١٨ من خلال مجموعة من الأوراق البحثية حول التشغيل الآلي للوظائف. وبعضاً من ٣٤ وظيفة التي سوف يتم استبدالها بالتكنولوجيات الجديدة، والتي تشمل مدخلي البيانات، وأعضاء السكرتارية الإدارية والتنفيذية، ومسؤولي المحاسبة وإمساك الدفاتر والمرتبات، والمحاسبين ومراجعي الحسابات، وعمال التجميع والمصانع، وخدمات الأعمال والمديرين الإداريين.

هل نحن كمراجعي حسابات الأجهزة العليا للرقابة مستعدون لهذا التغيير في طبيعة العمل؟ هل لدينا المهارات المتنوعة اللازمة لمواصلة العلاقة بأصحاب المصلحة؟ هل نحن مشاركون أيضاً في رفع كفاءة جيل المستقبل من مراجعي الحسابات؟

وستعرض هذه المقالة لكيفية قيامنا بتعزيز دورنا تجاه مجتمعاتنا في ظل وجود بيئة تكنولوجية دائمة التطور، وأزمة عالمية، وفضائح مالية عديدة، وفساد متزايد، ودعوة عامة إلى إيجاد حلول مُتزامنة لمختلف التحديات الاقتصادية التي تواجهها مجتمعاتنا. ويستند ذلك إلى المراجعة المُتزامنة (في الوقت الفعلي) التي قام بها الجهاز الأعلى للرقابة بجنوب أفريقيا حول صناديق الإغاثة الطارئة لجائحة كوفيد-١٩ والرؤى المكتسبة فيما يتعلق بسمات المُدقق ذي الصلة.

تجربتنا الحية حول عمليات المراجعة المتزامنة (في الوقت الفعلي):

في أبريل ٢٠٢٠، أعلن رئيس دولة جنوب أفريقيا، السيد/ سيريل رامافوزا، عن إنشاء صندوق للإغاثة بقيمة 500 بليون راند. ويهدف هذا الصندوق إلى التصدي للجائحة مع التركيز على مجاليين - مجال خدمات القطاع الصحي وهو خط الدفاع الأول للجائحة، ومجال الدعم الاجتماعي والاقتصادي. وحدد جهازنا

- وقد كان هناك خطر ملموس من شأنه إضعاف استقلاليتنا كجهاز أعلي للرقابة. إذ أن أداء عمليات مراجعة الحسابات المتزامنة (في الوقت الفعلي) يمكن أن يسفر عن تصور بأن مراجعي الحسابات يتولون مهام إدارية في كيفية تنفيذ برامج الإغاثة على نحو أفضل. وللتخفيف من حدة ذلك، تم توضيح دورنا في عمليات مراجعة الحسابات هذه مع أصحاب المصلحة، تم إضفاء الطابع الرسمي عليها في خطابات الارتباط.
- إن معظم عملياتنا ونظمنا الحكومية لم تكن موجهة بما فيه الكفاية للاستجابة لكارثة. ونتيجة لذلك، فإن مراجعة استجابة الحكومات لجهود الإغاثة في خضم هذه الجائحة استلزمت إجراء محاولات التجربة والخطأ لضمان أن عمليات المراجعة تم إعدادها وتركز على المجالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة، مع عدم المساس بجودة أعمال المراجعة.
- لقد اضطرنا الخطر الهائل للإضرار بسمعتنا إلى التأكد أنه خلال العملية يتم القيام بالعمل وفقاً للتخطيط الكافي، والإشراف والمراجعة. وقد أدى استمرار تواجد قيادتنا إلى الإسراع في المراجعة والإشراف على أعمال المراجعة.

الأعلى للرقابة بصورة استباقية الحاجة إلى إضافة قيمة من خلال إجراء مراجعات متزامنة (في الوقت الفعلي) لحسابات نفقات هذه الصناديق. وقد أدى الاضطلاع بهذه المهمة إلى ظهور مخاطر وتحديات واجهت جهازنا، على سبيل المثال:

- استوجب الامر إجراء عمليات المراجعة في ظل تلك الظروف العصيبة، على سبيل المثال، تعرض موظفو الجهة الخاضعة للرقابة وفرق المراجعات إلي خطر الإصابة بكوفيد-١٩. وفي بعض الأحيان، لم تكن المكاتب والوثائق متاحة بسبب ظهور الحالات الإيجابية. واستوجب علي فرق المراجعة أن تلتزم بالاحتياطات الاحترازية وفقاً لبرتوكولات كوفيد-١٩ لمنع تجدد العدوي، وكذا كان لابد من تطبيق نظام العمل عن بُعد.
- إن الجداول الزمنية التي يتعين وفقها إجراء عمليات المراجعة المتزامنة (في الوقت الفعلي) كانت قصيرة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، تعين إجراء عمليات مراجعة الحسابات هذه بالتزامن مع عمليات مراجعة الحسابات النظامية المعتادة. وهذا يعني أن مواردنا كانت مستهلكة إلى حد كبير. وطوال هذه الفترة، كان من الضروري ومن التحديات التي وجهناها ضمان بقاء موظفينا آمنين، ومتحمسين، ومشاركين.

ويبين الشكل أدناه المنهجية التي اعتمدت للمراجعات المتزامنة (في الوقت الفعلي):



المنهجية المعتمدة للمراجعات المتزامنة

(إعداد: Keatlegile Ndimande و Thabo Ditodi)

الأطراف عن قرب معا للتأكد من أن أداء المراجعة المتزامنة (في الوقت الفعلي) لا يشجع الإدارة لتأخير تقديم الخدمات.

- إن استخدام فرق مراجعة متعددة التخصصات كان ضروريا. يتضمن ذلك تعيين محلي بيانات، محققين للأدلة الجنائية، ومراجعين الإجراءات التنظيمية، ومتخصصين في التعليم، وأطباء، مهندسين، من بين تخصصات أخرى، لتلك المراجعات. وقد تم رفع مستوى تواجد قيادتنا في هذه المراجعات، مما مكننا من التحلي بالنشاط المطلوب لإجراء هذه المراجعات.

من المخاطر والتحديات المذكورة أعلاه، ومن خبراتنا العملية في إجراء المراجعات المتزامنة (في الوقت الفعلي) في ظل جائحة كورونا، فقد قمنا بتحديد عوامل النجاح الدقيقة التالية والتي قد تمكن الأجهزة العليا للرقابة من تنفيذ عمليات المراجعة في الوقت الفعلي بنجاح:

- هناك حاجة إلى التنسيق بين قادة الإدارات الحكومية والقادة السياسيين. إن القيادة التنفيذية لجهازنا الأعلى للرقابة قد قامت باشتراك أصحاب المصالح استباقياً من أجل تذليل أوجه القصور المحتملة والتأخيرات التي قد تنشأ. وقد عملت كل

- إن التعاون مع الجهات الحكومية الأخرى، وخاصة جهات إنفاذ القانون قد أثبتت انه ذو فائدة. إن العديد من جهات إنفاذ القانون كانت مستعدة وحريصة على الاستجابة لملاحظاتنا وتوصياتنا. وفي بعض الحالات، نجد الإجراءات الآن في مرحلة الملاحقة القضائية، فقد تم الاستيلاء علي الأصول، وجاري القيام بالجهود نحو استردادها.

وقد القت الملاحظات الأساسية لهذه المراجعات الضوء علي أوجه القصور في الرقابة والتي سبق أن ابغنا عنها بتقريرنا السابقة. وبسبب تضخم أوجه القصور، كان هناك ضغط عام متزايد على أولئك المسؤولين عن الحوكمة لتنفيذ الإجراءات التصحيحية فورا.

ويعتبر ضعف الاحتفاظ بالسجلات من أهم السمات المشتركة في العديد من مبادرات التي تم تنفيذها بواسطة حكومتنا خلال كوفيد-١٩. وكان ذلك بسبب عدم كفاية الأنظمة الرقمية المتاحة لتسهيل استرجاع المعلومات، والتي لم تكن موجودة حتى قبل الجائحة. ومن السمات المشتركة الأخرى، نجد ضعف تكامل النظم الحكومية لتمكين قيادات الجهات الخاضعة للرقابة من القيام بالاستجابات حول البيانات والتحقق منها والالزمة لتجنب منح الإغاثة لغير المستحقين (مقدمي طلبات غير مستحقة).

- وقد استفدنا من كون فرق مراجعتنا تتسم بالمسؤولية والمهنية والموضوعية. إن تعميق فهمنا بكيفية تخصيص أموال الإغاثة أمر لا يقدر بثمن، أدى إلي تيسير المناقشات ذات القيمة المضافة مع أصحاب المصلحة، والتأكيد على أن توصياتنا تتسم بالعملية مع قابليتها للتنفيذ في ظل الجائحة.

- يتطلب التنفيذ الناجح للمراجعات المتزامنة (في الوقت الفعلي) توافر البيانات الدقيقة التي يعتمد عليها واستخدام التكنولوجيا. ووفقا لورقة البنك الدولي بخصوص دور الأجهزة العليا للرقابة في استجابة الحكومات لجائحة كوفيد-١٩ (٢٠٢٠:٦)، ستواجه الأجهزة العليا للرقابة صعوبة أكثر بدون توافر نظم مراجعة إلكترونية أو اتصال مع نظم الحكومة وذلك عند تنفيذ المراجعة في الوقت الفعلي في ظل الجائحة. ومع الحصول على بيانات من مصادر حكومية متعددة، فإن استخدام تحليل البيانات قد طور عملية تقييمنا للمخاطر وأتاح زيادة تغطية عملية المراجعة مع خفض مدى اختبارات عمليات المراجعة الفنية اليدوية. إن فعالية استخدام تحليل البيانات قد مكنتنا من تغطية المناطق الحكومية الثلاث، والتي تتمثل في الوطنية، والمقاطعات، والحكومة المحلية (البلديات).

وتعد إحدى القيم الهامة المستمدة من المراجعة المتزامنة (في الوقت الفعلي) هي زيادة وتعجيل المسائلة بشأن استخدام أموال الدولة. وكما تم الإبلاغ عنه، فإن الملاحظات والتوصيات كانت محل تقدير من قادة الجهات الخاضعة للرقابة. وفي معظم النماذج، فقد تم معالجة أوجه القصور في الرقابة وكذا الفجوات التي سمحت بالانتهاكات وسوء الإدارة، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية.

المراجع ذات الصلة

لا يمكن إغفال القيم والمنافع الناتجة عن المراجعة المتزامنة (في الوقت الفعلي). لقد أحدثت الثورة الصناعية الرابعة تحولا جذريا في كيفية إدارة المؤسسات من أجل ضمان فاعلية توصيل الخدمات، ليس فقط في القطاع الخاص، ولكن أيضا في القطاع العام. ونحن الآن قد تجاوزنا الحقبة التي كان ينغمس فيها المراجعون في وثائق لا تمكن من التحليل المتعمق والثاقب. ولقد تقلصت بشكل ملحوظ الرغبة لمنهجية المراجعة التاريخية، مع المستخدمين الذين يطلبون الآن منهجية المراجعة المتزامنة، والاستباقية، وتتطلع للمستقبل.

وكما هو واضح من تأثير كوفيد-١٩، فإن التقدم التكنولوجي والتغيرات الاقتصادية والحاجة إلى الاستعداد بصورة أفضل للكوارث المستقبلية، أوجدوا

حالة ملحة لرؤي استباقية وحالية وذات صلة من شأنها توفير استجابات وحلول شاملة لكلتا التحديات الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

وكمقدمين لخدمات التوكيد في القطاع العام، فإنه من الضروري للأجهزة العليا للرقابة التطوير المستمر لمواكبة أحدث التطورات التكنولوجية، والتأهيل بالمهارات اللازمة والخبرات للتأقلم مع بيئة العمل المتغيرة. وأنه لمن الهام أيضا أن نقوم بتطوير عملياتنا لتصبح أكثر فعالية ونشاط، بينما نقدم قيمة مضافة للجهات الخاضعة لرقابتنا.

وتظل الأخلاقيات والنزاهة هي حجر الزاوية لكافة الأجهزة العليا للرقابة. وأنه لمن الأساسي لموظفي الجهاز الأعلى للرقابة الاستمرار في رفع الوعي وتبادل المعرفة حول التحديات الأخلاقية والحلول المناسبة من أجل ضمان الفهم المشترك فيما بين المهنيين القائمين علي عملية المراجعة. وكأجهزة عليا للرقابة، يجب أن نشجع ونتبنى التواصل القوي والصريح حول التحديات التي تواجهنا كمهنيين.

يجب على المراجعين التأكد من استمرارية التطور المهني في كافة النواحي حتي يظلوا ملائمين وذو صلة بالتطورات. ويجب أن تترسخ بداخل كل منا ثقافة التعليم المستمر مدى الحياة والقراءة، كما يجب أن تصبح ثقافة المنظمة.



الخاتمة والطريق إلى الأمام

هناك بشكل قاطع تحول بالمهنة، إذ يتم اختبار مدي الملاءمة والقيمة المضافة لأجهزتنا العليا للرقابة. إن كيفية استجابة الأجهزة العليا للرقابة من عدمه، خلال جائحة كوفيد-١٩، يظهر ما إذا كانت ماهرة بشكل كاف للتأقلم مع البيئة المتغيرة أم إنها ستظل بلا حراك ومعرضة لخطر عدم الملاءمة.

كأجهزة عليا للرقابة، اتضح لنا أن عمليات المراجعة المتزامنة (في الوقت الفعلي) يمكن أن يتم إجراؤها والتحقق من صحتها مع ضمان القيمة لتلك المراجعات. ويظل التساؤل الأساسي لكل منا في المهنة هو هل نحن مستعدون أم نحاول أن نعد انفسنا لهذا التحول الكبير حول الكيفية التي ستتطور بها عملية المراجعة في المستقبل القريب.

إذا كنت مدير أو قائد في جهازك الأعلى للرقابة، هل تعمل علي خلق بيئة تتيح إعداد المهنيين الحاليين القائمين



المراجع:

- 1- AFROSAI-E. 2020 (a). Pocket guide for supreme audit institutions: consideration on responses to disaster situations. Available at: https://afrosai-e.org.za/wp-content/uploads/2020/11/Pocket-Guide-for-SAIs_Considerations-for-Responses-to-Disasters.pdf (retrieved: 20 October 2021).
- 2- AFROSAI-E. 2020 (b). SAI resilience in addressing the auditor expectation gap during disaster periods: the case of sub-Saharan SAIs during the covid-19 pandemic. Available at https://afrosai-e.org.za/wp-content/uploads/2020/07/AFROSAI-E-Research-Paper_Resilience-of-SAIs-during-COVID19-.pdf (retrieved: 18 October 2021).
- 3- World Bank. 2020. Role of supreme audit institutions (SAIs) in governments' response to covid-19: emergency and post emergency phases. Washington, DC: World Bank. Available at: <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33901/COVID-19-Role-of-supreme-Audit-Institutions-SAIs-in-Governments-Response-to-COVID-19-Emergency-and-Post-Emergency-Phases.pdf?sequence=5> (retrieved: 20 October 2021).
- 4- Zahidi, S., Ratcheva, V., Hingel, G. & Brown, S. 2020. The future of jobs report 2020, October 2020. Geneva: World Economic Forum. Available at: https://www3.weforum.org/docs/WEF_Future_of_Jobs_2020.pdf (retrieved: 19 October 2021).

مقالة محررة

الحوسبة السحابية بالمؤسسات الحكومية
بين المميزات والمخاطر

إعداد: المحاسب/ أيمن إسماعيل محمد - مراجع أول بالجهاز الأعلى للرقابة لمصر

مقدمة

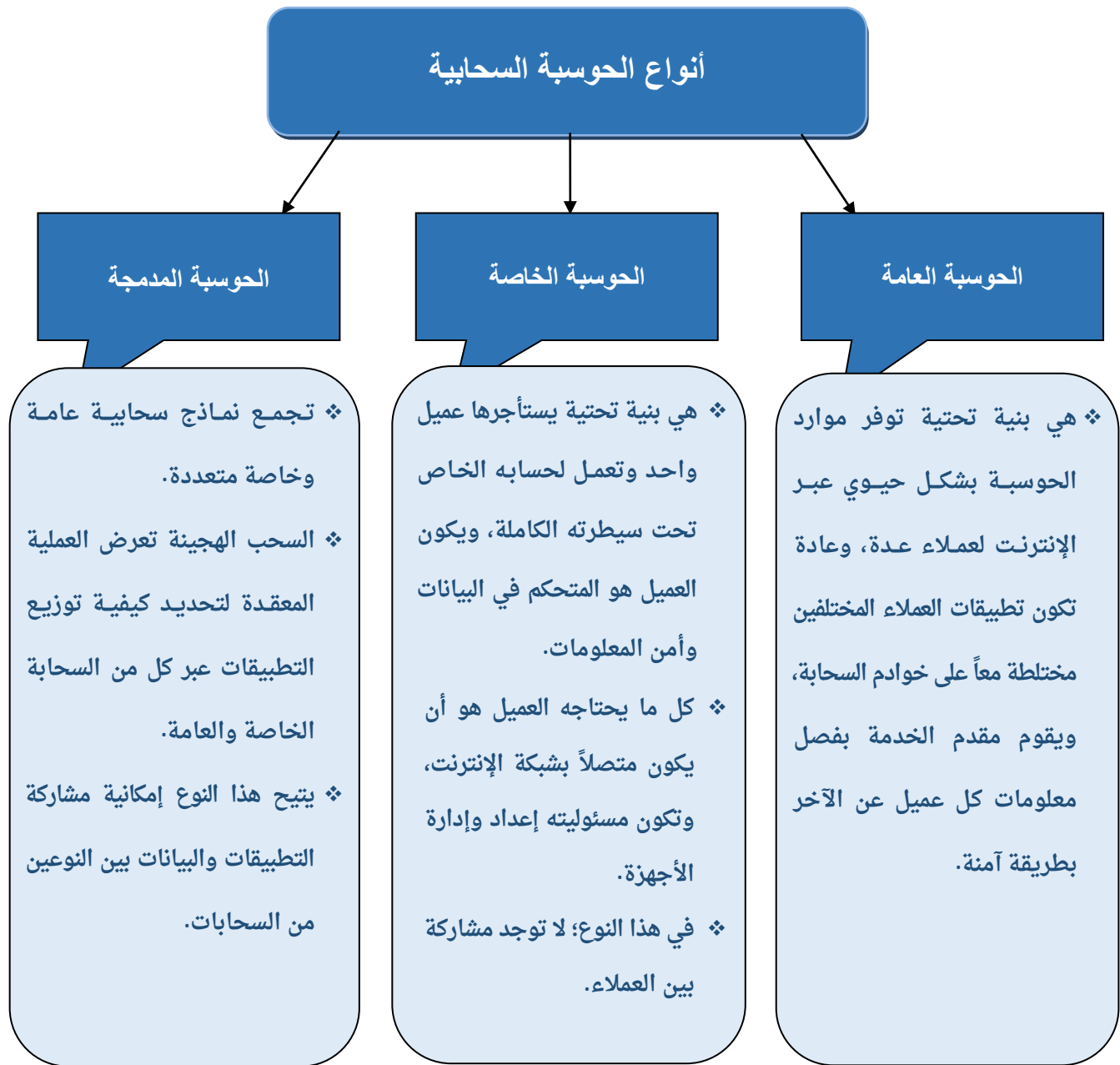
تهدف هذه المقالة إلى توضيح بعض المفاهيم حول الحوسبة السحابية، ومميزاتها والتحديات التي قد تواجهها المؤسسات عند استخدام تلك الخدمة وتقديم تصور لتحديد كيفية مواجهة تلك التحديات من خلال وضع ضوابط واضحة وإطار يحكم الاستخدام في المؤسسات الحكومية، في ظل الاعتماد المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الحوسبة السحابية:-

هي عبارة عن مجموعة كبيرة من المصادر والأنظمة الحاسوبية المتواجدة بمراكز البيانات وتكون متاحة في أي وقت عبر شبكة الإنترنت؛ من شأنها توفير العديد من الخدمات الحاسوبية المتكاملة دون التقيد بالموارد المحلية بهدف التيسير على المُستخدم (أفراد أو شركات) عن طريق واجهة بسيطة تتجاهل الكثير من التفاصيل والعمليات الداخلية، دون الخوض في أية تفاصيل تقنية؛ وتشمل تلك الموارد مساحة لتخزين البيانات والنسخ الاحتياطي والمزامنة الذاتية، كما تشمل قدرات معالجة برمجية وجدولة للمهام إلخ.

في الآونة الأخيرة، اتجهت أغلب المؤسسات إلى الاعتماد على التطور التكنولوجي في المجال العملي ولعل أبرز صور ذلك هي خدمة الحوسبة السحابية لما لها من تأثير على أداء المؤسسات، خاصةً في ظل الزيادة الكبيرة والمتسارعة في حجم البيانات المخزنة في الإدارات الحكومية، علماً بأن هذه الخدمة تتطلب توفير بنية تحتية هائلة وذات جودة عالية في تخزين البيانات ومعالجتها، وهذا ما يزيد في حجم التكاليف والاستثمارات في هذا المجال. كما يتطلب التحكم في استخدام الحوسبة وضبط آليات استخدامها لما تثيره من إشكالات متعلقة بالموثوقية وخصوصية وأمن المعلومات التي يتم تخزينها في سحابات على مستوى الإنترنت، وهذا ما يُشكل هاجساً للمؤسسات وخاصةً الحكومية حيث أن البيانات والمعلومات التي تحوزها تلك المؤسسات تتمتع بالخصوصية والسرية لاحتوائها على بيانات ومعلومات متعلقة بالمواطنين والشأن العام، وغيرها. الأمر الذي يفرض ضبطاً وتحكماً أكبر في استخدام هذه التكنولوجيا، ولذلك ظهرت أهمية حوكمة الحوسبة السحابية للمؤسسات الحكومية.

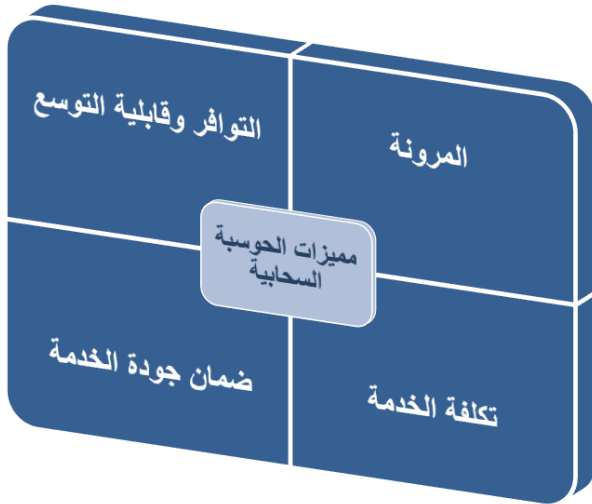
وتجدر الإشارة إلى أن المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا (NIST) قدم تعريفاً أكثر موضوعية وتخصيصاً لمصطلح "الحوسبة السحابية"؛ حيث اعتبر أنها تعبر عن نموذج يسمح بوصول الشبكة عند الحاجة وبصورة ملائمة إلى حزمة من الموارد والمصادر الحاسوبية (منها على سبيل المثال: الشبكات، الخوادم، التخزين،) والتي يمكن تمويلها وإطلاقها بسرعة مع أقل حد لجهود الإدارة المبذولة أو تفاعل ممولي الخدمة.





حوسبة سحابية

شكل توضيحي لأشكال الحوسبة السحابية (عبر الإنترنت)
(تم الاطلاع على [هذا الرابط](#) في نوفمبر ٢٠٢١)



تحديات الحوسبة السحابية:-

على الرغم من فوائد ومزايا الخدمة المتعددة، إلا أنه لا يزال هناك عدد من التحديات، نورد منها ما يلي:-

• الأداء:

وهو المشكلة الكبرى؛ حيث أنه نظراً لكون البيانات ضخمة فإن تقديم الخدمة قد يفتقر للأداء المناسب.

أشكال الحوسبة السحابية:-

يمكن تصنيف الحوسبة السحابية إلى ثلاث أشكال بناءً على الخيارات المتاحة لدى مقدم الخدمة واحتياج العميل الذي يريد الخدمة؛ كالتالي:-

١- البرمجيات كخدمة:

تسمح للمستخدمين بتشغيل التطبيقات عن بُعد، ويعتبر هذا أكثر الأشكال شهرة. ويكون المستخدم غير مسئول عن أي شيء عدا ضبط إعدادات وتخصيص الخدمة حسب ما يناسب احتياجاته.

٢- منصة كخدمة:

يقوم العملاء فقط بتطوير وتنصيب وإدارة التطبيقات والبيانات الخاصة بها، بينما يقوم مقدم الخدمة بإدارة الأمور التشغيلية الأخرى مثل: نظام التشغيل والشبكات والنسخ الاحتياطي والحماية. هذا الشكل من الخدمات يعتبر أقل تكلفة من استخدام البنية التحتية كخدمة.

٣- البنية التحتية كخدمة:

العميل هو المسئول عن توفير البنية التحتية المعلوماتية سواء عن طريق الشراء أو الاستئجار، وتكمن مسؤولية مقدم الخدمة في إدارة الشبكة والسيرفرات.

• الأمن والخصوصية:

على الرغم من أن مُقدمي الخدمة يتبعون سياسات الأمان المعيارية، إلا أنه لا تزال بعض الشركات تشعر بالقلق إزاء الأمن عند الاستخدام خاصةً في حالة كون المعلومات هامة ومصادر تقنية المعلومات خارج جدار الحماية.

• التحكم:

تشعر بعض الشركات بالقلق لأن مُقدمي الخدمة يمتلكون السيطرة الكاملة على المنصات، كما أنهم لا يقومون عادةً بتصميم منصات محددة لكل شركة وممارساتها التجارية.

• تكاليف معدل نقل البيانات:

مع تلك الخدمة، يمكن للشركات توفير الأموال المُهدرة على الأجهزة والبرمجيات، إلا أنها يمكن أن تتحمل ارتفاع رسوم معدل نقل البيانات للشبكة والتي ترتفع بشكل كبير بالنسبة لتطبيقات البيانات الكثيفة.

• الدقة والموثوقية:

لا تزال تلك الخدمة لا تقدم موثوقية دائمة على مدار الساعة. حيث كانت هناك بعض الحالات التي تُعاني فيها خدمات الحوسبة من انقطاع التيار لعدد قليل من الساعات.

وفي هذا الإطار، تلعب جمهورية مصر العربية دوراً مؤثراً وفعالاً لمواجهة والحد من تلك التحديات حيث أن الدولة المصرية أصبح باستطاعتها توفير أعلى مستويات الحماية لحركة مرور البيانات من خلال محطات إنزال الكابلات البحرية على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والذي يتم ربطها بعدة مسارات أرضية عبر الأراضي المصرية، حيث تقوم الشبكة بإعادة توجيه حركة مرور البيانات الدولية من مسار إلى آخر عند اللزوم بمرونة عالية وبشكل تبادلي فائق السرعة في زمن لا يتعدى ٥٠ ميلي ثانية؛ وذلك نظراً للطفرة التكنولوجية التي حدثت مؤخراً بالدولة المصرية.

لقد أصبحت مصر الآن من المراكز الرائدة في هذا الشأن لما لها من وضع مرموق كمحور رقمي عالمي يربط بين قارات العالم والاستغلال الأمثل لحلول البنية التحتية للتعددية الشبكية التي توفرها الحكومة المصرية والتي تتميز بأقل زمن لنقل البيانات وأعلى مرونة في الشبكات التراسلية وتعدد مسارات الحركة الدولية التي تمتد عبر البحر الأبيض المتوسط.

لقد أصبحت مصر من أكبر مراكز مرور الكابلات البحرية الخاصة بنقل الإنترنت حيث يمر من خلالها ١٧ كابل، الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد الكابلات البحرية التي تمر من خلالها بما يمثل نسبة ١٧٪ من جميع الكابلات البحرية حول العالم، وأيضاً لما تتمتع به مصر من موقع جغرافي فريد يجعلها نقطة التلاقي المثالية في مجال كابلات الإنترنت البحرية على مستوى العالم. وتعد مصر أقصر طرق الربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، هذا بالإضافة إلى أن الدولة المصرية تعمل بشكل مستمر على أن تظل الرائدة في هذا المجال من خلال تطوير وتنويع بنيتها التحتية عبر مستويات متعددة إلى جانب الاستثمار في بناء أنظمة وحلول شبكية جديدة من أجل تلبية الطلب العالمي المتزايد على السعات الدولية وللحفاظ على أعلى مستويات الإتاحة والحماية.



رسم توضيحي لمسار أطول كابل بحري في العالم تحت رعاية مؤسسة Africa²
والمنظمة إليها مصر حديثاً

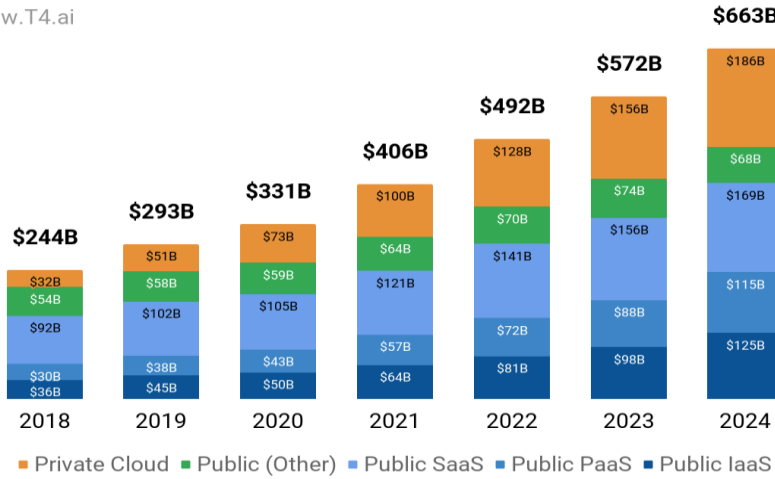
(تم الاطلاع على [هذا الرابط](#) في نوفمبر ٢٠٢١)

التطور في سوق خدمة الحوسبة السحابية:-

التطور في حجم السوق الخاص بخدمة الحوسبة السحابية يتضح من خلال الرسم البياني التالي:-

Cloud Computing Market Size, 2018-2024

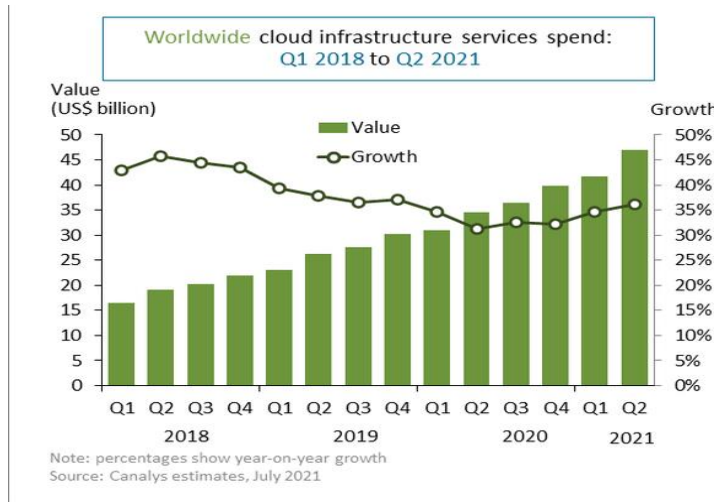
www.T4.ai



شكل توضيحي للتطور في حجم سوق الحوسبة السحابية (عبر الإنترنت t3.ai)
(تم الاطلاع على [هذا الرابط](#) في نوفمبر ٢٠٢١)

ونظراً للتطور الذي تشهده تلك الخدمة، فقد نما حجم الإنفاق على البنية التحتية السحابية في جميع أنحاء العالم،

ويتضح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:-



شكل توضيحي لحجم الإنفاق على البنية التحتية للحوسبة السحابية (عبر الإنترنت Canalys estimates)
(تم الاطلاع على [هذا الرابط](#) في نوفمبر ٢٠٢١)

ما هو التدقيق السحابي؟:-

تدقيق السحابة هو عبارة عن فحص دوري تقوم به المؤسسة لتقييم وتوثيق أداء مورد السحابة بهدف معرفة مدى جودة أداء المورد في تلبية مجموعة من الضوابط المعمول بها وأفضل الممارسات. للقيام بعملية التدقيق، فإن تحالف أمن السحابة (CSA) يوفر مجموعة من مستندات التدقيق والإرشادات والضوابط التي يمكن إتباعها عند فحص موردي السحابة حيث أن تلك الأدوات تعتبر أساسية لتقييم وتحسين أداء التدقيق الشامل. يشير مصطلح تدقيق السحابة إلى المواصفات التي تم تطويرها عن طريق تحالف أمن السحابة^(١) في عام ٢٠١٩ وذلك لعرض المعلومات حول كيفية تعامل مزود الخدمة مع أطر التحكم، بهدف تزويد موفري الخدمات السحابية بطريقة تجعل بيانات الأداء والأمن الخاص بها مُتاحة بسهولة للعملاء المُحتملين.

كيف تجري عملية التدقيق السحابي؟:-

طبيعة تدقيق بيئة السحابة يشبه إلى حدٍ ما تدقيق تكنولوجيا المعلومات حيث أن كلاهما يفحص مجموعة متنوعة من ضوابط التشغيل والضوابط الإدارية والأمن والأداء مع التركيز على الفروق الدقيقة في بيئات السحابة. تسعى عمليات تدقيق النظام السحابي للحصول على دليل على أن مُقدم هذه الخدمة يستخدم أفضل الممارسات ويلتزم بالمعايير المناسبة في تقديم خدماته. يُقدم مورد السحابة العديد من العروض كخدمة عند الطلب، وتساعد عمليات التدقيق في ضمان تسليم هذه العروض مع الاهتمام المناسب بضوابط محددة، لاسيما تلك التي تتضمن سياسات الأمان وإدارة المخاطر.

وللقيام بعملية التدقيق بصورة فعالة، فهناك خطوات أساسية يجب إتباعها كالتالي:-

(١) هي منظمة عالمية رائدة مهمتها "تحديد وريادة الإدراك لأفضل الممارسات لتوفير ضمان الأمان داخل بيئة الحوسبة السحابية.

اجمع المستندات والأدلة ذات الصلة، مثل لقطات الشاشة.

١- جمع الأدلة:

سؤال موظفي مورد السحابة عن كيفية تقديم الخدمة، ويمكن الاسترشاد بما يوفره تحالف أمن السحابة من أسئلة وقوائم تدقيق، وتعتبر تلك الأسئلة والقوائم مفيدة لكل من المُدققين الداخليين والخارجيين.

١- الاستفسار:-

تحديد مدى توافق عمليات البائع مع الضوابط التي يقدمها كل من تحالف أمن السحابة وجمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA).

٢- التحليل:-

اجمع بين التحليل والأدلة من التوثيق والمقابلات في أوراق العمل التي تُستخدم عند إعداد التقرير النهائي والتوصيات.

٣- تجميع النتائج:-

٤- إعداد التقرير النهائي:- يُقدم التقرير النهائي إلى إدارة المنظمة خلال جلسة رسمية.

٥- اتخاذ الإجراءات اللازمة:- تُحدد الإدارة تاريخ الرد على الإجراءات الموصى بها وتُعين فريقاً للرد على تقرير التدقيق.

٥- اتخاذ الإجراءات اللازمة:-

الحوسبة السحابية في إطار حوكمة المؤسسات:-

على كافة العاملين بالمؤسسات فهم وقبول مسؤولياتهم المتعلقة بمتطلبات خدمات الحوسبة، مع الأخذ في الاعتبار الفوائد والفرص التي تقدمها تلك الخدمة للمؤسسات مع عدم إغفال المخاطر المتعلقة بأمن البيانات على المدى القصير وطويل الأجل. بالإضافة إلى ضرورة تحديد استراتيجية واضحة للحوسبة يتم الاعتماد عليها تتماشى وفق احتياجات استراتيجية المؤسسة. إن حيازة واعتماد المؤسسة على الحوسبة السحابية ينبغي أن يكونا

إن حوكمة المؤسسات هي النظام الذي يتم بموجبه توجيه أعمال المؤسسات ومراقبتها على أعلى مستوى، بغرض تحقيق أهدافها والالتزام بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية.

تتبع حوكمة الحوسبة السحابية من معايير وضوابط حوكمة المؤسسات، وتندرج ضمن إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

استخدام هذه التكنولوجيا، على أن تركز هذه السياسة على مجموعة من الأهداف:

- وضع معايير لمنح التراخيص لمزودي الخدمة تركز على توفير الأمن وسلامة البيانات عند تخزينها أو نقلها.
- إنشاء شراكة بين خبراء تكنولوجيا المعلومات ومؤسسات القطاع العام لتطوير متطلبات الحوكمة واستخدام آمن للحوسبة.
- وضع شروط صارمة في العقود التي تربط بين مزودي الخدمة والمؤسسات الحكومية المستفيدة بحيث تتصف بالعقود الآمنة.

٢- إنشاء هيئة حوكمة للحوسبة السحابية:

على المؤسسات التي تعمل وفق هذه الخدمة إنشاء هيئة حوكمة يكون دورها الرئيسي التنظيم والتطوير والتشغيل للخدمة وكذا وضع المعايير والقوانين المنظمة لذلك، بغرض تلافي العقبات والصعوبات التي قد تواجهها المؤسسات سواء من حيث تسيير الخدمة أو من حيث علاقتها مع مزودي هذه الخدمة، وتظهر الحاجة لهذه الهيئة جلياً لعدة اعتبارات منها:

وفقاً لحاجياتها الفعلية، ويساهم في دعم اتخاذ قرارات واضحة وشفافة. كما أن الحوكمة تتطلب تحقيق مستوى عالٍ من الجودة بالنسبة للمؤسسة والمطابقة مع التشريعات والتنظيمات القانونية لضمان الاستخدام القانوني لهذه التكنولوجيا تحقيقاً لمزاياها وتفيداً لأخطارها.

يهدف الوصول إلى استخدام جيد للخدمة على مستوى المؤسسات والإدارات الحكومية ينبغي التقيد بمجموعة من الضوابط التي تسهم في حوكمة جيدة للحوسبة.

ضوابط الحوكمة الجيدة للحوسبة السحابية:-

- ١- أمن الحوسبة السحابية.
- ٢- تطبيقات الإنترنت المستخدمة.
- ٣- مواجهة الحوادث والكوارث.
- ٤- تجزئة وتصنيف البيانات وتشفيرها.
- ٥- إدارة الحوسبة السحابية.

متطلبات حوكمة الحوسبة السحابية الحكومية:-

إن حوكمة خدمة الحوسبة الحسابة تخضع لمجموعة من المتطلبات، منها:-

- ١- وضع سياسة حكومية للحوسبة السحابية: على المؤسسات الحكومية تحديد سياسة واستراتيجية حكومية واضحة تهدف إلى الوصول إلى الأفضل في

٤- بناء سياسة لتدريب الموارد البشرية لإدارة السحاب:

ينبغي تدريب الموظفين على حُسن استخدام وإدارة خدمات الحوسبة بشكل كفء وفعال، بغرض تحقيق الأهداف المرجوة من الاستخدام وتفادي المخاطر المُحتملة المتعلقة بسرية البيانات وخصوصيتها.

المُلخص:

إن التطور التكنولوجي بقدر ما أصبح يلعب دوراً هاماً في تحسين أداء المؤسسات والرفع من كفاءتها وفعاليتها، إلا أنه قد ينتج عنه مخاطر تتعلق بأمن وسرية وخصوصية بيانات المؤسسة، وذلك من خلال احتمالية تعرض أنظمة المؤسسات إلى عمليات اختراقات أو قرصنة. لذا، ينبغي على هيئات الحوكمة المت خصصة وضع معايير وضوابط بغرض بلوغ أكبر المميزات عند استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما يتم تطبيق تلك المعايير على التقنيات والخدمات التكنولوجية، وبالنهاية يتم تطبيقها على الحوسبة السحابية لكونها تمثل أساليب تكنولوجية (تقنيات) متقدمة ومتطورة.

- الاعتبارات الأمنية من حيث سرية البيانات وخصوصيتها والنفاذ غير الملائم إليها.
- موقع تخزين البيانات، من حيث عدم إمكانية تحديد موقع التخزين بدقة من قِبَل مزود الخدمة مع ما يشكله هذا من مخاطر على الأمن المعلوماتي وسرية البيانات.
- اعتبارات تنافسية، من حيث تنافس مزودي الخدمات نحو تقديم الأفضل وبأسعار تنافسية، أو احتكار الخدمة من قِبَل مزود الخدمة على حساب الآخرين مع خدمات أقل جودة.

٣- إنشاء بنية تحتية حكومية للحوسبة السحابية:

الاعتماد على مزود الخدمة في كل ما يتعلق باستخدام الحوسبة وخاصةً فيما يتعلق بتخزين البيانات والطبيعة الخاصة بالبيانات والمعلومات التي تحوزها مثل هذه المؤسسات تُعد من الأخطار الناجمة عن استخدام هذه الخدمة من قِبَل المؤسسات الحكومية، وفي ضوء ذلك يتوجب على المؤسسات الحكومية توفير بنية تحتية تتمتع بالأمن والجودة، من حيث مراكز البيانات والأجهزة والبرمجيات والتطبيقات الخاصة بالوصول والمعالجة وتبادل البيانات؛ أي اعتماد حوسبة سحابية خاصة.

المراجع

(١) الحوسبة السحابية؛

Amazon Web Service, <https://aws.amazon.com/what-is-cloud-computing/>, read on 29 November 2021.

(٢) أشكال الحوسبة السحابية؛

- Deloitte Development - 2014.
- IBM, <https://www.ibm.com/eg-en/cloud/learn/cloud-computing>, Sai Vennam, Cloud Computing, 18 August 2020.

(٣) ما هو التدقيق السحابي؟، كيف تجري عملية التدقيق السحابي؟

TechTarget,

<https://searchcloudsecurity.techtarget.com/definition/CloudAudit>,

Paul Kirvan, Cloud Audit, November 2021.

(٤) الحوسبة السحابية في إطار حوكمة المؤسسات، ضوابط الحوكمة الجيدة للحوسبة السحابية، متطلبات حوكمة الحوسبة السحابية الحكومية؛

- د. عدنان مصطفى - تجمع مشرفي المعلوماتية العرب - بتاريخ ١ مايو ٢٠٢٠

Jeams, K.Trala &. (The use of cloud computing securely) 2014 -

Jol, Steven. (Towards a cloud computing evaluation & governance - framework) University Utrecht, Netherlands. 2014.

لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على:-

- (1) Cloud Security Alliance
- (2) Cloud Computing – Chartered Institute of Internal Auditors
- (3) ICAEW "Institute of Chartered Accountants in England & Wales" – How to audit the Cloud
- (4) Linford.com "CPA Firm" – (Cloud Audits & Compliance)

مقالة محررة

التدقيق على المخصصات التقنية والتنظيمية وأثره على الملاءة المالية لشركات التأمين

إعداد: السيد/ طويطو جلال؛ قاضي محتسب درجة ثانية - الجهاز الأعلى للرقابة للجزائر

يعتبر موضوع التدقيق على شركات التأمين من بين متطلبات المعايير الدولية للملاءة المالية^١ (solvency1) ثم الملاءة^٢ (solvency2)، والتي وضعتها الاسواق الاوروبية في عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩ على التوالي^٣، وذلك لتدعيم المراكز المالية للشركات وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وبهدف جعل القوائم المالية تعبر بصدق عن حقيقة وضعها المالي، وضعت مجموعة من المعايير تحدد آليات التسجيل المحاسبي لمختلف عمليات التأمين وهذا من خلال معايير المحاسبة الدولية IFRS^٤ و IAS^٥، كما جاءت معايير المراجعة الدولية بمجموعة من الارشادات والتوجيهات التي تساعد مراجع الحسابات على أداء مهامه بالشكل الذي يسمح له باكتشاف الأخطاء العمدية وغير العمدية والتي تؤثر على الصورة الحقيقية للوضع المالية للمؤسسة خاصة في ظل

تعقيد العمليات المالية في شركات التأمين، ويعد معيار IFRS17 أحدث معيار ابلاغ مالي دولي يخص عقود شركات التأمين، حيث يمكن للمدقق اعتماده كمرجع في انجاز مهمته على أكمل وجه. وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)^٦ بالتعاون مع الصندوق الخاص بالمعاشات (pension fund)، سنة ٢٠٠٥، بوضع مبادئ الاشراف والرقابة خاصة بشركات التأمين. كما قامت هيئة الرقابة على شركات التأمين والتعاونيات^٧ (ACAM) بدورها في أكتوبر ٢٠٠٧ بوضع تقريرها الأول حول المبادئ الأساسية للحوكمة في شركات التأمين، وكان هذا العمل بعد تكاثف مجموعة من الجهود حول ضرورة وضع مبادئ خاصة بهذا القطاع في مجال الرقابة والملاءة على غرار ما قامت به الهيئة الدولية للرقابة والاشراف على التأمين (IAIS)^٨.

1) LAURE DREYFUSS Marie, la directive Solvabilité 2, Éditions L'Argus de l'assurance, 2012, p6.

2) International Financial Reporting Standards

3) International Accounting Standards

4) Organisation for Economic Co-operation and Development

5) Autorité de Contrôle des Assurances et des Mutuelles

6) International Association of Insurance Supervisors

أي مهمة تدقيق على شركات التأمين لما تحمله هذه المخصصات من ترابط وتعقيد ابتداء من كيفية تكوينها إلى غاية طرق توظيفها. وتعتبر المخصصات حقا من حقوق حملة الوثائق وتخص فترات زمنية مستقبلية، وتعتبر تكلفة من تكاليف الإيراد العام للشركة.

• تمثيل المخصصات:

ويقصد بها كيفية اختيار الأصول المناسبة لمقابلة هذه المخصصات، بواسطة النقدية بالصندوق ولدى البنوك، من خلال الأرصدة النقدية التي تتواجد بخزائن المركز الرئيسي للشركة وفروعها، وحيث تقوم شركات التأمين بأوجه الاستثمارات المختلفة، حيث استثمارات شركات التأمين على الحياة تكون طويلة الأجل في حين شركات تأمين الممتلكات والمسؤوليات قصيرة الأجل، وبالتالي تقوم باستثمارها في ودائع لأجل لدى البنوك، استثمارات في القيم المنقولة من خلال حيازة الأوراق المالية، واستثمارات في العقارات بهدف تملكها أو المتاجرة بها، بالإضافة إلى قروض برهون، مراعية في استثماراتها مبادئ أساسية متمثلة في السيولة، الضمان، الربحية.^٧

وتعرف الملاءة المالية، بالنسبة لشركة التأمين، بتوفير الأصول الكافية لمواجهة الالتزامات المالية المستقبلية لشركات التأمين، وهو ما يجعلها قادرة على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لسداد الالتزامات الناشئة عن أعمال التأمين وإعادة التأمين، الشيء الذي يمنعها أيضا من مخاطر الإفلاس المحتملة، وهذا بهدف متانة المركز المالي للشركة.

وتتمثل أهمية تدقيق المخصصات التقنية والتنظيمية عادة في الحماية ومراعاة مصلحة أصحاب المصالح، وذلك بما يراعي الأطر القانونية والتنظيمية من أجل تحقيق ملائتها المالية. لكن الدراسات الحديثة أثبتت وجود تكوين للمخصصات التقنية والتنظيمية بدون استثمار حقيقي ما أدى إلى وجود مخصصات مالية ضخمة مخزنة وغير منتجة، هذا ما فوت على الاقتصاد الوطني من عوائد استثمارية مريحة وقليلة المخاطر.

وتلعب المخصصات دورا هاما، بل الدور الرئيسي، في تحقيق الملاءة المالية لشركات التأمين، الأمر الذي يجعل التدقيق على هذه الأخيرة مفتاح نجاح

(٧) كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠١٤، ص، ص، ٥٤، ٥٥. بتصر

والشكل الموالي يوضح مجالات تمثيل المخصصات التقنية

شكل رقم ١: يوضح تمثيل المخصصات التقنية



المصدر: كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملاعة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس،

سطيف، ٢٠١٤، ص ٥٦.

• المخصصات والاحتياطات

- **المخصصات:** تعتبر التزامات على شركة التأمين وهي حق من حقوق حملة الوثائق ولا تعتبر حقا من حقوق المساهمين، بالإضافة إلى أن تكوين المخصصات يتماشى مع المبادئ المحاسبية المعمول بها ومنها مبدأ الحيطة والحذر وأسس القياس المحاسبي .
- **الاحتياطي:** يتوقف على النتيجة النهائية لأعمال الشركة في نهاية السنة المالية ويتم تكوينه في حالة تحقق أرباح فقط، حيث يمثل تجنباً من أرباح الشركة الصافية، وهو يعتبر حق من حقوق المساهمين.

جدول رقم ٢: يوضح أهم الفروقات بين المخصصات والاحتياطات

الاحتياطات	المخصصات
- حق من حقوق المساهمين - جزء من رأسمال المملوك بالنسبة للمنشأة - يتم تكوينه إلا في حالة حققت الشركة ربح - عبء على الأرباح.	- حق من حقوق حملة الوثائق - التزام بالنسبة للمنشأة - يتم تكوينه سواء حققت الشركة ربح أو خسارة - عبء على الإيرادات.

١. مخصص الأخطار السارية

(la provision pour risque en cour- PREC)

يتم تكوين هذا المخصص من أجل تغطية الخسائر المستقبلية للعقود المكتتب فيها وغير قابلة للتفاوض^٨، ويمكن تعريف مخصص الأخطار السارية بأنه عبارة عن المبالغ المطلوب تخصيصها من أجل تغطية المخاطر التي يجب تحملها، حيث تهدف هذه المخصصات إلى تغطية جميع مطالبات التعويض وجميع التكاليف المتعلقة بعقود التأمين سارية المفعول^٩.

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي وفقا لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ٤٣.

تتنوع المخصصات التي تقوم بتشكيلها شركات التأمين، فمنها مخصصات تقنية تقوم بتشكيلها شركات التأمين دون جبر القانون ومنها مخصصات تنظيمية تشكلها شركات التأمين بقوة القانون.

أولاً: المخصصات التقنية**les provisions techniques**

هي مخصصات تلي حاجات المؤمن من أجل مواجهة التزاماته اتجاه المؤمن له، حيث تخضع في تقييمها لقواعد تقنية، وهي تمثل حوالي ٧٠ إلى ٨٠% من خصوم الميزانية^{١٠}.

8) BELHIMER Hocine, **la gestion actif-passif Dans une compagne d'assurance**, faculté des sciences économique, commercial et sciences de gestion, ministère de l'enseignement supérieur et la recherche scientifique, université setif-algerie, p6

9) EWALD François, THOURAT Patrik, **gestion de l'entreprise d'assurance**, édition dunod, paris 2013, p170.

10) wajdi Ben Saad, **optimisation du calcul des provisions technique en assurance non-vie**, Gat Assurance, université de Cartage, Tunisie, 2014, p10.

٢. مخصص الكوارث قيد التسديد

Provision pour sinistres à payer - PSAP)

تواجه شركات التأمين حوادث تتحقق خلال العام ويتم إبلاغها للشركة فعلا قبل إعداد الحسابات الختامية ولكن لا يتم سدادها أو تسويتها خلال نفس العام، فقد تتم التسوية والسداد خلال العام أو الأعوام القادمة، ولذلك تقوم شركات التأمين بحجز مبالغ من الإيرادات لتسوية خسائر هذه الأخطار التي تتحقق في صورة حوادث ولم يتم تسويتها بعد أو تلك التي تم تسويتها ولم تسدد بعد أو تلك التي لم يبلغ عنها بعد وهذه المبالغ تحتجز في صورة مخصص للسنة المالية التي تعد عنها الحسابات^(١١).

ثانياً: المخصصات التنظيمية:

طبقاً للمادة ٤ من الأمر ٠٧/٩٥ المؤرخ في ٠٥ - جانفي ١٩٩٥ المعدل والمتمم، المتعلق بالتأمين، يجب على شركات التأمين أن تكون وتسجل في خصوم موازنتها الأرصدة المقننة والقابلة للخصم، والتي سيتم ذكرها كالتالي:

١. مخصص الضمان^(١٢)

Provision de garantie: يكون مخصص

الضمان لتعزيز قدرة شركة التأمين على تغطية التزاماتها اتجاه المؤمن لهم و/أو المستفيدين من عقود التأمين، يمون مخصص الضمان باقتطاع ١% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات الصادرة و/أو المقبولة خلال السنة المالية، صافية من الإلغاءات والرسوم. ويتوقف تمويل هذا المخصص أو تشكيله عندما يساوي المبلغ الإجمالي المتكون من هذا المخصص ومن رأسمال الشركة وأموال تأسيسها، المبلغ الأكثر ارتفاعاً والناتج عن إحدى النسب الآتية:

- ٥% من مبلغ الأرصدة التقنية؛

- ٧,٥% من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات الصادرة أو

المقبولة خلال السنة المالية الأخيرة، صافية من

الإلغاءات والرسوم؛

- ١٠% من المعدل السنوي لمبلغ الخسائر المدفوعة

خلال الثلاث (٣) سنوات المالية الأخيرة.

(١٢) المادة ٥، المرسوم التنفيذي رقم ١٣-١١٤ المؤرخ في ٢٨ مارس ٢٠١٣، المتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و / أو إعادة التأمين، الجريدة الرسمية رقم ١٨، ص ٥.

(١١) نزال فارس العريبي، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون طبعة، ٢٠١٣، ص ٣٤.

٢. مخصص التكميلي الإلزامي لمخصص الكوارث قيد التسديد^{١٣}:**provision pour complément aux dettes technique**

يكون هذا المخصص لتغطية أي عجز محتمل في المخصصات التقنية والناجم عن نقص في تقييمها وعن تصريحات الخسائر بعد إقفال السنة المالية وكذا النفقات المرتبطة بها، يكون هذا المخصص باقتطاع مأذون به ٥% من مبلغ مخصص كوارث قيد التسديد أو الدفع.

٣. مخصص أخطار الكوارث الطبيعية^{١٤}:

تخضع شروط وكيفيات تكوين وتحديد هذا المخصص إلى أحكام المادة ٢ من المرسوم التنفيذي رقم ٢٧٢-٠٤ المؤرخ في ٢٩ غشت سنة ٢٠٠٤، يتعلق بالالتزامات التقنية الناتجة عن تأمين آثار الكوارث الطبيعية. ويشكل هذا المخصص باقتطاع ٩٥% من النتيجة التقنية للفرع التأميني.

٤. مخصص مجابهة استحقاق الالتزامات المقننة^{١٥}:

يكون مخصص مجابهة استحقاق الالتزامات المقننة لمجابهة الالتزامات وذلك في حالة نقص

قيمة مجموع الأصول الممثلة للالتزامات المقننة، يوافق هذا المخصص بالنسبة في حالة نقص قيمة مجموع الأصول للالتزامات المقننة، الفارق المحتسب بين المبلغ الإجمالي لقيمة السوق والمبلغ الإجمالي للقيمة المحاسبية الصافية للتوظيفات المعنية وهذا في حالة إذا ما كان هذا الفارق سالبا.

ولمعرفة أثر التدقيق على المخصصات التقنية والتنظيمية على شركات التأمين، أجرينا دراسة استبائية سنة ٢٠١٩ على الشركة الجزائرية للتأمين مست العينة ٣٧ متدخل في عملية تكوين، توظيف، مراقبة وتدقيق المخصصات التقنية والتنظيمية، هذا إضافة إلى مدققين داخليين وخارجيين، حيث بنيت الدراسة على مجموعة من الفرضيات والاي كانت نتائجها كالتالي:

أولاً: يتميز التدقيق في شركات التأمين بجملته من الإجراءات الخاصة بطبيعة النشاط التأميني، بما يحقق هدف فعالية الرقابة الداخلية.

(١٣) المادة ٦، من المرسوم التنفيذي رقم ١٣-١١٤، مرجع سابق، ص ٦.

(١٤) المادة ٧، من المرسوم التنفيذي رقم ١٣-١١٤، مرجع سابق، ص ٦.

(١٥) المادة ٨، من المرسوم التنفيذي رقم ١٣-١١٤، مرجع سابق، ص ٦.

تحديد مهام ومسؤوليات مختلف المتدخلين في أنشطة ووظائف الشركة، مع الاعتماد على مختلف التقارير أثناء عمليات القابة، هذه الأخيرة تصبح أداة يمكن الاعتماد عليها من قبل المدقق الداخلي أو الخارجي أثناء ممارسة مهام التدقيق.

رابعاً: وجود تكامل بين أعمال التدقيق الداخلي والخارجي على المخصصات التقنية والتنظيمية في الشركة الوطنية للتأمين. فهي صحيحة حيث أن مختلف المتدخلين في أعمال الرقابة والتدقيق سواء من داخل الشركة أو من خارجها يقومون بتدقيق مدى كفاية المخصصات التقنية والتنظيمية، كل يستعين بالآخر من خلال مختلف التقارير المرفوعة، وفحصهم لأنظمة الرقابة الداخلية الموجودة في الشركة.

نتائج الدراسة:

- الشركة الوطنية للتأمين تتمتع بهامش ملاءة مريح طوال فترة الدراسة؛

- الشركة الوطنية للتأمين تقوم باحترام التشريع الخاص بتشكيل المخصصات التنظيمية، حيث توقفت عن تشكيل مخصص الضمان لوصولها الحد الأقصى المطلوب؛

وهذا ما تم اثباته من خلال أن المدقق الداخلي يرتبط بأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي لشركة التأمين، مع وجود لجنة تدقيق في الشركة، حيث يتم مراقبة مختلف أنظمة الرقابة الداخلية وكذا تقييمها، مع متابعة مختلف التوصيات المرفوعة، ختاماً لأعمال التدقيق على أنشطة الشركة، وذلك في إطار احترام المعايير الدولية والجزائرية للتدقيق.

ثانياً: تدقيق تكوين المخصصات التقنية والتنظيمية لشركة التأمين على الأضرار في إطار الطرق المعروفة لدى الشركة وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول به، فقد تم تأكيدها فمن خلال نتائج الدراسة، تبين أن الشركة تقوم بتشكيل المخصصات التقنية والتنظيمية وفق القواعد المعمول بها، كما أنها تخضع لتدقيق ومراقبة مستمرة مما أثر إيجابياً على ملاءتها المالية.

ثالثاً: وجود تكامل بين أعمال التدقيق والرقابة الداخلية على شركات التأمين على الأضرار عموماً والشركة الوطنية للتأمين خصوصاً، فقد تبين صحتها من خلال وجود هيكل تنظيمي للشركة أين يتم

التوصيات والاقتراحات:

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج الدراسة،
تعطى التوصيات التالية:

- ضرورة تعديل التنظيم والتشريع المتعلق بمتطلبات
التغطية، وذلك حتى يتسنى للشركة حسن استثمار
الفوائض المتأتية من المخصصات التقنية والتنظيمية؛
- ضرورة اعتماد الشركة على الطرق الرياضية والإحصائية
وخاصة تلك المتعلقة بالتنبؤ وقياس الملاءة المالية
للشركة من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة.
- زيادة حجم أعمال التدقيق والرقابة على أنشطة
الشركة على مستوى الوكالات وكذا المديريات، حيث
اقتصر التدقيق على المستوى المركزي قد يؤدي إلى
نقائص في التقارير المرفوعة؛
- زيادة كفاءة الموارد البشرية المتدخلة في تقييم
وتشكيل المخصصات من أجل ضمان صحتها وقانونيتها،
وذلك بإعطاء دور هام للخبير الإكتواري.

- الشركة الوطنية للتأمين رفعت من رأسمالها
سنة ٢٠١٧ إلى ٣٠ مليار دينار جزائري تعزيزاً
لملاءتها المالية، متمكنة بذلك احتلال مكانة
قوية في سوق التأمين الجزائري؛
- على الرغم من صعوبة تغطية التزاماتها
القانونية بقيم الدولة التي تتميز بالضمان
بـ ٥٠% على الأقل إلا أن الشركة الوطنية
للتأمين استطاعت القيام بذلك؛
- وجود أنظمة رقابية بالشركة من خلال مديرية
التدقيق والرقابة، حيث تقوم هذه المديرية
بأعمال رقابية وتدقيق على مختلف أنشطة
الشركة، كما أن مختلف عملياتها المالية يتم
المصادقة عليها من قبل مدقق خارجي مستقل؛
- خضوعها لرقابة الدولة من خلال مديرية
التأمينات بوزارة المالية، وأيضاً مفتشي المالية
التابعين للمفتشية العامة للمالية وقضاة ومدققي
مجلس المحاسبة، وذلك وفق معايير التدقيق
الدولية والجزائرية.



مقالة مترجمة

الرقابة الإدارية والرقابة الداخلية: ما الفرق؟

إعداد السيدة / Annick Delhon-Bugard - الأمين العام في La poste Telecom

ترجمة: أ/ حنان خُسني البيومي
الجهاز المركزي للمحاسبات - جمهورية مصر العربية

عدد المجلة < ٥٤٩ > الرقابة الإدارية والرقابة الداخلية: ما الفرق؟

تم النشر في:

يناير ٢٠٢١، الموضوع (الموضوعات): الرقابة الداخلية

المالي. وبمنظرة بين الحاضر والماضي، فهو تقدير للأداء الذي يسعى إلى تحسينه في المستقبل باستخدام العناصر المتاحة تحت تصرفه، من خلال التحقق من كفاءة الوسائل المُنفذة. تُتيح مناهج من نوع BBZ (موازنة الأساس الصفري) التحقق من استخدام الموارد المُخصصة بشكل صحيح، وبالتالي تجنب الميزانية التضخمية من عام إلى آخر.

سيترجم المُراقب الإداري الطموحات الاستراتيجية إلى مسارات مالية ويذهب بمؤشرات الأداء الرئيسية الاستراتيجية إلى مؤشرات أداء رئيسية تشغيلية. ويجب أن تنعكس طموحات السنة الأولى من المسار في موازنة العام حتى يُمكن تحقيق المسار الصحيح.

يقوم المراقب الإداري بتحديد عمليه إعداد الميزانية والتقارير من خلال مشاركته القواعد الإدارية بالمنشأة مع المسؤولين وذلك من أجل الرقابة علي الأداء، حيث يقوم بإجراء حوار إداري لإيجاد تحليل مشترك للأهداف المحققة وخطط العمل اللازمة لتحقيق الأداء المتوقع في حاله حدوث انحرافات.

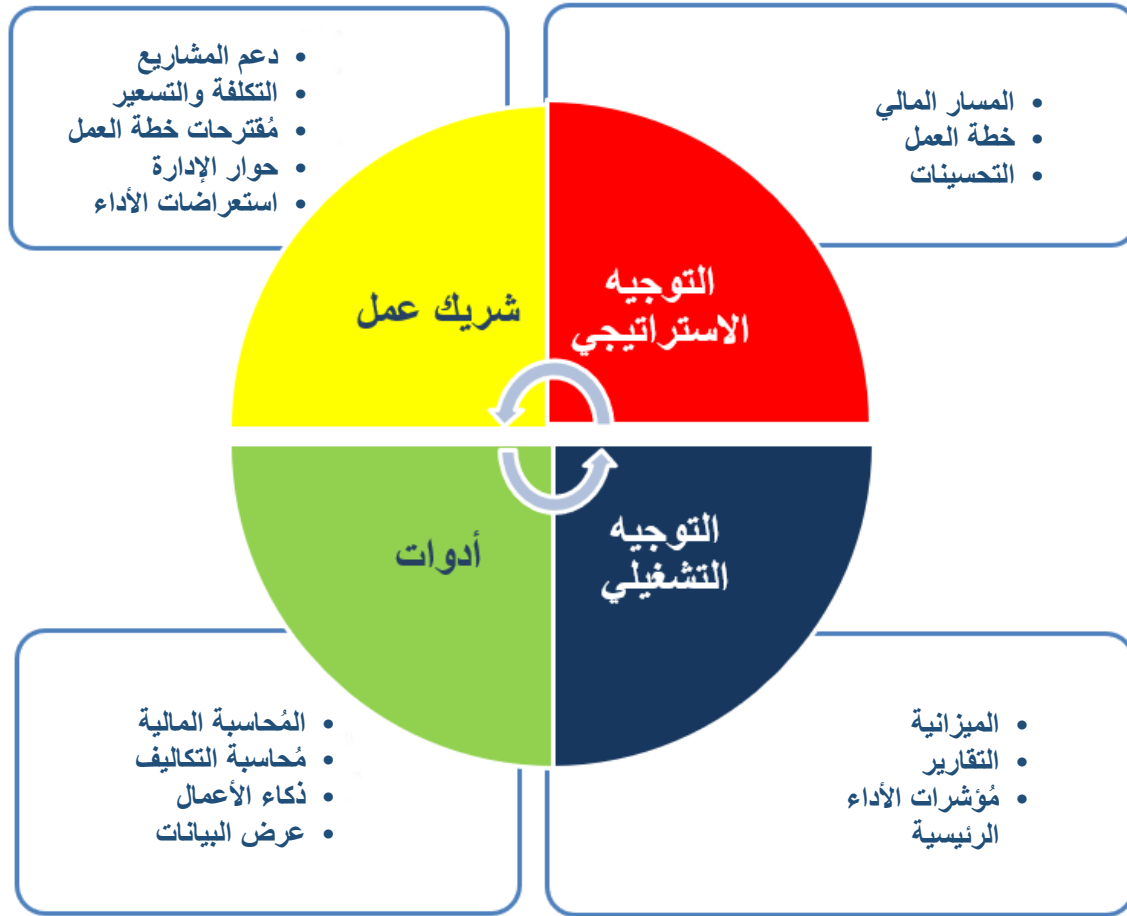
الرقابة الإدارية والرقابة الداخلية مُهمتان مُتميزتان للغاية، ترتكزان على مناهج مُختلفة ولكنها متكاملان وتهدفان إلي تأمين الشركة وأدائها على أفضل وجه.

أهداف مختلفة:

تهدف الرقابة الإدارية إلى قيادة أداء الشركة، وذلك عن طريق استخدام عدد من التقنيات مثل الميزانيات وإعداد التقارير والتنبؤات الدورية والمسارات المالية. وتتوقع الإدارة العامة أن تقوم الرقابة الإدارية بتخصيص الميزانيات وفقاً للأهداف المنشودة والتحقق من الاستخدام السليم للموارد المُخصصة.

ويطمح المُراقب الإداري لمُساعدة الموظفين التنفيذيين على تحسين أدائهم، وللقيام بذلك يجب عليه ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف تنفيذية وتوجيه تحقيق ذلك من خلال الحوار الإداري، والذي يجب أن يكون معنيًا بكافة فئات المؤسسة. ويساعد المُراقب الإداري الموظفين التنفيذيين في اتخاذ القرارات الصحيحة باعتباره شريكًا تجاريًا لهم وذلك من خلال دعمهم في المجال

مهام الرقابة الإدارية



بينما يتمثل الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية في التحكم في المخاطر- وليس فقط المخاطر المالية- والتي يتعين تحديدها ووضعها تحت السيطرة , وهذا يختلف عن وظائف الرقابة الإدارية، حيث تهدف الرقابة الداخلية إلى تحليل العمليات وأهدافها لتقييم الأداء وآليات الرقابة التي تضمن تنفيذها بشكل صحيح.

وتحدد هيئة الأسواق المالية خمسة مكونات للرقابة الداخلية هي: التنظيم، نشر المعلومات، إدارة المخاطر، ونشاط الرقابة والإشراف (منشور من قبل المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية).



أنواع المخاطر:

ترتبط المخاطر ارتباطاً وثيقاً بنشاط الشركة وتتمثل في عدة أنواع:-

- المالية: المخاطر التي قد تؤدي إلى خسارة مالية للمؤسسة؛
- القوائم المالية (أو التقارير): مخاطر حدوث أخطاء في الحسابات، معلومات مُحاسبية خاطئة؛
- الامتثال: المخاطر الناتجة عن عدم الالتزام بالمعايير أو القوانين؛
- التشغيلية: المخاطر التي قد تمنع الشركة من أداء المهمة التي حددتها؛
- الصحة أو السلامة الشخصية: المخاطر التي قد تؤثر على الصحة الجسدية أو النفسية للأشخاص المرتبطين بالشركة؛
- أمن المعلومات: المخاطر التي تؤثر على سرية وسلامة وإمكانية الوصول إلى المعلومات؛
- السمعة: المخاطر التي يمكن أن تؤثر على شُمة الشركة؛
- البيئة: المخاطر التي يمكن أن تؤثر على البيئة (الهواء، الماء، التربة، الفضاء، المواد الخام، الطاقة، إلخ).

وبشكل أكثر تحديداً، تسعى الرقابة المُحاسبية الداخلية إلى تحقيق الأهداف من خلال إجراءات وضوابط لضمان جودة المعلومات المُحاسبية والمالية، للحد من المخاطر المُحاسبية والمالية.

وبالتالي فإن الغرض الرئيسي من الرقابة الداخلية هو الحد من الأخطاء أو الاحتيال، ولاسيما فيما يتعلق بالقوائم المالية أو التدفقات النقدية. ولكنها لا تستخدم هذه الأرقام المالية، حيث تهدف إلى أحكام الرقابة علي العمليات وليس الأرقام المالية الناتجة عن العمليات الخاضعة للرقابة.

أدوات مُحددة ذات صلة:

يُعد كلا النهجين شديدا الاختلاف ويستندان إلى أساليب منهجية متميزة: إدارة الأنشطة، والاتصالات، والرقابة، وتقييم المخاطر، والبيئة، ويركز نهج الرقابة الإدارية على الأرقام العامة، المُحاسبة المالية، مُحاسبة التكاليف على وجه الخصوص.

تعتمد الرقابة الداخلية على عدة أدوات مثل المُقابلات، والاستبيانات واختبارات التتبع (سجل المُراجعة) والاختبارات والدراسات الاستقصائية، كما تعتمد بشكل مُتزايد على عمليات استخراج المعلومات لتحديد حالات الانحرافات في العمليات بشكل أفضل.

بينما تستخدم الرقابة الإدارية، على وجه الخصوص تحليل الفجوات، بين الماضي والحاضر، وبين الموازنة والتنفيذ الفعلي، لاستخلاص تحليلاتها وتوجيه مسارات خطط العمل. ويتم إعطاء أولويات المشاريع وفقاً للعائد على الاستثمار وصافي القيمة الحالية.

وتُعد نوعية جودة الأرقام المالية أساس التحليل المالي للرقابة الإدارية: فهي تسمح لها بإجراء تحليلات موثوق بها، واستنباط مسارات العمل التي ستمكن العاملين من تحقيق الأداء المُتوقع.

فهم العمليات

فهم العمليات هو ضرورة مُشتركة لكلٍ من الرقابة الداخلية والرقابة الإدارية، حيث يجب أن تتطور الرقابة الداخلية، تماماً مثل الرقابة الإدارية، بما يتماشى مع التغييرات التي تطرأ على الشركة مع مُراعاة المناطق الجديدة المُحيطة أو الأنشطة الجديدة. ولكي تظل الرقابة الداخلية مُفيدة وفعالة دائماً، فمن الضروري:

- إعادة تقييم المخاطر على الأقل مرة واحدة سنوياً؛
 - ضمان الامتثال للقوانين الجديدة (اللائحة العامة لحماية البيانات، قانون المنافسة، بذل العناية الواجبة، عدم وجود نقص في الموضوعات)؛
 - الاحتفاظ بوثائق مُحدثة؛
 - مُتابعة الأداء السليم للضوابط والمراقبة؛
 - مُتابعة خطط العمل للحد من المخاطر؛
 - رصد الانحرافات أو الغش لتحديد الإجراءات الجديدة التي سيتم اتخاذها.
- ويتعين على الرقابة الإدارية أيضاً، من أجل إدارة الأداء، أن تفهم العمليات، ودمج التغييرات في الشركة (العمليات، والمعايير الجديدة) وأن تكون قادرة على تحديد صحة الأرقام المالية المُرسلة إليها وسبب تطورها (من فترة إلى أخرى، أو الفروق بين الأرقام الفعلية وأرقام الموازنة).

في حين يحتفظ المُراقب الإداري في مهامه بمراقبة أداء الموظفين التنفيذيين، فإنه يتجه بشكل مُتزايد نحو منصب شريك تجاري، ويُعتبر مُستشارًا حقيقيًا للموظفين التنفيذيين يُساعدهم في اتخاذ قراراتهم بشكل صحيح. علاوةً على ذلك، فإن العديد من الشركات تتحدث اليوم عن مُدير الأداء بدلاً من مُدير الرقابة الإدارية. وغالباً ما يكون مُدير الرقابة الإدارية مسئولاً أمام المُدير المالي أو مُدير استراتيجية الشركة.

محور زمني مختلف

إن المحور الزمني المتغير ومرونة الحركة أحد سمات الرقابة الإدارية. أما الرقابة الداخلية فلها دورة إدارية سنوية، والتي تُمكنها من مراقبة التقدم أو التراجع في أداء الشركة منذ آخر مُراجعة لها. أما في مجال الرقابة الإدارية، فإن الدورة الإدارية السنوية أصبحت محل تساؤل، حتى أن بعض الشركات تخلت عن دورة المراجعة المنتهية في ٣١ ديسمبر من كل عام، وتبنت التحليلات على مستوى ربع سنوي. قد يكون لدى المُديرين أهداف تتعلق بمؤشرات أداء مُحددة، تمنع التحيز لمصالح المستفيدين بما لا يعيق تطور الشركة.

تهدف كل من الرقابة الداخلية والرقابة الإدارية إلى تأمين الشركة، ومن وجهة نظر مالية فإن الرقابة الإدارية تشمل نطاقاً أوسع يجمع بين الامتثال للقوانين وإدارة مخاطر الرقابة الداخلية.

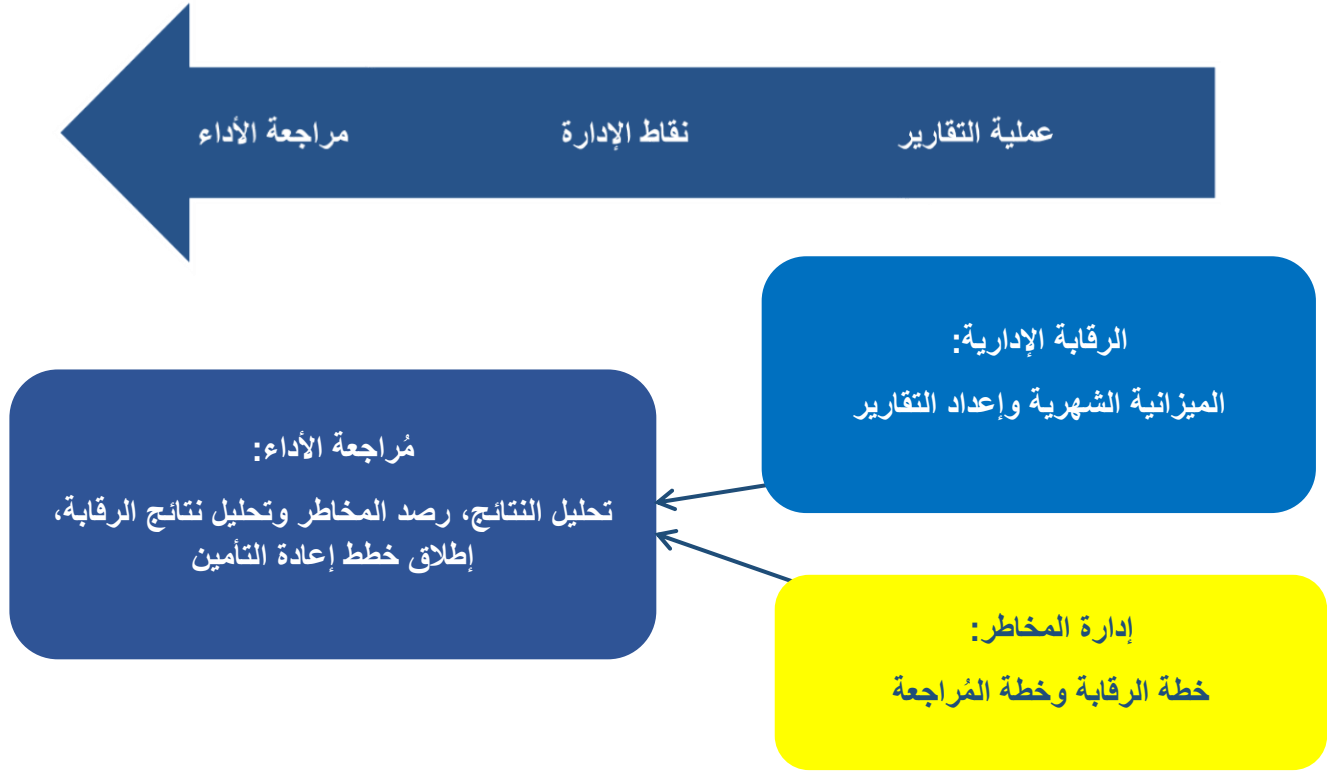
موقع مُتميز

الرقابة الداخلية مُقابل الرقابة الإدارية (الشريك التجاري): إن الرقابة الداخلية مُقننة للغاية، وهي تستجيب للمعايير التي حددتها لجنة المُنظمات الراعية، وهي الهيئة المرجعية المعنية بالمسألة، التي يجري تحديثها بانتظام، وغالباً ما يتم إجراء التقييمات على أساس سنوي.

تركز الرقابة الداخلية على وظيفة المُراجعة، والتي من خلالها يتم تسليط الضوء على مواضع الانحرافات، الأمر الذي يمثل قيداً أمام التنفيذيين وفي ذات الوقت له أهمية بالغة. لذلك فإن التواصل ورفع مستوى وعي العاملين ضروري لضمان الالتزام بالإجراءات الرقابية. المُراجع الداخلي يُعد بمثابة رجل الشرطة في الشركة، فهو يحمي مُديرها من خلال ضمان الامتثال الجيد لكافة الإجراءات الرقابية والعمليات. ويُقدم المُراجع الداخلي تقاريره مباشرةً إلى الإدارة العامة، في ضوء كونه مُستقلاً في أداء مهامه.

دورة إدارة المخاطر

العمليات المترابطة أثناء إعداد الميزانية ومراجعة الأداء



تعمل الرقابة الإدارية على نحو متزايد، على التطور المستمر من خلال زيادة سرعة إيقاع الإجراءات، خاصةً في ظل التغيرات السريعة التي تحدث في العالم. وكان لزاماً على الرقابة الإدارية أن تتكيف في أوقات جائحة كورونا مع موضوعات خطة إعادة التأمين، إدارة النقدية، حتى تتمكن من دعم الشركة في تطوراتها الاستراتيجية أو التنفيذية، ووفقاً لتوقعات المديرين، وللقيام بذلك، فإن المراقب الإداري لن يتردد في استخدام أدواته إذا لزم الأمر، وتكييف توجيهاته مع متطلبات اللحظة.

ومع ذلك، قد يكون من الأمثل دمج النهجين، لاسيما أثناء إعداد الميزانيات أو المسار المالي، بحيث يقوم طاقم العمليات بدمج إدارة المخاطر بشكل جيد في نهج التنبؤ.

وظيفتان متكاملتان

الرقابة الداخلية والرقابة الإدارية هما وظيفتان متكاملتان يجب أن يتعاونوا معاً لتعزيز موقف الشركة في مواجهة المخاطر الجديدة التي قد تواجهها. وغالباً ما تكون الرقابة الإدارية هي الأنسب في بداية المهمة لمساعدة المراجعين على استهداف العمليات التي يتعين مراجعتها، وذلك من خلال مشاركة رؤيتهم بشأن المخاطر وكيفية سير العمليات. في الواقع، فإن المراقب الإداري يستطيع تقديم معرفته بالأعطال التي يلاحظها من خلال الأرقام، ومخاطر الاحتيال التي يُدرِكها، وعيوب الأنظمة أو الإجراءات.

وفي الختام، تُعتبر الرقابة الداخلية والرقابة الإدارية مهمتين مختلفتين للغاية من حيث منهجهما، ولكن مكملتين لبعضهما البعض حيث أنهما يهدفان إلى تأمين الشركة وأدائها بشكل أفضل. إن إنشاء "لجان كشف الاحتيال" التي تُساهم فيها الرقابة الداخلية والرقابة الإدارية على وجه الخصوص، فضلاً عن وظائف أخرى مثل السلامة أو أمن نظم المعلومات، يجعل من الممكن أيضاً كشف الاحتيال بصورة أكثر فعالية وكيفية علاجه. حقيقةً إن درجات الماجستير التي تُمنح حول موضوع "ماجستير في المراجعة والرقابة الإدارية" تُبين أن عدداً من الأساسيات مُشتركة، وأن الانتقال من الرقابة الداخلية إلى الرقابة الإدارية أمر طبيعي.

وعلى الرغم من وجود العديد من الاختلافات، هناك عدداً كبيراً من أوجه التكامل والطموح المُشترك في أداء الشركة واستدامتها.

مقالة مترجمة

كيفية تطوّر مهنة المراجعة حتى تتمكن من مواجهة التحديات المستقبلية ^(١)

بقلم: السيدة/ ديليك سيلينجر كوستيم - رئيس إدارة التأمين العالمي للمواهب بمؤسسة
"إرنست ويونج"

ترجمة: السيدة/ رشا سالم محمد الزين - مدير عام
الجهاز المركزي للمحاسبات - جمهورية مصر العربية

(١) المصدر: الموقع الإلكتروني لمؤسسة: إرنست ويونج



إن نماذج العمل التي استحدثت نتيجة لظروف جائحة كوفيد-١٩ قد عجلت بالتحول إلى مهنة مراجعة تتميز بشكل أكبر بالمرونة وبالوعى التكنولوجي والتنوع.

الموجز

- من المرجح أن تنتقل مؤسسات المراجعة إلى نموذج عمل أكثر مرونة بناءً على احتياجات كل من الأفراد ومؤسسات المراجعة والشركة الخاضعة للمراجعة.
- مع زيادة تعقيد الأعمال التجارية، ستحتاج مؤسسات المراجعة إلى الولوج إلى نطاق عريض من مصادر المعلومات كجزء من نموذجها متعدد التخصصات.
- ستصبح فرق عمل المراجعة أكثر تنوعاً مع تمتعها بمعرفة أكبر من الناحية الفنية وبشأن الأعمال التجارية.

بتعيين الأشخاص ذوى الخلفيات العملية، ولكن مستقبلاً، سيحتاج المراجعون إلى التمتع بقدر متزايد من التفهم التكنولوجي.

إضافة إلى ذلك، ستحتاج مؤسسات المراجعة إلى أشخاص أكثر ممن لديهم خبرات متميزة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات حتى يستطيعون الاستفادة بفاعلية من التكنولوجيا فى مجالات المراجعة. ولن يصبح كل هؤلاء المتخصصين مراجعين مؤهلين، ولكن بعضهم سيصبح بلا شك، ووجودهم سيزيد من تنوع فرق عمل المراجعة.

النموذج متعدد التخصصات

إن الخصائص الشخصية التي ستبحث عنها مؤسسات المراجعة في الأعضاء الجدد لفرق العمل ستتغير كذلك. وقد اعتادت مؤسسات المراجعة التأكيد على توافر صفات النزاهة الشخصية والشك المهني في مهنة المراجعة، تلك الصفات التي ستظل أساسية دون شك. ولكن، في ظل البيئة الجديدة سريعة التطور، سيكون على المراجعين تعميق معرفتهم بالعمل التجاري، والتحلي بفضول أكبر بفضول أقوى للتكنولوجيا، وكذلك بعقلية ذكية تستطيع احتواء الاختلالات.

إن طريقة عمل المهنيين في مجال المراجعة قد شهدت مؤخراً أكبر وأسرع تغيير يمكن لأى منا تجربته خلال مسيرتنا العملية. إن جائحة كوفيد-١٩ قد عملت على زيادة سرعة تحوّل مؤسسات المراجعة إلى نهج أساليب جديدة في العمل والتي ستواكب الآثار الفورية للجائحة.

ويعمل التحوّل المفاجئ نحو العمل المرن عن بُعد من جاب كلٍ من مؤسسات المراجعة وكذا الشركات الخاضعة للمراجعة على إضافة بُعد جديد للتحدي الذي يتم مواجهته بالفعل من أجل تهيئة عملية المراجعة لمواكبة العالم سريع التطور للشركات. إن نماذج عمل الشركات تنمو بشكل أكثر تعقيداً حيث تمر بمراحل التحوّل الرقمي مما يضع متطلبات جديدة على كاهل المهنيين القائمين على عمليه المراجعة. ومع ذلك، فإن أساليب العمل الجديدة ستدر منافع هامة بالإضافة إلى طرح تحديات لابد من مواجهتها.

وبعد أن أصبحت التكنولوجيات الرقمية وتحليل البيانات جزءاً أكثر مركزية لعملية المراجعة، بالإضافة إلى نماذج عمل الشركات، ستطلب مؤسسات المراجعة حزمة أكثر تنوعاً من المهارات. فقد جرت العادة القيام

وإن أحد نقاط القوى الرئيسية التي تتسم بها مؤسسات المراجعة في سبيل مواجهتها لهذا المشهد المتغير هو وصولها المباشر للخبرات الفنية في كافة مجالات العمل من خلال النموذج متعدد التخصصات. إن حلقة الوصل بمصادر المعرفة لهيئة واسعة النطاق، من محاسبة تحوّل عالية التقنية إلى التقييم والأمن السيبراني والغش والاستدامة والضرائب والخبرة في مجال تمويل الشركات، هي ميزة هائلة لتوفير خدمات مراجعة عالية الجودة. ومع ازدياد تعقيد الأعمال، فإن القدرة على الاستفادة من هذه الخبرة التخصصية الكبيرة ستصبح أكثر أهمية.

العمل بشكلٍ مرّن

هناك تحوّل استثنائي في الحياة العملية للأشخاص. ومع ذلك، فقد أوضحت طريقة التعامل مع جائحة كوفيد-١٩، إن استدعى الأمر، أن مؤسسات المراجعة لديها القدرة على القيام على الفور بتغييرات جوهرية في طريقة عملها.

وقد نتج عن هذه التجربة منافع هامة وخاصة أنها جعلت من العمل بشكل مرّن حقيقة لدى العديد من المراجعين.

لقد أصبح العمل بمرونة عن بُعد هو القاعدة عند المراجعين والذين تأقلموا على استخدام التكنولوجيا الرقمية بالعمل من المنزل بالإضافة إلى أنهم كانوا يشجعون بعضهم البعض افتراضيا حتى يتسنى لفرقهم من العمل بفاعلية.

إن المرونة المتزايدة سثّدر منافع هامة وخاصة إذا نتج عنها قيام مؤسسات المراجعة بزيادة التركيز على الأداء من حيث النتائج والإنتاجية. وبشكل أوسع، فإن التغييرات التي جاءت بها جائحة كوفيد-١٩ ستساعد على الإسراع من التغير الثقافي داخل المنظمات وجعلها أكثر انفتاحاً على طرق عمل مختلفة.

ومع ذلك، فإن التغير السريع إلى العمل بشكل مرّن قد أنتج أيضاً تحديات يجب أن تواجهها مؤسسات المراجعة. فهناك قضايا عملية مثل قيام فرق العمل بإدارة المناقشات من خلال محادثات عن بُعد أو اجتماعات افتراضية، ولكن هناك أيضاً قضايا سلوكية يجب مراعاتها. وتتضمن هذه القضايا: صعوبة إدارة محادثات حساسة عن بُعد، مساعدة الزملاء الجدد في فهم ثقافة المنظمة، توفير التدريب للعاملين المبتدئين، ومقابلة تطلعات الشركات الخاضعة للمراجعة بشأن التواجد في موقع العمل.

وفى النهاية، ستواجه المؤسسات تلك التحديات وغيرها من الموضوعات من خلال الانتقال لنموذج العمل بالتنسيق المختلط (حضورياً وافتراضياً) وفقاً لاحتياجات الشركة الخاضعة للمراجعة ومؤسسة مراجعة الحسابات والأفراد. كل هذا سينطوي على نسبة كبيرة من العمل بشكل مرن وعن بُعد، إلى جانب الفترات تجمع فرق العمل، على سبيل المثال، لتلقى التدريب، ولزيادة تماسك فريق العمل أو للاجتماع مع إدارة الشركة في موقع العمل من أجل جمع أدلة المراجعة وبناء علاقات مهنية موثوقة.

تؤكد مؤسسات المراجعة على توافر صفات النزاهة الشخصية والشك المهني في مهنة المراجعة، تلك الصفات التي ستظل أساسية. ولكن، في ظل المناخ الجديد، سيكون على المراجعين التحلي بمعرفة أعمق بالعمل التجاري، وبفضول أقوى للتكنولوجيات، وكذلك بعقلية ذكية تستطيع احتواء الاختلالات.

تعزيز التنوع

يؤدي تزايد العمل عن بُعد فقط إلى زيادة أهمية بناء فرق عمل مراجعة قوية. ففرق العمل لا تحتاج فقط إلى أشخاص ذوي نطاق عريض من المهارات الفنية والشخصية، ولكن أيضاً إلى توافر عدد أكثر تنوعاً من الخبرات والآراء.

كل هذا يعنى تعيين أشخاص ذوي خلفيات اجتماعية وثقافية واسعة النطاق، وبمجرد تعيينهم بالعمل، يتم إعطائهم الفرص من أجل تعميق آفاقهم الشخصية. على سبيل المثال، فإن العمل بالحسابات الدولية الكبيرة يوفر الانفتاح على الثقافات المختلفة. وكذلك، فإن إمكانية التنقل دولياً هام جداً هنا، على الرغم من تقيده مؤخراً بسبب الجائحة. وفى مؤسسة "إرنست ويونج"، فهو شيء لا بد وأن نعود إليه في أقرب وقت. ولكن ستنجح المؤسسات في تعزيز التنوع فقط في حال قيامها أيضاً بتوفير البيئة التي يشعر فيها جميع العاملين بالانتماء والترحاب. فكل شخص يجب أن يتمكن من النمو والمساهمة وإضافة القيمة.

إن التنوع المتزايد بفرق عمل المراجعة سيتطلب بطبيعة الحال استجابة ملائمة من منظماتهم، وخاصة بالنسبة للتدرج الوظيفي. فسيحتاجون إلى وضع مسارات مهنية للمراجعة تتسم بالتنوع والمرونة والذكاء من أجل التأقلم مع الاهتمامات والتطلعات المختلفة للعاملين بها. إن التدرج الوظيفي الخطى الهرمى الذى طالما كان مفضلاً لا يناسب الجميع، ولذا يجب توفير سبل أخرى للنجاح لأولئك الذين لا يريدون سلك هذا الدرب.

يجب أن تركز عملية ترقية الموظفين على مهاراتهم، وليس على عدد سنين عملهم بالمؤسسة. فعلى سبيل المثال

الأدوات والبيانات الرقمية دوراً متزايداً في عملية المراجعة مستقبلاً.

وحتماً، ستمثل هذه العملية تحدياً لبعض الأشخاص بينما سيرحب بها آخرون دون تحفظ. ولكن إذا استطاعت مؤسسات المراجعة التعامل بفعالية وسط هذه المرحلة الانتقالية، فهناك فرص كثيرة لتقدم المراجعين بهذه البيئة الجديدة حيث أن التحول الرقمي سيجعل عملهم أكثر وضوحاً وسيعطيهم شعوراً متزايداً بالهدف المهني. هناك فرصة كبيرة داخل نطاق بيئة العمل الحالية لخلق مهنة هادفة تتميز أكثر بالفاعلية والتي تخدم المصلحة العامة بشكل أفضل.



إن التحول للعمل عن بُعد خلال جائحة كوفيد-١٩ قد زاد من سرعة الاتجاه الذي كان موجوداً في الأساس بمهنة المراجعة. ومن المتوقع حالياً أن تنتقل مؤسسات المراجعة إلى طرق عمل أكثر مرونة وفقاً لمتطلبات الشركات الخاضعة للمراجعة، المؤسسة والأفراد. هذا، وقد ألقت البيئة الجديدة الضوء أيضاً على حاجة المراجعين إلى الاستفادة من التكنولوجيا المتوفرة، والتمتع بعقلية تتسم بالذكاء تقوم باحتواء التغيير والاختلالات وتعمل بفعالية من خلال فرق العمل.

استحدثت مؤسسة "إرنست ويونج" نظام ترقية أكثر ذكاءً حيث تتم الترقية حينما يكون الموظف جاهزاً وليس في أوقات محددة بالعام.

إن دعم قوة العمل التي تتميز بالتنوع والتي يجب أن تؤدي عملها في بيئة عمل سريعة التغير يتطلب التدريب المستمر. ولكن، جرت العادة بطرق العمل الجديدة أنه يجب أيضاً أن يتوفر التدريب بنموذج مختلط (حضورياً وافتراضياً). وأثناء جائحة كوفيد-١٩، قامت مؤسسة "إرنست ويونج" بالتحول إلى نسق تدريبي افتراضي كلي، ولكن ضمن الحراك نحو تحقيق نموذج تشغيل طويل المدى، سيمزج التدريب بين كل من التواصل الافتراضي والتقديم بالقاعات الدراسية.

إن الوصول إلى مصادر المعرفة الخاصة بمؤسسة واسعة النطاق، من محاسبة تحوّل عالية التقنية إلى التقييم والأمن السيبراني والغش والاستدامة والضرائب والخبرة في مجال تمويل الشركات، هو ميزة هائلة. ومع ازدياد تعقيد الأعمال التجارية، فإن القدرة على الاستفادة من هذه الخبرة التخصصية الكبيرة ستصبح أكثر أهمية.

إدراك الهدف

إن طريقة عمل المراجعين تمر بمرحلة انتقالية.. فبعض عملهم سيتم تنفيذه عن بُعد، كما ستلعب

القسم الثاني

أخبار وأنشطة الأجهزة العليا للمراقبة الأفريقية

الجهاز الأعلى للمراقبة للجابون

- افتتح الرئيس الأول للجهاز الأعلى للمراقبة للجابون، السيد / Gilbert Ngoulakia، الاجتماع الخامس لمجموعة العمل المسؤولة عن وضع الخطة الاستراتيجية للأفرو ساي بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢١، ودعا المشاركين في الاجتماع لتحسين الخطة الاستراتيجية التي سيتم تطبيقها على مدار السنوات الست المقبلة.

شهد الاجتماع الذي عُقد في العاصمة الجابونية ليرفيل، عددًا من المداخلات المباشرة من ممثلي الأجهزة العليا للمراقبة لكل من الجابون وكوت ديفوار والسنغال والكاميرون؛ وكذا مداخلات افتراضية من ممثلي الأجهزة العليا للمراقبة لكل من جنوب أفريقيا وكينيا وبوركينا فاسو وتونس، وذلك بهدف تحسين الخطة الاستراتيجية من خلال عددٍ من الإجراءات مثل تطوير أدوات تقييم الخطة وتحديد الأنشطة ذات الأولوية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية خلال عام ٢٠٢٢.



الجهاز الأعلى للرقابة للجزائر

نظم الجهاز الأعلى للرقابة للجزائر خلال الفترة من ٨ إلى ١١ نوفمبر ٢٠٢١ لقاءً تدريبياً افتراضياً بعنوان "تدقيق الجهات التي تحصل على دعم مالي من الدولة"، وقد تناول اللقاء أهمية الدعم المالي الذي تقدمه الدول لبعض الجهات والهيئات للمساعدة في تنفيذ السياسات العمومية المنتهجة وهدف اللقاء التدريبي إلى تنمية المعارف والمهارات حول أشكال الدعم التي تمنحها الدولة والهيئات المستفيدة منها وكيفية تدقيق الجهات المستفيدة من الدعم.



الجهاز الأعلى للرقابة للسنغال

- ترأس الجهاز الأعلى للرقابة للسنغال اجتماع لجنة الأفرو ساي لبناء القدرات الذي عُقد افتراضياً بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠٢١ بصفته رئيساً لهذه اللجنة، وخلال الاجتماع عرض الجهاز الأعلى للرقابة للسنغال تقريره عن فترة الثلاث سنوات الماضية من أجل رفع التقرير إلى المجلس التنفيذي السادس والخمسين والجمعية العامة الخامسة عشرة للأفرو ساي التي عُقدت افتراضياً في يوليو ٢٠٢١.
- تولى الجهاز الأعلى للرقابة للسنغال رئاسة المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأفرو ساي) خلال عام ٢٠٢١ في إطار استضافته لاجتماعات الجزء الأول من الجمعية العامة الخامسة عشرة للأفرو ساي التي عُقدت افتراضياً خلال الفترة (٧-٩ يوليو ٢٠٢١) وخلال تلك الفترة تم عقد الاجتماع السادس والخمسين للمجلس التنفيذي للأفرو ساي برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لناميبيا والاجتماع السابع والخمسين للمجلس التنفيذي للأفرو ساي برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة للسنغال.



الجهاز الأعلى للرقابة للسودان

نظمت الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (أرابوساي) بالتعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة للسودان والجهاز الأعلى للرقابة لمصر ورشة عمل عن بعد حول الصناعات الاستخراجية يوم ٧ يونيو وخلال الفترة من ١٣-١٧ يونيو ٢٠٢١ وقد تناولت ورشة العمل نظرة عامة على الصناعات الاستخراجية وأهميتها وتحصيل وجمع الإيرادات والحوكمة والموازنات التخطيطية والشفافية في الصناعات الاستخراجية وعلاقة الصناعات الاستخراجية بأهداف التنمية المستدامة.



الجهاز الأعلى للرقابة للصومال

- عقد الجهاز الأعلى للرقابة للصومال اجتماعًا مختلطًا (حضوريًا وافتراضيًا) مع مكاتب المراجعين العموم في الدول الأعضاء الفيدرالية لتعميق التعاون والدعم المتبادلين في مجال بناء القدرات وأعمال المراجعة وتبادل المعرفة. تضمن الاجتماع مناقشات رفيعة المستوى حول التطورات التي أحدثها الجهاز الأعلى للرقابة للصومال على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات على حد سواء، وكذا تقارير المراجعة السنوية الصادرة في عام ٢٠٢١؛ بالإضافة إلى عروض تقديمية حول أدوار لجان المحاسبة البرلمانية الفعالة، وإجراءات تسجيل العقود والمشتريات، ونظرة عامة على نظام أتمتة التدقيق الذي ينفذه الجهاز الأعلى للرقابة للصومال.



- استضاف الجهاز الأعلى للرقابة للصومال الاجتماع السنوي الثالث لإشراك أصحاب المصلحة بحضور المراجعين العموم في الدول الأعضاء الفيدرالية. وناقش الاجتماع عددًا من الموضوعات التي تضمنت تبادل أفضل الممارسات، وتقييم التحديات الرئيسية التي تمت مواجهتها خلال العام الذي تولى فيه الجهاز الأعلى للرقابة للصومال رئاسة الاجتماع، وكذا استكشاف مجالات التعاون المستقبلي بين المجموعات الحكومية المفتوحة على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولايات على حد سواء.



الجهاز الأعلى للرقابة للمغرب

- نظم الجهاز الأعلى للرقابة للمغرب حضورياً الاجتماع الخامس والعشرين لهيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وذلك خلال الفترة (١٢-١٠ مارس ٢٠٢١) انطلاقاً من رئاسة الجهاز الأعلى للرقابة للمغرب للهيئة، وقد ناقش الاجتماع الموضوعات التالية:

- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة لهيئة الرقابة المالية والإدارية.
- مراجعة الحساب الختامي للمنظمة عن السنة المالية ٢٠٢٠.
- التحقق من صحة المركز المالي للمنظمة وحسابات النتيجة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
- جرد الموجودات ومراجعة أعمال المخازن.
- توصيات هيئة الرقابة عن السنة المالية ٢٠٢٠.



الجهاز الأعلى للرقابة لجامبيا



حصل الجهاز الأعلى للرقابة لجامبيا على جائزة أفضل تقرير مراجعة أداء لعام ٢٠٢٠ عن الأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالإنجليزية، وهي الجائزة التي يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة للسويد وتستهدف الترويج لتقارير تدقيق الأداء عالية الجودة وذات الصلة وتبادل الخبرات والاعتراف بجهود مدققي الأداء في المنطقة.

وفي المؤتمر الصحفي المنعقد على

خلفية الإعلان عن الجائزة، أعلن السيد/ Baba S Drammeh - مدير مراجعة الأداء بالجهاز الأعلى للرقابة لجامبيا أن الجهاز سيواصل تقييم ذلك النجاح من خلال المراجعة ومشاركة أصحاب المصلحة التي تهدف إلى زيادة فائدة التدقيق في جامبيا. كما هنا الجهاز الأعلى للرقابة لجامبيا وجميع شركاء التنمية المساهمين في العمل وتعهّد بضمان المساءلة والإدارة الفعالة للموارد من خلال التدقيق العام.

للاطلاع على ملخص التقرير الفائز اضغط [هنا](#).

الجهاز الأعلى للرقابة لجيبوتي

تم التوافق على استضافة الجهاز الأعلى للرقابة لجيبوتي لاجتماع المجلس التنفيذي الثامن والخمسين للأفروسي، وذلك خلال انعقاد اجتماع المجلس التنفيذي السابع والخمسين للأفروسي بالتشكيل الجديد للمجلس بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٢١ عقب انتهاء الجزء الأول من الجمعية العامة الخامسة عشرة للأفروسي يومي ٨-٩ يوليو ٢٠٢١ والتي عُقدت افتراضياً برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة للسنغال، كما تم التوافق على أنه سيتم تحديد موعد الانعقاد بالتنسيق مع الأمانة العامة ورئيس منظمة الأفروسي والجهاز الأعلى للرقابة لجيبوتي.



الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا

- استضاف الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا ورشة عمل الموارد البشرية على مستوى المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالإنجليزية في مدينة مومباسا. جاء الاجتماع كمنصة للأعضاء الفنيين لتبادل الأفكار والخبرات وتقييم الآليات المتغيرة في صناعة الموارد البشرية. وخلال ورشة العمل التي استمرت ٥ أيام، تم الاعتراف بوظيفة الموارد البشرية كأداة استراتيجية في تحقيق الأهداف التنظيمية بنجاح.

حضر الورشة ممثلون عن الأجهزة العليا للرقابة لكل من أوغندا، ورواندا، وسيراليون، وجامبيا، والصومال، وزامبيا، وكينيا، وناميبيا، وموزمبيق. وقد سلّطت الورشة الضوء على الدور المهم الذي تلعبه إدارات الموارد البشرية في الأجهزة العليا للرقابة في مساعدة العاملين على التعامل مع الظروف الصعبة مثل جائحة كوفيد-١٩ التي دفعت الأعضاء الفنيين إلى إيجاد حلول وضمان استمرارية عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.



- استضاف الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا ورشة عمل تقييم مخاطر الصناعات الاستخراجية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالإنجليزية في العاصمة الكينية نيروبي. وقد ركزت الورشة على ملف تصنيف المخاطر لمساعدة المدققين في إجراء عمليات تدقيق فعالة. وخلال افتتاح ورشة العمل أكدت السيدة/ Nancy Gathungu - المراجع العام لكينيا على الحاجة إلى أن يفهم المدققون دورهم في قطاع الصناعات الاستخراجية. وأشارت إلى أهمية الأمر إذا كان عمل المراجعين يساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

كما شارك الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا في العديد من ورش العمل الخاصة بالصناعات الاستخراجية التي نظمتها المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة بالإنجليزية (AFORISA-E) ومحكمة التدقيق الهولندية، وكذلك من قبل برنامج المساعدة الفنية البترولية الكيني (KEPTAP) لضمان إطلاع المراجعين على التطورات في القطاع، من أجل عمليات تدقيق فعالة.



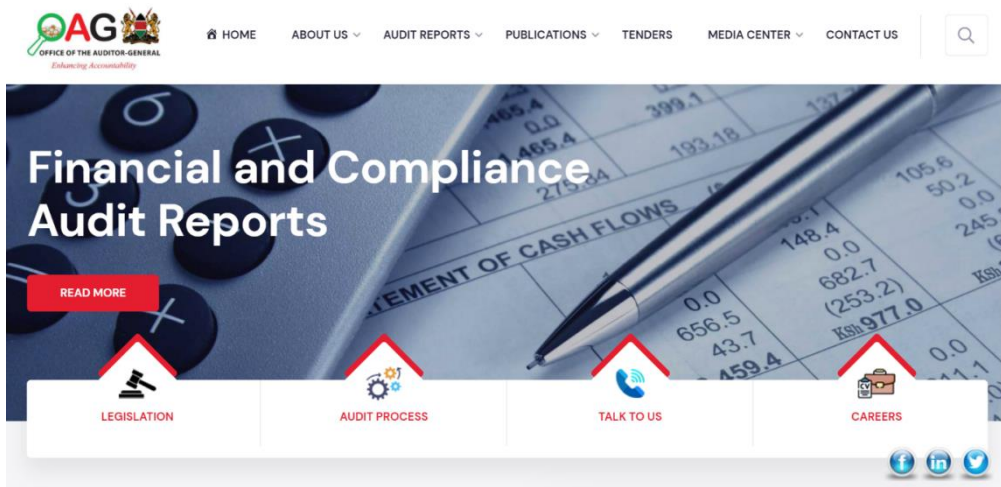
- كرّمت لجنة بناء القدرات التابعة للإنتوساي الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا نظير الاستخدام الناجح والفعال لأداة تقييم إطار قياس الأداء التابع للمؤسسة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وقد أعربت السيدة/ Nancy Gathungu - المراجع العام لكينيا - خلال خطاب قبولها عن تقديرها لمبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) للدعم الواسع لتنفيذ أداة قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وقالت: "يسعدني أن يتم تكريم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لكينيا نظير استخدامه الناجح والفعال لأداة تقييم إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة".

وأشارت إلى أن الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا، من خلال الدعم المقدم من مبادرة الإنتوساي للتنمية، تمكن من خوض التدريبات وتنفيذ عملية التقييم الذاتي ووضع اللمسات الأخيرة على التقرير الذي تمت مشاركته مع أصحاب المصلحة.



- أطلق الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا موقعه الإلكتروني الرسمي الجديد بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٢١، وذلك بهدف تلبية احتياجات أصحاب المصلحة بشكل فعال. وترأست السيدة/ Nancy Gathungu - المراجع العام لكينيا - إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد والذي وصفته بأنه "أداة مشاركة مهمة في بيئة متغيرة تقنيًا، كما هو الحال اليوم" وأكدت حرصها على أن يعزز الموقع الإلكتروني الجديد مشاركة الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا مع أصحاب المصلحة روح الاحترافية وتعزيز التواصل كجزء من ركيزة المصداقية بين الجانبين. كما أكدت على حرصها على جعل الموقع الإلكتروني الجديد يتوافق مع المعايير الدولية ومصدرًا موثوقًا للمعلومات حول مهمة ودور الجهاز الأعلى للرقابة لكينيا وكذا إنجازاته وتطلعاته.



(تقارير المراجعة المالية
ومراجعة الالتزام)

الجهاز الأعلى للرقابة الليبية

صدر قرار الجمعية العامة الخامسة عشرة للأفروسيائي رقم (005/2021/15AG/AFROSAI) بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٢١ بالموافقة على ترشح الجهاز الأعلى للرقابة الليبية لاستضافة الجمعية العامة السادسة عشر للأفروسيائي، والمقرر عقدها عام ٢٠٢٤. وكان الجزء الأول من الجمعية العامة الخامسة عشرة للأفروسيائي قد سبق انعقاده خلال الفترة ٨-٩ يوليو ٢٠٢١ بضيافة الجهاز الأعلى للرقابة للسنگال.



الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية مصر العربية

١. شارك الجهاز الأعلى للرقابة لمصر بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٢١ في ندوة افتراضية حول موضوع "قادة الأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة الرئيسيين" التي نظمتها الأمانة العامة للأرابوساي بالتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية، وذلك في إطار مبادرة "رقابة الشفافية والمساءلة والشمولية في استخدام التمويلات الطارئة المخصصة للكوفيد-١٩- عمليات الالتزام التعاونية العالمية - (TAI Audits)"، وبحضور خبراء من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
٢. شارك الجهاز الأعلى للرقابة لمصر يومي ٢٢ و٢٣ فبراير ٢٠٢١ في الاجتماع الافتراضي لفريق الخبراء العالمي المعني بتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين الإنتوساي ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، ضمن فعاليات الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٢١.
٣. شارك الجهاز الأعلى للرقابة لمصر بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٢١ في الاجتماع الافتراضي للجنة المهام الخاصة المعنية بمهنية مدقي الإنتوساي "TFIAP" والذي تم تخصيصه للتشاور حول التعديلات النهائية التي تم إجرائها على (معيار الإنتوساي ١٥٠ "كفاءة المراجعين") و(إعادة صياغة دليل الإنتوساي رقم ٧٥٠٠ حول تطوير كفاءة المراجعين) و(إعادة صياغة دليل رقم ٧٦٠٠ حول مسار تطوير كفاءة المراجعين).
٤. نظم الجهاز الأعلى للرقابة لمصر خلال الفترة من ٢٢-٢٥ مارس ٢٠٢١ لقاءً تدريبياً افتراضياً حول موضوع "مؤشرات ومعايير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي"، وتناول اللقاء تعريف المتدربين بالتنمية المستدامة ومؤشراتها من منظور بيئي وإكسابهم المهارات اللازمة لتنفيذ إجراءات الرقابة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

٥. شارك الجهاز الأعلى للرقابة لمصر يومي ١٧ و ١٨ مايو ٢٠٢١ في اجتماع لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة باجتماعها الخامس عن بُعد، وذلك في إطار أعمال اللجان التمهيدية السابقة لاجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة.
٦. شارك الجهاز الأعلى للرقابة لمصر يومي ١٩ و ٢٠ مايو ٢٠٢١ في الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي للدين العام بدعوة من الجهاز الأعلى للرقابة بدولة الفلبين، رئيس مجموعة العمل، وتضمن عرض تقرير إنجاز رئيس مجموعة العمل، وموضوعات إدارة الدين العام، شفافية الدين العام، ومنظور أصحاب المصلحة حول الدين العام، والمنظور الرقابي، وكذلك أثر كوفيد-١٩ على الدين العام وإدارته وشفافيته، وتجارب العمل في المنزل في ظل الجائحة.
٧. شارك الجهاز الأعلى للرقابة لمصر يوم ٢٥ مايو ٢٠٢١ ويوم ٧ ديسمبر ٢٠٢١ في الاجتماع الافتراضي حول "الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩"، وقد نظم الاجتماع المراجع العام للولايات المتحدة الأمريكية وبحضور ممثلين لمنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الدولي وأعضاء الأجهزة العليا للرقابة للإنتوساي.
٨. شارك الجهاز الأعلى للرقابة لمصر يوم ١٨ يونيو ٢٠٢١ في المؤتمر الافتراضي لصناعة النفط والغاز حول موضوع "تدقيق الأداء في صناعة النفط والغاز" والذي نظّمته المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالإنجليزية ومحكمة التدقيق الهولندية.
٩. شارك الجهاز الأعلى للرقابة لمصر في الفترة من ٢٩ يونيو ٢٠٢١ حتى ١ يوليو ٢٠٢١ في ورشة العمل الافتراضية للصناعات الاستخراجية حول "بيانات الشفافية التي تعمل من أجل المجتمعات" بدعوة من المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) في إطار التعاون بين المنظمة العربية و المنظمة الافريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للدول الناطقة باللغة الانجليزية.

١٠. شاركت الأمانة الفنية لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال بالجهاز الأعلى للرقابة لمصر بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٢١ في الاجتماع الافتراضي الثالث عشر للجنة المُحفزة للجنة تبادل المعرفة وخدمات المعرفة (KSC-SC) والذي نظمه الجهاز الأعلى للرقابة بالهند، رئيس اللجنة.
١١. شارك الجهاز الأعلى للرقابة لمصر خلال الفترة من ٢٢ حتى ٢٣ سبتمبر ٢٠٢١ في ورشة العمل الافتراضية التطبيقية حول موضوع "تجارب الأجهزة الأعضاء بشأن توثيق العمل الرقابي" والتي نظمتها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) بالتعاون مع المجموعة الفرعية اللغوية الناطقة باللغة الإنجليزية (AFROSAI-E).
١٢. شارك الجهاز الأعلى للرقابة لمصر افتراضيا خلال الفترة من ٩-١٢ نوفمبر ٢٠٢١ في الدورة الثامنة والثلاثين لمجموعة العمل الدولية للخبراء الحكوميين حول المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، والتي نظمتها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).
١٣. شارك الجهاز الأعلى للرقابة لمصر ورئيس الأمانة الفنية لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال إفتراضياً بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢١ في الاجتماع الخامس والسبعين للمجلس التنفيذي للإنتوساي، والذي استضافه الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل وأدار فعالياته رئيس غرفة الحسابات بروسيا الاتحادية؛ رئيس الإنتوساي. وقد تناول الاجتماع العديد من الموضوعات من بينها اعتماد العرض المُقترح المُقدم لتقديم الجهاز الأعلى للرقابة لمصر للمجلس التنفيذي للإنتوساي في الإنكوساي الرابع والعشرين كمرشح عن منظمة الأفروساي لاستضافة الإنكوساي الخامس والعشرين في عام ٢٠٢٥.
١٤. شارك الجهاز الأعلى للرقابة لمصر خلال الفترة من ٦ إلى ٨ ديسمبر ٢٠٢١ في ندوة افتراضية حول "تحسين عملية التدقيق من أجل تدقيق أكثر فعالية" التي نظمتها منظمة الأسوساي، وذلك في إطار التعاون المشترك بين منظمة الأسوساي ومنظمة الأرابوساي.

١٥. استضاف الجهاز الأعلى للرقابة لمصر خلال الفترة من ٦-٩ ديسمبر ٢٠٢١ لقاءً تدريبياً افتراضياً حول "رقابة الجودة على الأعمال الرقابية" بالتنسيق مع لجنة المعايير المهنية والرقابية للأرابوساي، وتناول اللقاء مفاهيم الجودة ورقابتها وضمانها وكذا التعرف على مراجعة ضمان الجودة على المستوى المؤسسي ومراجعة ضمان جودة أنشطة مرحلة ما قبل التعاقد والتخطيط لمهمة الرقابة المالية ومرحلة التنفيذ بالإضافة إلى مرحلة إعداد/إصدار تقارير الرقابة المالية.

١٦. شارك الجهاز الأعلى للرقابة لمصر خلال الفترة ١٣-١٧ ديسمبر ٢٠٢١ في الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف (COSP) في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) والتي عُقدت في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية. هذا، وقد سبقتها ندوة حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في منع ومكافحة الفساد: الطريق إلى الأمام"، والتي عُقدت في ١٢ ديسمبر ٢٠٢١ ونظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).



اجتماعات مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي

الاجتماع الافتراضي لمجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الإفريقي (BoEA)

بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٢١

ترأس الجهاز الأعلى للرقابة لنيجيريا الاجتماع الافتراضي لمجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي (AU-BoEA) بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٢١ لاعتماد تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة الاتحاد الإفريقي ومؤسساته للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وذلك بحضور المراجعين العموم للدول الأعضاء بالمجلس، وتم أيضًا خلال الاجتماع عرض واعتماد تقرير لجنة عمليات المراجعة (AOC) ومحضر الاجتماع السابق لمجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الإفريقي والذي عقد خلال يومي ٢٣ و ٢٤ فبراير ٢٠٢١.



الاجتماع الافتراضي لمجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الإفريقي (BoEA) للتخطيط والاستراتيجية

بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠٢١

ترأس الجهاز الأعلى للرقابة لنيجيريا الاجتماع الافتراضي لمجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الإفريقي (AU-BoEA) للتخطيط ووضع استراتيجية مراجعة الحسابات المالية للاتحاد الإفريقي للعام المالي ٢٠٢١ في ١٨ نوفمبر ٢٠٢١، وذلك بحضور المراجعين العموم للدول الأعضاء بالمجلس برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لنيجيريا. وقد تم خلال الاجتماع مناقشة واعتماد كل من:

- محضر الاجتماع السابق لمجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الإفريقي الذي عُقد بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٢١.
- تقرير اجتماع لجنة عمليات المراجعة للاتحاد الإفريقي الذي عُقد يومي ١٦ و ١٧ نوفمبر ٢٠٢١، والمتضمن خطة واستراتيجية مراجعة حسابات الاتحاد الإفريقي ومؤسساته عن العام المالي ٢٠٢١.
- تشكيل لجنة معنية بإعداد مقترح تعديل القواعد الإجرائية لمجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الإفريقي، ولجنة عمليات المراجعة بعضوية الجهاز المركزي للمحاسبات، والجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا، والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.



اجتماعات تجمع الكوميسا

الاجتماع الثاني والأربعون للجنة الشؤون الإدارية ومسائل الموازنة لتجمع الكوميسا

(خلال الفترة ٢٣-٢٤ يونيو ٢٠٢١)

نظمت الأمانة العامة للكوميسا الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الشؤون الإدارية ومسائل الموازنة لتجمع الكوميسا، وتم انتخاب هيئة مكتب الاجتماع برئاسة دولة مدغشقر وجمهورية مصر العربية نائباً وإثيوبيا مقررًا. وخلال الاجتماع، تقدمت الأمين العام للكوميسا بالشكر الجزيل لكل من مصر وموريشيوس وسيشيل على وفائهم الكامل بكافة التزاماتهم المالية حتي نهاية عام ٢٠٢١، كما أشادت اللجنة الفرعية المعنية بالمراجعة وشؤون الميزانية بذلك بالإضافة إلى أشادتها بكل من مصر وملاوي وموريشيوس وسيشيل لسدادهم كامل مساهماتهم في محكمة عدل الكوميسا. كما أعلنت الأمين العام أنه على إثر اجتماع المجلس الوزاري فإن هيئة مكتب الكوميسا قد قامت بتعيين كل من مملكة إسواتيني وكينيا والكونغو الديمقراطية وليبيا كأعضاء في مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا (كوبيا) وأنهم قد بدأوا عملهم بالفعل عن العام المالي ٢٠٢٠.



الاجتماع الثالث والأربعون للجنة الشؤون الإدارية ومسائل الموازنة لتجمع الكوميسا

(خلال الفترة ٢٧-٢٩ أكتوبر ٢٠٢١)

نظمت الأمانة العامة للكوميسا الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الشؤون الإدارية ومسائل الموازنة لتجمع الكوميسا الذي حضره ستة عشر دولة هم: مصر وبوروندي وجيبوتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإسواتيني وكينيا وليبيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا وسيشل وتونس وزامبيا وزيمبابوي. كما حضر الاجتماع ممثلون عن الأمانة العامة للكوميسا وكافة المؤسسات التابعة لها.

انتهى الاجتماع بعددٍ من التوصيات كان على رأسها توصية لجنة الشؤون الإدارية ومسائل الموازنة بضرورة قيام اللجنة الحكومية المشكلة لدراسة الموارد البشرية بالمزيد من العمل بشأن نظام التوزيع الجغرافي والحصص من أجل تعزيز المساواة في التعيين بمناصب الكوميسا.



الاجتماع الثاني والأربعون للجنة الحكومية لتجمع الكوميسا حول الشؤون الإدارية ومسائل الميزانية

(خلال الفترة ٢-٤ نوفمبر ٢٠٢١)

نظمت الأمانة العامة للكوميسا الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الحكومية لتجمع الكوميسا حول الشؤون الإدارية ومسائل الميزانية، وذلك خلال الفترة (٢-٤ نوفمبر ٢٠٢١) بهدف دراسة برامج التكامل الإقليمي والمسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية وتقديم توصيات بشأنها. وانعقد الاجتماع تحت شعار " تعميق تكامل الأعمال لتسريع التعافي الاقتصادي من الآثار السلبية لكوفيد-١٩".

حضر الاجتماع ممثلون عن الأمانة العامة للكوميسا والمؤسسات التابعة لها وهي: الوكالة الأفريقية للتأمين التجاري، ومكتب الاتصال ببروكسل، ومجلس أعمال الكوميسا، والمعهد النقدي للكوميسا، وغرفة مقاصة الكوميسا، ولجنة المنافسة في الكوميسا، ومحكمة العدل بالكوميسا، واتحاد جمعيات سيدات الأعمال بدول الكوميسا، والمعهد الأفريقي للجلود والمنتجات الجلدية، وبنك التجارة والتنمية، وشركة إعادة التأمين، ووكالة الاستثمار الإقليمية، والرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة في شمال وجنوب إفريقيا.

كما حضر الاجتماع ممثلون عن شركاء التنمية منهم: الاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.



مؤتمر القمة الحادي والعشرين بالعاصمة الإدارية الجديدة في ضوء تولي جمهورية مصر العربية رئاسة تجمع الكوميسا

(خلال الفترة ٢٣ نوفمبر ٢٠٢١)

استضافت العاصمة الإدارية الجديدة بجمهورية مصر العربية مؤتمر القمة الحادي والعشرين بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢١ في ضوء تولي جمهورية مصر العربية رئاسة تجمع الكوميسا. انعقدت القمة تحت شعار " تعزيز القدرة على الصمود من خلال التكامل الرقمي الاستراتيجي".

حضر القمة السيد الأمين العام للكوميسا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس بنك التنمية الأفريقي، وممثلة البنك الدولي.

رَكَزَت القمة على استعراض أهم ملامح رؤية مصر لرئاسة الكوميسا والتي تتلخص في: التكامل التجاري الإقليمي، والتكامل الصناعي، والتكامل في مجال البنية التحتية لاسيما النقل والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتشجيع وجذب الاستثمارات في إقليم الكوميسا، والتكامل في القطاع الصحي، وتحفيز مجتمع الأعمال في دول الإقليم.



أخبار وأنشطة مبادرة الإنتوساي للتنمية

مبادرة الإنتوساي للتنمية

(IDI)

أطلقت مبادرة الإنتوساي للتنمية (IDI) خلال عام ٢٠٢١ عددًا من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز دور وفعالية الأجهزة العليا للرقابة حول العالم، ومن أهمها:

- ١- مبادرة "رقابة الشفافية والمساءلة والشمولية في استخدام التمويلات الطارئة المخصصة للكوفيد-١٩-عمليات الالتزام التعاونية العالمية- (TAI Audits) بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة الأرابوساي، وذلك بمشاركة ٣٢ مشاركًا من الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الأرابوساي تحت إشراف أربعة مشرفين لمراجعة الموضوعات المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ مثل الحزمات الاقتصادية والاجتماعية ومشتريات الطوارئ وطرح اللقاحات.
- ٢- مبادرة "الاستفادة من التقدم التكنولوجي" (LOTA) والتي تستهدف مساعدة الأجهزة العليا للرقابة على مواكبة تطورات العصر من خلال استخدام - ومراجعة - التكنولوجيات الحديثة. ويتكون الفريق المسؤول عن هذه المبادرة من عددٍ من الخبراء من مناطق الإنتوساي المختلفة. أما بالنسبة لأول منتجات تلك المبادرة فهو مشروع (LOTA SCAN) والذي يستهدف عمل أداة يكون من شأنها مساعدة الأجهزة العليا للرقابة على تقييم بيئتها التكنولوجية الداخلية والخارجية. ويمكن الاستفادة من النتائج المترتبة عن هذا المشروع في تطوير استراتيجيات المراجعة الأخرى.

٣- مبادرة "إدارة الأزمات والمخاطر لأداء الأجهزة العليا للرقابة" (CRISP) والتي تركز على تعزيز مرونة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من خلال تحسين أنظمة إدارة المخاطر والأزمات. ويكمن السبب وراء إطلاق هذه المبادرة على وجه الخصوص في التحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩، مما دعا الأجهزة العليا للرقابة إلى اتباع أساليب أكثر مرونة والتركيز على تطبيق أنظمة إدارة مخاطر وأزمات أكثر فعالية.

٤- منصة "التعليم الاحترافي لمراجعي الأجهزة العليا للرقابة" (PESA-P) وهي منصة إلكترونية توفر للأجهزة العليا للرقابة المختلفة فرصًا لتدريب وتقييم مراجعيها. وتعد المنصة خيارًا جديدًا للأجهزة العليا للرقابة من شأنه أن يعزز من فرص التعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية. كما ستساعد المنصة الأجهزة العليا للرقابة في تطوير إمكانيات مراجعيها من خلال اتباع إطار التعليم والتقييم والتطبيق (EAR).

أخبار وأنشطة مجموعة عمل الأفرو ساي للمراجعة البيئية

مجموعة عمل الأفرو ساي للمراجعة البيئية

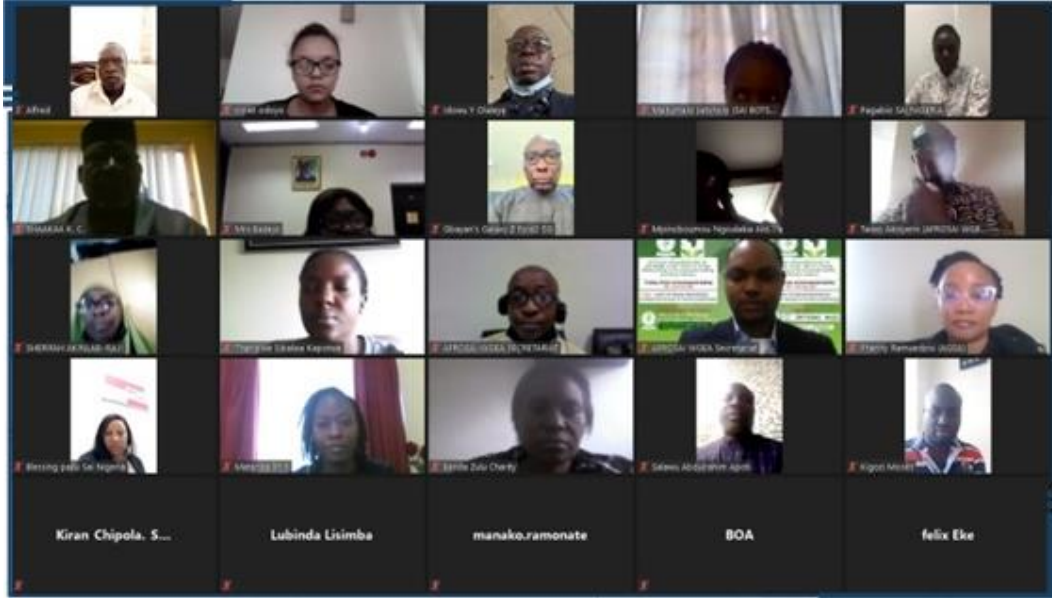
أنشطة مجموعة عمل الأفرو ساي للمراجعة البيئية خلال عام ٢٠٢١:

بدأت مجموعة عمل الأفرو ساي للمراجعة البيئية أنشطتها خلال عام ٢٠٢١ من خلال وضع خطة عمل استراتيجية جديدة للفترة (٢٠٢٣-٢٠٢١)، وذلك بعد انتهاء خطة العمل للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٠). وبعد الحصول على مساهمات الأجهزة العليا للرقابة، تم عقد اجتماع اللجنة المحفزة افتراضياً يوم الثلاثاء الموافق ٩ مارس ٢٠٢١، حيث تم اعتماد خطة العمل من قبل الدول الأعضاء.

التدريب الافتراضي الأول:

عقدت مجموعة عمل الأفرو ساي للمراجعة البيئية تدريباً استشارياً افتراضياً غنياً بالمعلومات حول موضوع "مراجعة موارد المياه: التخطيط لمراجعة نهري النيل والنيجر" استضافته الأمانة الفنية خلال الفترة ١٢-١٤ يوليو ٢٠٢١.

حضر الاجتماع الافتراضي أعضاء وممثلو الأجهزة العليا للرقابة، وخبراء في مجال العلوم البيئية من مختلف أنحاء القارة، وكذا شريك القارة التنموي الأكثر قيمة؛ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).



سلط السيد / Aghughu Adolphus A. JP. FCNA, FCTI، المراجع العام لنيجيريا ورئيس مجموعة عمل الأفرو ساي للمراجعة البيئية إلى مدى التفرد الذي تتمتع به عملية المراجعة البيئية التي قال عنها أنها تتطلب حد أدنى من المعرفة حيال الموضوعات البيئية وتأثيراتها على الصحة والبيئة. كما قال أن تلك النقاط بمثابة معايير تم وضعها من أجل تعزيز الاقتصاد وكفاءة وفعالية المؤسسة الخاضعة للمراجعة.

وقال أيضًا أنه يريد أن تبقى مجموعة عمل الأفرو ساي للمراجعة البيئية نشيطةً وفعالة كما كانت منذ أن انضم الجهاز الأعلى للرقابة لنيجيريا إليها في عام ٢٠١٢.



وفي نهاية التدريب، تم إرسال خطابات إلى الدول المشاطئة لنهري النيل والنيجر لإبداء الاهتمام بالمراجعة التعاونية لكلا النهريين.

الاجتماع الافتراضي للمراجعة التعاونية المخطط لها لنهري النيل والنيجر

استكمالاً للمراجعة التعاونية المخطط لها، تم عقد اجتماع افتراضي يوم الاثنين الموافق ٣٠ أغسطس ٢٠٢١. حضر الاجتماع الأجهزة العليا للرقابة بالدول المشاطئة لنهري النيل والنيجر. تم عقد الاجتماع لمناقشة الشكل الذي ستكون عليه المراجعة التعاونية، وكذا دور الأمانة الفنية لمجموعة عمل الأفرو ساي للمراجعة البيئية، وشكل تقرير المراجعة وجدولها الزمني.

أعلن المراجع العام للاتحاد بنيجيريا فتح الاجتماع ودعا الأجهزة العليا للرقابة بالدول المشاطئة بنهري النيل والنيجر للمشاركة في المراجعة. وقال أن طريقة المراجعة تقوم على ألا يتم اتخاذ قرارات سياسية، بل عمل توصيات للعاملين بالمجال السياسي من أجل اتخاذ قرارات حكيمة بشأن الإدارة الجيدة لنهري النيل والنيجر بهدف الاستدامة. وقال: "إن الدول المشاركة دول ذات سيادة". وصرّح أيضًا أن أساس مراجعة نهري النيل والنيجر هو استفادة الدول المشاركة. وأضاف أن الأمانة العامة للأفرو ساي تعمل بالمشاركة مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى من أجل ضمان إجراء تلك المراجعة.

ألقى السيد / Peter Jonath، ممثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، كلمته خلال التدريب الافتراضي وأكد على دعمه الكامل للأمانة العامة لمجموعة عمل الأفرو ساي للمراجعة البيئية في عملها والتزامها بمهمتها. كما أكد على أهمية الموارد المائية ومخاطر انتشار فيروس كوفيد-١٩ على البيئة. كما صرّح قائلاً: "لا توجد هناك أي حدود سياسية أو جغرافية عندما يتعلق الأمر بالبيئة، وما نقدمه اليوم للبيئة يؤثر علينا وعلى الأجيال القادمة". وأضاف أيضًا أنه لا يمكن التقليل من أهمية البيئة لأنها تحمل المستقبل. شجّع السيد / Jonath الأجهزة العليا للرقابة لامتلاك المزيد من المهارات والمعرفة. كما صرّح بأن الأجهزة العليا للرقابة هي الوسيط بين الناس والبيئة. وأضاف قائلاً: "الكل يلعب دورًا محوريًا في الحفاظ على البيئة وحمايتها".

ألقى متحدثون آخرون كضيوف كلماتهم مثل الدكتورة / Vivi Niemenmaa، الأمين العام لمجموعة عمل الإنتوساي للمراجعة البيئية التي قدمت عرضًا تقديميًا حول "أسس المراجعة البيئية"، حيث أوضحت أن هذا الأمر سيتحقق من خلال مراجعات الأداء التي تتعدى المراجعات المالية من خلال استهداف النقاط الثلاث: الاقتصاد والفعالية والكفاءة.

قال السيد / Akindele Dosamu، رئيس الأمانة الفنية لمجموعة عمل الأفرو ساي للمراجعة البيئية ومدير المراجعة البيئية، أن الغرض من الاجتماع هو التأكيد على التخطيط الملائم لعملية المراجعة وضمان التعامل مع الموضوعات الشائكة. كما أكد على أن كل دولة منوطة بالمشاركة في عملية المراجعة.

قال السيد / Malabeja في كلمته أن أساس عملية المراجعة هو تبني القيمة التي يتمتع بها نهر النيل والنيجر. وتحدث باستفاضة عن حوض نهر النيل الذي يتكون من عشر دول وهي: مصر وبوروندي وتنزانيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وأوغندا والسودان وإثيوبيا وجنوب السودان. وصرح: "إن لكل دولة دور تلعبه". وسلط الضوء على المشكلات التي تؤثر على جودة المياه وبخاصة تلوث المياه. كما طالب الأمانة الفنية باستدامة التواصل ما بين الأجهزة العليا للرقابة.



كما تحدث في الاجتماع السيد / Abbey Oweiziarerebo، رئيس الأمانة الفنية لمجموعة عمل الأفرو ساي للمراجعة البيئية، وقال أن الأمانة الفنية لا تريد لأي جهاز أعلى للرقابة أن يفوت فرصة إجراء تلك المراجعات.

وكان من ضمن الحضور أيضًا السيدة / Liz من الجهاز الأعلى للرقابة لأوغندا، والتي طلبت توضيحًا بشأن

القرارات السابقة التي اتخذها رؤساء الأجهزة العليا للرقابة بشأن المراجعات المقترحة. ومن جانبه، تحدث السيد / Peter Jonath، ممثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، عن الحاجة لاستدامة الموارد من أجل ترك تراث للمستقبل وللأجيال القادمة. كما قال أن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي تتطلع لدعم الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء أفريقيا.

العليا للرقابة للدول التسع المشاطئة لنهر النيجر وهم:
النيجر ونيجيريا والكاميرون وبنين وكوت ديفوار وغينيا
وبوركينا فاسو وتشاد ومالي.

كان الهدف الأساسي من الاجتماع يكمن في مناقشة
الطرق والسبل المشتركة ووضع خطة المراجعة وجدول
أعمال الأنشطة. وستكشف المراجعة ما إذا كانت الدول
الأعضاء والمشاركين ذوي الصلة يمثلون للمعايير
وأفضل الممارسات الخاصة بإدارة نهر النيجر.

رَحَّب السيد / Oumarou Narey - الرئيس الأول لمحكمة
المحاسبات بالنيجر - بالمشاركين، كما أعلن بصفته
الجهاز الأعلى للرقابة المضيف عن بدء الاجتماع. وأكّد
للمشاركين عن ضمان إقامتهم بسلام في نيامي ودعمه
الكامل في التخطيط للمراجعة وتنفيذها الفعلي.

اختتم الاجتماع بضرورة بدء الأمانة الفنية لمجموعة
عمل الأفرو ساي للمراجعة البيئية في عملية المراجعة
التعاوني لنهر النيجر في حين تأجيل مراجعة نهر النيل
لموعدٍ لاحق.

نيجيريا - توجو - النيجر - تشاد - مالي - تنزانيا -
الجابون - إثيوبيا - وجنوب أفريقيا.

الاجتماع التخطيطي لمراجعة نهر النيجر

استضافت الأمانة الفنية لمجموعة عمل الأفرو ساي
للمراجعة البيئية، بالتعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة
للنيجر وبدعم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)،
اجتماعًا تخطيطيًا استمر لمدة خمسة أيام حول
المراجعة التعاونية لنهر النيجر، وانهقد الاجتماع خلال
الفترة ٢٩ نوفمبر ٢٠٢١ إلى ٣ ديسمبر ٢٠٢١ بعاصمة
النيجر نيامي. حضر الاجتماع التخطيطي الأجهزة



أشار السيد / Michael Malabeja - من الجهاز الأعلى للرقابة لتنانيا - إلى أن عملية المراجعة الأساسية تنبع من ثلاثة أنواع للمراجعة: (١) مراجعة الأداء، و(٢) المراجعة البيئية، و(٣) مراجعة الالتزام، والتي يمكن استخدامها جميعًا في الموضوعات البيئية. وقال أنه يمكن تحويل تلك الأنواع إلى دائرة مراجعة واحدة تتكون من التخطيط والتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. كما قدّم عددًا من الموضوعات المُختارة عن المراجعة والمشكلات التي تواجه مراجعة نهر النيجر. كما قال أن الفيضان يُعد مصدر تخوف مشترك للدول التي تشارك نفس المسطح المائي مثل نهر النيجر، حيث قد تساهم الإجراءات التي يتم اتخاذها في دول المنبع في تأثير الفيضان السلبي على دول المصب.

قدّم السيد / Aghughu Adolphus A. JP, FCNA, FCTI - رئيس مجموعة عمل الأفرو ساي للمراجعة البيئية والمراجع العام لنيجيريا، والذي مثله في الاجتماع السيد / Akindele W.D. خلفية تاريخية موجزة عن المراجعة التعاونية لنهر النيجر. كما أوضح أن المشكلات البيئية لا حدود لها قائلًا: "يمكن للأنشطة البيئية السلبية في أفريقيا أن تصل درجة التأثير على أوروبا والدول الأخرى". وستؤدي التوصيات التي تم التوصل إليها بنهاية المراجعة إلى استدامة الموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لنهر النيجر.

قدّم المشاركون من الأجهزة العليا للرقابة التسعة العديد من العروض التقديمية وتطرقوا لحالة نهر النيجر في بلادهم. كما تم عرض الكثير من وجهات النظر بشأن المساهمين الرئيسيين وكل من تأثر باستخدام حوض نهر النيجر.



انتهى الاجتماع التخطيطي برحلة نهريّة إلى هيئة حوض النيجر بالعاصمة نيامي، حيث قدّم السيد / Zinsou Didier - مدير مرصد حوض النيجر - عرضًا تقديميًا أكد فيه على ضرورة الاستمرار في متابعة الموارد المائية من أجل الحصول على تخطيط وإدارة وتبادل أفضل للمعلومات من أجل الوصول إلى إدارة أفضل للمياه المشتركة.

مساهمة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بعنوان "إعادة النظر في أجندة ٢٠٣٠: أين تقف الأجهزة العليا للرقابة اليوم؟".

إعادة النظر في أجندة ٢٠٣٠: أين تقف الأجهزة العليا للرقابة اليوم؟

إعداد الدكتور / James G. Bennett – مستشار بالوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومحاضر أول بكلية فرانكفورت للتمويل والإدارة - ألمانيا

المقدمة

تم تبني أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من قِبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، وسرعان ما تبنتها منظمة الإنتوساي (INTOSAI)، المنظمة الجامعة للأجهزة العليا للرقابة (SAIs) في مختلف أنحاء العالم. في ديسمبر ٢٠١٦، حث سعادة المستشار هشام بدوي، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر، في إطار دوره كرئيس هيئة تحرير لهذه المجلة، الأجهزة العليا للرقابة على القيام "بدور فعال من خلال القيام بمراجعة الحسابات والضوابط المالية وفقاً لولاياتها القضائية مما يؤدي إلى الإسهام بقدر كبير في المساعي الوطنية" وذلك في سياق تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧.

في الآونة الأخيرة، تبنت الجمعية العامة لمنظمة الأفروساي (AFROSAI) خطة استراتيجية جديدة تشمل - ضمن أمور أخرى- أنشطة لملاحظة التقدم المُحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ووضع وتنفيذ إطار إقليمي لمشاركة الأجهزة العليا للرقابة في العملية العالمية لتوجيه واستعراض إنجازات أهداف التنمية المستدامة.

وإزاء هذه الخلفية، فقد يكون من المناسب أن نتساءل عن موقف الأجهزة العليا للرقابة اليوم من حيث مساعدة وتيسير وتعزيز عملية تنفيذ أجندة ٢٠٣٠. وقد نجد رداً أولياً على هذا السؤال في ورقة بحثية مقبلة من المقرر أن تنشرها منظمة شركاء المراجعة (P4R)، وهي شبكة عالمية تضم العديد من أصحاب المصلحة من ممثلي الحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، والتي تشارك في متابعة ومراجعة أجندة ٢٠٣٠ على المستوى الوطني. وقد تم تنفيذ هذا البحث بدعم تقني من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي Deutsche Gesellschaft fuer Inter-national

Zusammenarbeit (GIZ), the German international cooperation agency

الحالة المرجعية

في السنوات الأخيرة، تم إحراز بعض التقدم المهم في مواءمة استراتيجيات وبرامج وخطط الأجهزة العليا للرقابة مع متطلبات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن ملاحظة التقدم في أربعة مجالات رئيسية:

(١) تحديد المساهمات المحتملة للجهاز الأعلى للرقابة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سياق عمليات المراجعة الوطنية التطوعية (VNR).

(٢) النظر في المساهمات المحتملة للأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال عمليات المراجعة للاستعداد لأهداف التنمية المستدامة،

(٣) دمج المناهج والتدخلات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في الخطط الاستراتيجية الأخيرة للأجهزة العليا للرقابة.

(٤) إعداد وتنفيذ عمليات مراجعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تركز على أداء المؤسسات الحكومية (الجهات الخاضعة للرقابة) من حيث مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بها.

نظرت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي / شركاء المراجعة في عينة صغيرة من الأجهزة العليا للرقابة

في مناطق مختلفة من العالم لاستخلاص النتائج الأولية فيما يتعلق بمكانة الأجهزة العليا للرقابة اليوم في هذه المجالات الأربعة للتقدم. في المرحلة الأولية، تمت مراجعة ١٣ دولة كدراسات حالة. وفي دولتين فقط من هذه الدول، أشارت التقارير الوطنية التطوعية صراحةً إلى المساهمات المحتملة للأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وضمن نفس العينة، كانت هناك دولتان لم تنشر بعد عمليات مراجعة الاستعداد لأهداف التنمية المستدامة. في ١١ دولة أخرى، كما تم ذكر صلاحيات الأجهزة العليا للرقابة وأدوارها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ٧ حالات. لم تكن هناك خطة استراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة متاحة لإحدى دراسات الحالة. في ١٢ دولة أخرى، تم ذكر مساهمات الأجهزة العليا للرقابة في خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة بشكل صريح في ثلاث خطط استراتيجية حديثة فقط. فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ عمليات تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لم يتوفر سوى القليل من الأدلة في هذه المرحلة المبكرة من مراجعة استيعاب مراجعة أهداف التنمية المستدامة للتحقق من وجود مثل هذه المراجعات أو على الأقل إدراجها في تخطيط المراجعة.

مع رقابة القطاع العام في ٧ دول: الأرجنتين وبوتان والبرازيل وجورجيا وكينيا وماليزيا وأوغندا. يركز جوهر التقرير علي استيعاب مراجعة أهداف التنمية المستدامة من منظور الأجهزة العليا للرقابة. ويشير مصطلح "الاستيعاب" في هذا السياق إلى اعتماد استنتاجات وتوصيات مراجعة أهداف التنمية المستدامة من قبل البرلمانات والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في أهداف التنمية المستدامة وترجمة التوصيات إلى إجراءات تتسم بالكفاءة والفعالية.

تؤكد نتائج المراجعة، من بين أمور أخرى، على أهمية الهياكل الداخلية للأجهزة العليا للرقابة لإدارة العلاقات العامة والشراكات الاستراتيجية واتصالات أصحاب المصلحة على المسار نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل. تتمحور النتائج الرئيسية من حيث القضايا والفرص الحالية حول ٥ مجالات لتنمية القدرات المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وهي الاستقلالية والإطار القانوني؛ التنظيم والإدارة؛ الموارد البشرية؛ معايير ومنهجية التدقيق؛ والاتصالات وإدارة أصحاب المصلحة.

ويخلص التقرير إلى أنه على الرغم من أن عمليات تدقيق الاستعداد لأهداف التنمية المستدامة لا تزال تلعب

الأجهزة العليا للرقابة المالية البالغ عددها ١٣ والتي تم النظر فيها في هذه المراجعة الأولية ليست بالضرورة ممثلة للأجهزة العليا للرقابة المالية البالغ عددها ١٩٥ جهازًا من أعضاء الإنتوساي. ومع ذلك، فإنه يشير إلى وجود فجوات خطيرة فيما يتعلق بالتدفق الرئيسي لأهداف التنمية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي للأجهزة العليا للرقابة وعمليات التخطيط للمراجعة.

بالنظر إلى هذه الملاحظات الأولية، اختار فريق المراجعة ٧ دول كدراسات حالة لمزيد من المراجعة المتعمقة.

القضايا والفرص

يتمثل الهدف المحدد لمراجعة تنفيذ تدقيق أهداف التنمية المستدامة (التي سيتم نشرها قريبًا) في تعميق فهمنا لكيفية وضع الاستنتاجات والتوصيات المستمدة من عمليات مراجعة أهداف التنمية المستدامة موضع التنفيذ. ويشمل مصطلح "تدقيق أهداف التنمية المستدامة" كلاً من التأهب لأهداف التنمية المستدامة ومراجعات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد تم جمع المعلومات من خلال المقابلات عبر الإنترنت مع أكثر من ٤٠ ممثلاً للأجهزة العليا للرقابة والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الأخرى التي تتعامل

من حيث المساهمة في عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، إلا أنه يجب الاعتراف بأن الدراسة بها بعض القيود المهمة. حيث تتمثل:

أولاً: حجم العينة صغير لذا فإنه يمكن تعميم الاستنتاجات ولكن مع أخذ الحيطة والحذر.

ثانياً: مع التركيز القوي على المعلومات التي تم جمعها من خلال المقابلات مع أصحاب المصلحة، توفر الدراسة رؤية تحليلية محدودة فقط للعديد من العوامل السياقية ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قد تساعد أو تعيق المساهمات الفعالة للأجهزة العليا للرقابة في خطة عام ٢٠٣٠.

ثالثاً: لا تأخذ الدراسة في الاعتبار المساهمات المباشرة وغير المباشرة المحتملة لشبكات الأجهزة العليا للرقابة الإقليمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى هذه القيود المعترف بها، فإن الدراسة تحرض الأجهزة العليا للرقابة وشركائها بما في ذلك الباحثين على استكشاف الموضوعات ذات الصلة، مثل دمج أهداف التنمية المستدامة في مراجعات النظراء للأجهزة العليا للرقابة والمراجعة المسبقة لمواءمة أهداف التنمية المستدامة لخطط الموازنة، وتوسيع صلاحيات وأنشطة الأجهزة الرقابية. لتعزيز استيعاب تدقيق أهداف التنمية المستدامة، والنهج والأدوات اللازمة لأخذ المبدأ الأساسي لخطة عام ٢٠٣٠ المتمثل في "عدم ترك أحد خلف الركب" في الاعتبار في عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وشركائها الوطنيين والدوليين.

دورًا إرشاديًا إذا تم تحديثها ومراقبتها ومتابعتها بانتظام، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتعميم عمليات تدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عمليات تدقيق الأجهزة العليا للرقابة الحالية بما في ذلك تعاون الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع الشركاء الخارجيين. علاوة على ذلك، ونظرًا للقرب المتزايد من العام المستهدف لخطة ٢٠٣٠، فإنه من المتوقع أن تركز عمليات تدقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكبر على إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الوسائل والوقت اللازمين لسد الفجوات القائمة.

الطريق إلى الامام

يركز تقرير الوكالة الألمانية للتعاون الدولي/ شركاء المراجعة القادم حول نتائج مراجعة تطبيق مراجعة أهداف التنمية المستدامة على منظور الأجهزة العليا للرقابة. ويحدد العديد من الفرص التي يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تنتهزها في ولاياتها القضائية، ويقدم أمثلة وافرة عن كيفية تعاون الجهات الفاعلة الأخرى مثل البرلمانات والمنظمات الاجتماعية المدنية مع مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ خطة ٢٠٣٠.

هذا ومع الاحترام الواجب للمساهمة المحتملة للدراسة في فهم أفضل لمكانة الأجهزة العليا للرقابة اليوم

مقالة محررة

مساهمة منظمة الأرابوساي بعنوان
"أتمتة العمل الرقابي ودوره في تطوير الأداء".

إعداد: سميرة المير ومريم طالب

١ المقدمة

يحظى موضوع أتمتة الإجراءات والعمليات باهتمام متزايد في المؤسسات الحكومية والخاصة، لا سيما مع التطورات المتسارعة على مستوى التقنيات وتكنولوجيا المعلومات، وقد سعت تلك المؤسسات إلى الاستفادة من هذا التطور التكنولوجي وأتمتة إجراءاتها لأجل إنجاز أعمالها بطريقة سريعة ودقيقة.

وتُعرف الأتمتة (بالإنجليزية: Automation) بأنها تنفيذ الإجراءات أو العمليات بالاعتماد على التكنولوجيا بهدف تقليص التدخل البشري إلى أدنى المستويات. حيث أن تفعيل الأتمتة لدى المؤسسات الحكومية والخاصة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تنافسيتها، وتخفيض تكاليف إنتاجها، ورفع جودة العمل وتسريع وتيرته، بالإضافة إلى دعم اتخاذ القرارات، وتحسين الخدمات المقدمة.

وقياساً على ذلك، برزت أهمية الأتمتة لعمليات التدقيق لما لها من آثار إيجابية بارزة في رفع أداء المدققين، وتحسين كفاءة عملية التدقيق واختصار

الوقت والجهد وتقديم النتائج في الوقت المناسب، فضلاً عن المساعدة في اتخاذ القرارات وزيادة فاعليتها، وسهولة توثيق أعمال التدقيق وأرشفتها.

ونظراً لكون الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة هي الجهة المسؤولة عن أعمال الرقابة على الجهات الحكومية، وفقاً للمراسيم والقوانين الخاصة بالدولة، سواء كانت أعمال الرقابة المالية أو رقابة الالتزام والأداء، فإن عمليات هذه الأجهزة تزداد تعقيداً وتشعباً، مما يتطلب التطوير المستمر في أساليب تنفيذها، الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة المتاحة حيال ذلك. وباعتبار أن ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين من الجهات التي قامت بأتمتة عملياتها فقد كان لإجراء هذا البحث أهمية لنقل تجربته في أتمتة العمل الرقابي والأساليب والوسائل التي ساعدته في تطوير الأداء وتعزيز جودة المخرجات، ونشر الوعي بشأن التوجهات المستقبلية في مجال أتمتة الأعمال وأثرها على كفاءة وفاعلية أعمال الرقابة.

١-١ أهداف البحث

يناقش هذا البحث مفهوم الأتمتة وأهدافها وأهميتها للعمل الرقابي، مع التركيز على أثر الأتمتة على مستوى الأداء وكفاءة وفاعلية أعمال الرقابة، ويهدف البحث إلى ما يلي:

- توضيح أهمية الأتمتة للتدقيق بشكل عام، ولعمليات الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.
- عرض واقع أتمتة العمل الرقابي في ديوان الرقابة المالية والإدارية وتجربته في هذا المجال.
- بيان أثر الأتمتة على مستوى الأداء وكفاءة وفاعلية أعمال الرقابة من وجهات نظر مختلفة.
- توعية المدققين العاملين بالأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بأبرز التوجهات المستقبلية في مجال أتمتة أعمال الرقابة.
- استخلاص النتائج والتوصيات لتطوير وتعزيز الأتمتة في الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

٢-١ منهجية البحث

سيعتمد البحث بشكل أساسي على الأبحاث والنشرات الصادرة عن المؤسسات المهنية والأكاديمية، بالإضافة إلى الكتب ذات العلاقة بموضوع البحث وتلك المختصة

بنظم المعلومات، وأساليب الرقابة والتدقيق، والذكاء الاصطناعي (بالإنجليزية: Artificial Intelligence) وغيرها، والإرشادات الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإننتوساي) والمجلس الدولي لمعايير التدقيق (IAASB) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA). وسيقدم البحث شرحاً وافياً عن مفهوم الأتمتة وأهدافها ومتطلبات واشتراطات تطبيقها، وسيعرج إلى شرح أهمية الأتمتة بشكل عام، مع التركيز على أهمية أتمتة العمل الرقابي بالأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة. كما سيتناول البحث شرحاً تفصيلياً عن واقع عمليات الأتمتة بديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، وسيستعرض بشكل مفصل تجربة الديوان في أتمتة عملياته من خلال استخدام برنامج (Pentana Audit MK)، وأثر ذلك على مستوى الأداء وكفاءة وفاعلية أعمال الرقابة. كما سيتطرق البحث إلى التطلعات المستقبلية التي يطمح الديوان إلى تطبيقها أو تعزيز استخدامها، في حين يختتم بتحليل النتائج المستخلصة وتقديم التوصيات المقترحة بخصوص أتمتة العمل الرقابي ودوره في تطوير الأداء مع التركيز على القطاع الحكومي.

١-٤ محاور البحث

المحور الأول: مفهوم الأتمتة.

المحور الثاني: أهمية أتمتة أعمال الرقابة.

المحور الثالث: واقع عمليات الأتمتة في ديوان الرقابة المالية والإدارية.

المحور الرابع: تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية في أتمتة أعمال الرقابة.

المحور الخامس: أثر الأتمتة على مستوى الأداء وكفاءة وفاعلية أعمال الرقابة.

المحور الخامس: التوجهات المستقبلية في مجال أتمتة أعمال الرقابة.

المحور السادس: النتائج والتوصيات.

المحور الأول: مفهوم الأتمتة

ظلت الإدارة لقرون طويلة تعتمد على القرباس والقلم في أداء وظائفها من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة معتمدة في ذلك على الخبرة والكفاءة الذاتية لمستخدميها^(١). إلا أن التغيرات في أسلوب وطبيعة العمل بدأت مع اختراع الآلة الكاتبة في منتصف القرن التاسع عشر وحتى ظهور الحاسب الإلكتروني وما صاحبه من تطور مذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(٢).

حيث بدأت الإدارة تشهد مفاهيم وأساليب أكثر تطوراً مثل نظم المعلومات والاتصالات والأساليب الكمية في ترشيد القرارات واستخدام البريد الإلكتروني والصوتي والتنظيم الإلكتروني للمواعيد والمؤتمرات السمعية والمرئية وغيرها من التطبيقات العديدة والهامة، حتى أصبح يطلق على هذا العصر عصر المعلوماتية^(٣)، وعندما أحسن الإنسان الاستفادة من الحاسب وتكنولوجيا المعلومات وجعلها تقوم بأعمال كان ينفذها بنفسه وصل إلى ما يسمى بالأتمتة.

١-٣ معنى الأتمتة

الأتمتة أو التشغيل الآلي (بالإنجليزية: Automation)

كما عرفتها ويكيبيديا الموسوعة الحرة، عبارة عن

مصطلح مستحدث يطلق على كل شيء يعمل ذاتياً

بدون تدخل بشري، فيمكن تسمية الصناعة الآلية

بالأتمتة الصناعية مثلاً، وهي تعني حتى في أتمتة

الأعمال الإدارية وأتمتة البث التلفزيوني عملية تهدف إلى

جعل المعامل أكثر اعتماداً على الآلات بدلاً من الإنسان.

ويعتبر التشغيل الآلي نوع من أنواع الروبوت لكنها ما زالت

بحاجة إلى الإنسان لتكملة عملها، وتستخدم أحياناً

لفظتي الميكنة أو المكننة (بالإنجليزية: Mechanization)

للحديث عن الأتمتة أيضاً، والمكننة لغوياً مشتقة من كلمة "ماكينة/ ماكينة" باللاتينية وتعني بالعربية (الآلة) أما دلاليّاً فمعناها إدخال الآلة في العمل وتحويله من عمل يدوي إلى آلي، ويقابل مكننة بالعربية (تأليل) ولكن تختلف الأتمتة أو التشغيل الذاتي عن المكننة بأن التشغيل الذاتي يرتبط باستخدام الإلكترونيات لأداء المهام، بينما يرتبط مصطلح المكننة باستخدام الآلات لتوفير الجهد البشري والوقت.

كما يمكن تعريف الأتمتة بأنها عملية استخدام نظم الحواسيب وشبكاتها في إنجاز الأعمال المكتبية اليومية والدورية في المؤسسات ذات الطابع الإنتاجي أو الإداري أو المالي أو الخدمي^(٤)، ويعتبر مفهوم الأتمتة الإدارية من أهم المفاهيم الحديثة التي تستند إليها الدول والمؤسسات في إدارة شئونها وتسيير أعمالها وتطوير طرق معالجة المعلومات اللازمة لها وتنظيمها، والإفادة من هذه المعلومات التي تنوعت وتنمى حجمها نتيجة التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتعقيد المتزايد في بنية المجتمع وحجم الوحدات الإدارية والاقتصادية^(٥).

كذلك فإن الأتمتة تعبير دال على مجموعة من الأساليب التي تسمح بإلغاء التدخل البشري في سلسلة من العمليات، قد تكون في الأصل مجرد عمليات مادية أو عمليات ذهنية أو تتألف من اتحادهما^(٦)، وخيار الأتمتة هو الخيار الاستراتيجي الذي لابد أن تتعامل معه المنظمات وتعتبره فرصة لابد من استغلالها إذا ما أرادت الاستمرار في السوق في ظل منافسة متوقع زيادتها بشكل كبير خاصة عندما يكون لحجم المعلومات الأهمية الأكبر في تحديد القيمة الاقتصادية لإنتاجية العامل^(٧)، فالأتمتة تعتبر بداية للتطور الإداري ولحل العديد من المشاكل نظراً لما تُتيحها من إمكانية الوقوف على مواقع الضعف الإداري في المنظمة ومن ثم إصلاحه^(٨)، وذلك على الرغم مما يستلزمه نجاح هذه العملية من وعي العاملين بمختلف مستوياتهم للتغيير الذي ستحدثه في وتيرة العمل، والمسؤوليات وسبل الاتصال، وآليات العمل وضوابطه، والكفاءات المطلوبة لإنجازه، وكذلك التعديلات في الإجراءات والبنية الأساسية لواقع المؤسسة واحتياجاتها وظروفها وخططها المستقبلية.

٥-١ أهداف الأتمتة

تتلخص أهداف الأتمتة في زيادة تنافسية المؤسسات، وتخفيض تكاليف إنتاجها، وتقليل الهدر، ورفع جودة العمل وتسريع وتيرته، بالإضافة إلى دعم اتخاذ القرار، وتحسين الخدمات المقدمة، وبالتالي أصبح واضحاً للكثير من المنشآت في مختلف القطاعات، والتي لم تتبنَّ استراتيجية محددة المعالم للاعتماد على الأتمتة، أنها ستجد نفسها متخلفة عن ركب ثورة تقنية المعلومات، وأن هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تقدمها الأتمتة لها ومنها^(٩):

(١) توفر الأتمتة نظاماً جيداً لإدارة الملفات بحيث يتم تقليل الجهد البشري إلى أقصى حد.

(٢) تؤمن الأتمتة الاستفادة المثلى من المعلومات وتتيح ترجمتها على الواقع من خلال التقارير الدورية والاستثنائية والجداول المتكاملة والرسوم والمخططات البيانية والتوضيحية.

(٣) التخفيف من ظاهرة الفساد الإداري والإهمال واللامبالاة عند بعض العاملين.

(٤) سرعة الاتصال ووضوحه وتقليل الحاجة إلى المراسلين إلى أقصى حد.

(٥) زيادة سرعة إنجاز العمل ورفع مستوى دقته، وتقليل الجهد الإنساني اللازم لتنفيذه في ظل الزيادة الكبيرة لحجم المعلومات التي تتعامل معها المؤسسة وتتعدد تشابكاتها وإجراءات معالجتها.

(٦) جعل مؤشرات الأداء معيار حقيقي للمكافأة والعقاب والارتقاء الوظيفي.

(٧) زيادة القدرة عند المدير على إلمامه بواجباته الإدارية.

(٨) زيادة القدرة عند الإدارة على اتخاذ القرارات العقلانية والرشيدة المبنية على أسس علمية وواقعية.

٦-١ متطلبات واشتراطات الأتمتة

التنظيم شرط أساسي لنجاح الأعمال، وفي الآونة الأخيرة أصبح تطوير التقنيات الحديثة في هذا المجال هاجس علمي، وجاءت الأتمتة لتمثل تجليات هذا التطور في العديد من المجالات وأتاحت آفاقاً جديدة، ودعمت الإنسان في كل خطوة وسهلت عليه الكثير من الأمور. وعليه، تتطلب الأتمتة في سبيل نجاحها تظافراً للجهود المبذولة من قبل الدولة والمؤسسة، وتتمثل أبرز اشتراطات تنفيذها فيما يلي:

- تحديد الأعمال الواجب أتمتتها، وأولوية عمليات الأتمتة فيها.

إن انتشار تكنولوجيا المعلومات لخدمة القطاعات المختلفة ومنها قطاع تدقيق الحسابات يتطلب بالضرورة توفير عناصر أساسية تساعد على الانتشار الأوسع، حيث أن الاستثمار المادي هو من العناصر الضرورية لمستلزمات استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما أن التأهيل البشري وتوفير مستوى معرفي يؤدي إلى تقبل القائمين على نظم المعلومات لاستخدام هذه التكنولوجيا^(١١).

لقد أشار بعض الباحثين إلى بعض المزايا التي تتحقق من استخدام النظم وتكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، نوردتها فيما يلي:

- تؤدي النظم الآلية إلى رفع أداء المدققين، إلا أنها لا تعد في نفس الوقت بديلاً عنهم في عملية اتخاذ القرارات.
- تعد النظم الآلية وسيلة لتدريب وتأهيل المدققين، من خلال الاستفادة من خبرات وإرشادات مدققي حسابات خبراء في دعم أداء المبتدئين منهم، وبالتالي تكوين أجيال لها المقدرة على إنجاز المهام والأعمال بكفاءة وفعالية.

- إجراء توصيف دقيق للأعمال والإجراءات القائمة.
- دراسة واقع أرشيف المعلومات في المؤسسة.
- إعادة هندسة إجراءات العمل بما يتوافق مع الأتمتة.
- إعادة تهيئة العاملين لمحو الأمية المعلوماتية.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة لمشروعات الأتمتة.
- توفير شبكات اتصال رقمية حديثة كافية لدعم الأتمتة.
- تشجيع صناعة البرمجيات.
- القيام بمشروعات أتمتة قطاعية أولاً.
- وضع دليل ومنهجية عامة للأتمتة.
- تأهيل الفنيين المعلوماتيين القادرين على تنفيذ وتحقيق مشروعات الأتمتة.

٢ المحور الثاني: أهمية أتمتة أعمال الرقابة

٢-١ أهمية أتمتة عمليات التدقيق

إن أتمتة أعمال التدقيق أو استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق يُقصد به توظيف وسائل إلكترونية لممارسة أعمال التدقيق، إذ أن استخدام مثل هذه الوسائل يساعد في بناء قاعدة بيانات إلكترونية لمتلقي خدمة التدقيق ويساعد في اختيار عينة التدقيق في المؤسسات بشكل أدق، مما ينعكس على مصداقية نتائج التدقيق^(١٢).

- تمثل مرجعاً وثائقياً لمدققي الحسابات وبالتالي تتيح للمؤسسات التي تستخدمها أفضل الخبرات التي يمكن الحصول عليها.

٢-٢ أهمية أتمتة عمليات الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات لها عدة مزايا يمكن الاستفادة منها في جل نواحي الحياة ومختلف النشاطات والأعمال على غرار المحاسبة والتدقيق، فاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة يؤدي إلى الثبات في تطبيق العمليات الحسابية المعقدة ومعالجة البيانات الضخمة، كما تساعد في اختصار الوقت واستخلاص نتائج دقيقة عن التحاليل المنفذة، وتسهيل التحاليل الإضافية (بالإنجليزية: Substantive Test) المطلوبة من المدققين للمعلومات المحاسبية والمالية، بالإضافة إلى المساهمة في زيادة القدرة على الإشراف على أداء النشاطات والسياسات والإجراءات في المؤسسة.

وفي هذا الصدد فإنه من المفيد الإشارة إلى أن أتمتة العمل الرقابي كان له بالغ الأثر في تحسين جودة مخرجات المهام المنفذة من قبل الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة على الجهات الخاضعة لرقابتها، فضلاً عن تنفيذ الإجراءات المرتبطة بكافة مراحل التدقيق بكفاءة وفعالية.

- يؤدي استخدام النظم الآلية إلى تحسين كفاءة عملية التدقيق من خلال عدة أمور منها: المساعدة في وضع خطة وبرنامج مهمة التدقيق، وتقليل تكاليف عملية التدقيق، فضلاً عن اختصار الجهد والوقت، وتقديم نتائج عملية التدقيق في الوقت المناسب.

- توفر النظم الآلية خبرات وتجارب نادر الحصول عليها في المكاتب والشركات، وبالتالي تساعد غير الخبراء من المدققين على تحقيق نتائج مشابهة لتلك التي يحققها الخبراء في نفس المجال.

- تعمل النظم الآلية على تحسين كفاءة القرارات المتخذة من قبل المدققين الخارجيين وتزيد من فاعليتها.

- اختصار الوقت والجهد بالنسبة للمدققين المبتدئين الذين هم بحاجة إلى تحسين قدراتهم في اتخاذ القرار.

- إمكانية استخدام النظم الآلية كأداة استشارية وتدريبية في نفس الوقت، إذ يمكن أن تعمل كمستشار للمدققين الخارجيين الخبراء، وكمدرّب للمدققين المبتدئين.

فعلى سبيل المثال ساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، وذلك من خلال حساب حجم العينة بشكل أدق، أو من خلال المساعدة في موازنة الوقت اللازم للقيام بعمليات ومراحل التدقيق بشكل أفضل، علاوة على تحضير البرنامج الزمني اللازم لإنهاء عملية التدقيق بصورة أكثر تنظيماً.

كما يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات على معاونة المدقق أثناء تنفيذه للإجراءات التحليلية، من خلال مقارنة النسب المالية الفعلية للمؤسسة خلال الفترات المتتالية بشكل أدق، أو مع النسب المماثلة المقدرة، وبالتالي تمكنه من تحديد الاستثناءات ومعرفة أسبابها. بالإضافة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد مدقق الحسابات في مراجعة الحسابات والقوائم المالية للجهات الخاضعة للرقابة للسنة الحالية والسنوات السابقة بسرعة وسهولة، وذلك ما دامت البرامج التحليلية المحوسبة متوفرة للمدقق، مما يمكنه من إبداء رأيه بشكل أكثر مصداقية وموضوعية.

كما يحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات أيضاً من جودة أعمال التدقيق وتوثيقها، من خلال تدقيق

أرصدة الحسابات المختلفة بشكل أدق وأسرع، وفي تلخيص نتائج التدقيق، أو في إعداد أوراق العمل والمصادقات، أو عند قيام المدقق بإعداد الدورات المستندية والخرائط التدفقية للإجراءات بشكل أفضل، مما يمكن المدقق من إنجاز البرنامج الرقابي في وقت أقصر.

إضافة إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يوفر قواعد بيانات تُمكن المدقق من الكشف عن أدلة الإثبات المطلوبة لجودة التدقيق، وتوفير مسار للمراجعة يمكنه من تتبع العمليات المالية وبالتالي إثبات صحتها وجودتها. وتزيد من إمكانية الحماية للمعلومات من خلال تحديد الأشخاص المصرح لهم بمتابعة المستندات، كما تزيد من درجة الثقة والحياد والموضوعية في الحصول على المعلومات وبالتالي صحة عمليات التدقيق. وتؤدي أتمتة العمليات أيضاً إلى تعزيز القدرة على فحص أكبر عدد من عينات العمليات المالية، وبالتالي زيادة كفاءة الدليل الذي يدعم رأي المدقق النهائي حول عدالة القوائم المالية، وإلى حصول المدقق على أدلة أكثر تعلقاً بالبند المراد تدقيقه مما لو لم تستخدم تلك التكنولوجيا، كما وتساهم في زيادة القدرة على فصل الوظائف التي من شأنها زيادة الموضوعية والجودة لعملية التدقيق.

الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة حيث كان لها أثر إيجابي وقيمة مضافة ملحوظة، فعلى مستوى الإجراءات المحاسبية فقد أصبحت أكثر سرعة ودقة وسهولة، بفضل تحولها من الطبيعة التقليدية للطبيعة الإلكترونية، فالمجموعة المستندية والمجموعة الدفترية أصبح الوصول إليها والتعامل معها أسهل وبأقل جهد، والاحتفاظ بها وأرشفتها تتم بتكلفة قليلة وفي مكان محدود. ومن حيث مخرجات نظام المعلومات المحاسبية من قوائم وتقارير مالية فقد تحسنت نوعيتها وأصبحت تتميز بالدقة وسرعة الوصول للمعلومات التي تتضمنها.

ولأن التدقيق يُمثل الوجه الثاني للمحاسبة باعتباره المنوط به إبداء الرأي المهني المحايد حول شرعية ومصادقية المعلومات التي يقوم بإعدادها نظام المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها، فقد كان له نصيب من الأثر الإيجابي نتيجة تضافره مع أدوات تكنولوجيا المعلومات، فالمدقق أصبح يقوم بالإجراءات التحليلية بطريقة أسهل في البيئة الإلكترونية مقارنة بنظيرتها اليدوية، كما أصبح بحاجة لجهد ووقت أقل لتنفيذ مهامه بجودة عالية، بفضل أدوات تكنولوجيا المعلومات

إن ما سبق ذكره يعزز ما أشادت به المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) في عدة مقالات صادرة عنها في مجلة (International Journal Of Government Auditing) والتي تناولت أهمية أتمتة عمليات الرقابة المنفذة من قبل الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لما لها من أثر إيجابي بالغ في تحسين مخرجات التدقيق على القطاع العام، وضرورة مواكبة التقدم التكنولوجي باستخدام الأساليب والتقنيات التي أثبتت نجاحها في هذا المجال كالذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات الضخمة (١٢) و (١٣) و (١٤). كما برزت جهود المنظمة في هذا الشأن من خلال اتاحتها الفرصة للأجهزة العليا للرقابة من الاستفادة من تجارب الأجهزة الأخرى في العديد من المجالات ضمن قناتها (Innovation Labs) والتي احتل موضوع أتمتة أعمال الرقابة واستخدام تكنولوجيا المعلومات حيزاً كبيراً منها.

٣-٢ أهمية أتمتة عمليات الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات بأدواتها المختلفة ساهمت في تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها من قبل الجهات

من نشأته إلى الاطلاع على تجارب أجهزة الرقابة العليا في عدد من الدول المجاورة والدول المتقدمة، والبحث عن البرامج والأنظمة الآلية التي قد تساهم في انسيابية أعمال الرقابة وتعزيز كفاءتها وفعاليتها، وتقليل الأعباء الإدارية وتعزيز كفاءة استغلال الموارد البشرية.

سنتناول فيما يلي البرامج والأنظمة الآلية والتطبيقات التي يتم استخدامها في الديوان لتسيير إجراءات العمل الرقابي.

٣-١ برنامج (Pentana Audit MK) – (MK Insight سابقاً)

برنامج يختص بإدارة عمليات الرقابة في ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين بمختلف أنواعها سواء كانت لمهام الرقابة المالية، أو مهام رقابة الالتزام أو الأداء، ويساعد البرنامج على جعل المهام الرقابية أكثر كفاءة وفعالية ومبنية على المخاطر، حيث يعمل على أتمتة الإجراءات المتبعة للتخطيط للمهام الرقابية وتنفيذها بما يُمكن من التركيز على الأنشطة الأكثر أهمية عوضاً عن الإجراءات الإدارية. تتمثل الجوانب الرئيسية للاستفادة من البرنامج في التالي:

- تحسين جودة عمليات الرقابة وتقليل الأعباء الإدارية.
- مركزية العمليات وانسيابية الأعمال.

المخصصة للاستعمال لتنفيذ عمليات التدقيق مثل برمجيات التدقيق العامة، ولأن رأس مال مهنة التدقيق هو ثقة المجتمع فيها، فتكنولوجيا المعلومات كان لها دور كبير في تحسين نظرة المجتمع لمهنة تدقيق الحسابات بفضل النظرة السائدة في هذا العصر وهي أن كل تطور في أي مجال لا يمكن أن يكون بعيداً عن تكنولوجيا المعلومات، وقد سمح كل هذا بتحسين جودة المعلومات المالية وخصائصها النوعية (١٥).

وفي هذا الإطار، يتضح جلياً بأن هناك ضرورة تحتم أتمتة عمليات الجهات الخاضعة للرقابة بشكل عام وعملياتها المالية وإجراءاتها المحاسبية بشكل خاص، وذلك بما يُمكن الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة من تنفيذ رقابتها بكفاءة وفعالية وتحقيق التكامل فيما بينها وتعزيز مخرجات الرقابة.

٣ المحور الثالث: واقع عمليات الأتمتة بديوان الرقابة المالية والإدارية

أدرك ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين منذ نشأته، أهمية أتمتة عملياته بدءاً من العمليات المتعلقة بأعمال الرقابة على الجهات الخاضعة لرقابته وحتى العمليات المتعلقة بالإجراءات الإدارية اللازمة لتسيير مهامه اليومية، حيث سعى خلال العقد الأول

- متابعة سير العمل في المهام الرقابية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.
- تحديد الأولويات من عمليات الرقابة بناءً على المخاطر.
- صحة اتخاذ القرارات المبنية والمدعومة بالبيانات.
- الكشف عن الفرص لمشاريع تطوير عمليات الرقابة.

تم تصميم برنامج (Pentana Audit MK) ليتناسب مع منهجية العمل بديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، وأتمتة مراحل إدارة العمل الرقابي في جميع الإدارات الفنية بالديوان، حيث يمكن البرنامج مما يلي:

- إدارة عمليات الرقابة، إعداد خطط الرقابة السنوية ومتابعتها.
- تصميم نماذج ملفات وبرامج الرقابة والتقارير وغيرها.
- إعداد ملفات الرقابة الإلكترونية.
- تنفيذ برامج الرقابة وإدارة أوراق العمل ومراجعتها إلكترونياً.
- استخراج التقارير المختلفة بما فيها مسودات لتقارير الملاحظات.
- إعداد واعتماد تقارير بساعات العمل ضمن وحدة سجل ساعات العمل.
- الاحتفاظ بالملفات الدائمة وتوفير مكتبة إلكترونية.

- إعداد وإرسال الاستبيانات والاستطلاعات.
- إدارة المستندات المؤيدة وسهولة البحث عن المستندات المرفقة والملاحظات والتوصيات.
- ويسمح البرنامج بتحديد ومنح الصلاحيات للمدققين وفقاً لمستوياتهم الوظيفية، مع إمكانية حصر صلاحية الاطلاع على بعض ملفات الرقابة التي تتناول بيانات سرية على مستخدمين محددين.

٣-٢ تطبيق الشبكة الافتراضية الخاصة

تتيح الشبكات الافتراضية الخاصة (بالإنجليزية: Virtual Private Network- VPN)، إنشاء اتصال آمن بشبكة أخرى عبر الإنترنت، وهي تعتبر أحد أفضل الحلول التي تحفظ البيانات وتوفر الخصوصية والسرية لها. ويتم من خلال تطبيق الشبكة الافتراضية الخاصة بديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين الاتصال بالأنظمة الآلية الخاصة بالديوان، والملفات المحفوظة في الخوادم، فعلى سبيل المثال، تمكن الشبكة الافتراضية الخاصة الموظفين الفنيين من الدخول إلى برنامج (Pentana Audit MK) لإداء مهامهم الرقابية عن بعد. فضلاً عن ذلك، تساعد الشبكة الافتراضية الخاصة على الوصول للملفات والبيانات المحفوظة في الخوادم الخاصة بالديوان، دون الحاجة للاتصال بالشبكة الداخلية من مقر الديوان.

يُعد برنامج (Magnet AXIOM) للاكتشاف الإلكتروني منصة تحقيق رقمية شاملة تسمح باسترجاع البيانات الرقمية اللازمة لمهام التدقيق الاستقصائي وتحليلها، بالإضافة إلى مشاركة النتائج التي تم التوصل إليها. ويتميز البرنامج بالتالي:

- استرجاع البيانات المخزنة في أجهزة الحاسب الآلي والسحابة الإلكترونية.
- فحص الأدلة من جميع المصادر وتجميعها في ملف واحد.
- عرض النتائج ومشاركتها من خلال أدوات التحليل وإعداد التقارير.

٣-٤ برنامج (IDEA Data Analysis)

برنامج خاص بتحليل البيانات، شرع ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين باستخدامه في سنة ٢٠٢١ لتنفيذ مهام التدقيق الاستقصائي (بالإنجليزية: Forensic Audit)، ويوفر أدوات تحليل شاملة وفعالة وسهلة الاستخدام. يتميز البرنامج بخصائص تحليلية متقدمة تساعد على زيادة سرعة تحليل البيانات، وتوفير تجربة أكثر سهولة في الاستخدام، وثُمَّن من تقديم النتائج في الوقت المناسب وبصورة فعّالة. حيث يُمكن البرنامج من استخراج تقارير كالتالي:

تزامن تطبيق الشبكة الافتراضية الخاصة بالديوان مع تفعيل برنامج (Pentana Audit MK) في سنة ٢٠١٤، وقد تم إجراء عدد من التحديثات في هذا الشأن، أبرزها في سنة ٢٠٢٠ والتي تم من خلال تطوير الشبكة الافتراضية الخاصة وتفعيل خاصية (VPN Split Tunneling) والتي تتيح استخدام الإنترنت والاتصال بالشبكة الافتراضية الخاصة بالديوان في آن واحد.

٣-٣ برنامج (Magnet AXIOM) للاكتشاف الإلكتروني

شرع ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين في سنة ٢٠٢١ باستخدام عدد من التطبيقات والبرامج الخاصة بعمليات الاكتشاف الإلكتروني (بالإنجليزية: E-Discovery) عند الاضطلاع بمهام التدقيق الاستقصائي (بالإنجليزية: Forensic Audit)، وتُعرّف تيكوبيديا؛ الموسوعة الحرة للتكنولوجيا، الاكتشاف الإلكتروني بأنه عملية يتم فيها البحث عن المعلومات المخزنة إلكترونياً وتأمينها وتحديد موقعها واستكشافها واسترجاعها باستخدام مقصود كدليل في قضية مدنية أو جنائية.

- تلخيص قيم السجلات من خلال جمع القيم الرقمية وعرضها في رسم بياني، وتحليل السجلات بصورة متعددة الأبعاد ومتعددة المتغيرات لقواعد البيانات كبيرة الحجم.

٣-٥ برنامج (Microsoft Teams)

- يُعد البرنامج تطبيقاً للاتصال والتعاون يجمع بين الدردشة المستمرة في مكان العمل واجتماعات الفيديو وتخزين الملفات (بما في ذلك مشاركة الملفات) وتكامل التطبيقات، كما يسمح بإنشاء قنوات خاصة ضمن البرنامج وتحديد أعضائها بما يُمكن من مشاركة الملفات معهم وإجراء المحادثات وعقد الاجتماعات الفورية. ويتكون البرنامج من فرق وقنوات، وهي عبارة عن لوحات محادثة بين أعضاء الفريق، ويتميز بالتالي:
- يمكن لجميع أعضاء الفريق عرض المحادثات المختلفة بالإضافة إليها في القنوات العامة ويمكنهم من دعوة أعضاء آخرين إلى محادثات مختلفة.
- إمكانية الدردشة بين الفرق والمجموعات والأفراد.
- تخزين المستندات في الـ (SharePoint)، والذي يعمل على حفظ جميع الملفات المشتركة عبر جميع المحادثات تلقائياً في المجلد.

- تقارير مصورة بشأن تحديد الأنماط والاتجاهات والقيم المتطرفة من خلال لوحة المعلومات الخاصة بالبرنامج.
- سهولة استخراج نتائج التحليل وترحيل التقارير الخاصة بها إلى تطبيقات أخرى مثل (Excel) و(PowerBi) وغيرها من التطبيقات.
- استخراج تقارير من البرنامج بتنسيق قابل للقراءة، ومشاركة النتائج من البرنامج بشكل مباشر.
- ويستخدم البرنامج كأداة تحليل متقدمة لتحديد القيم المتطرفة في البيانات وتنفيذ عدد من العمليات، أبرزها:
- عمليات الاستخراج واختبارات الاستثناء، والتي تحدد السجلات التي تشترك في خصائص معينة.
- عمليات البحث، من خلال البحث عن نص معين ضمن سجلات قاعدة البيانات أو قواعد بيانات متعددة.
- استخراج الإحصائيات، إنشاء إحصائيات بجميع بيانات السجلات في قاعدة البيانات سواءً للأرقام أو التواريخ أو التوافيق، ومقارنتها ببعض.
- فرز سجلات قواعد البيانات وتخزينها بترتيب معين، بالإضافة إلى تنظيم السجلات المتطابقة في مجموعات قابلة للتوسع أو للطي.

تعتمد الفرق الرقابية في ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين على التطبيق لتحليل البيانات المالية وقواعد البيانات المستلمة من الجهات الخاضعة للرقابة، وفصل قواعد البيانات بحسب السنوات وفهرستها.

برزت أهمية أتمتة الأعمال في ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين خلال فترة انتشار فايروس كورونا (كوفيد-١٩) حيث تم استخدام البرامج والتطبيقات سلفة الذكر على نطاق واسع في الديوان، وذلك للاتصال بالشبكة الافتراضية الخاصة بالديوان، وتنفيذ المهام الرقابية وإدارتها باستخدام برنامج (Pentana Audit MK) والذي ساهم في متابعة سير العمل في المهام الرقابية بكافة مراحلها، ومراجعة أوراق العمل والاطلاع على المستندات الثبوتية الخاصة بها عن بعد. بالإضافة إلى تمكين برنامج (Microsoft Teams) من إدارة الفرق الرقابية وتعزيز التواصل معهم خلال تلك الفترة، ومشاركة المستندات والوثائق بين فريق العمل.

• مكالمات فيديو سريعة وسلسلة مع الموظفين داخل العمل أو العملاء خارج نطاق العمل، مع إمكانية مشاركة شاشات العرض (بالإنجليزية: Share screen) مع الآخرين للحصول على المساعدة الفنية والتعاون في الوقت الفعلي بين المستخدمين المتعددين.

يستخدم البرنامج في ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين في إدارة الفرق الرقابية وتعزيز التواصل معهم خلال العمل الرقابي، ومشاركة المستندات والوثائق بين فريق العمل، فضلاً عن عقد الاجتماعات سواءً داخل الديوان أو مع الجهات الخاضعة للرقابة.

٣-٦ تطبيق (ActiveData for Excel)

تطبيق يضاف إلى تطبيق الـ (Excel) المدرج ضمن تطبيقات (Microsoft Office 365)، ويقدم إمكانيات متقدمة لتحليل قواعد البيانات والسجلات وإدارتها، حيث يُمكن التطبيق من دمج البيانات ومطابقتها، وتلخيصها وتصنيفها، وتحديد البيانات المتكررة أو المفقودة ضمن قواعد البيانات، كما يسمح بالجمع بين البيانات أو فصلها وتقسيمها إلى شرائح، بما يساهم في تنظيم قواعد البيانات والسجلات وصولاً إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية.

٤ المحور الرابع: تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية

يشير المعيار الدولي رقم (١٢) بشأن قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) إلى أهمية كون الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة قدوة ومثالاً يُحتذى به، ومن هذا المنطلق استشر ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين أهمية التحول الرقمي لعملياته الرقابية، والأثر البالغ لذلك في تبسيط الإجراءات وانسيابية العمليات وسهولة الوصول إلى البيانات، فضلاً عن تشجيع الجهات المشمولة برقابته للبدء في أتمتة عملياتها وإجراءاتها.

بدأ الديوان رحلة الأتمتة للإجراءات المتبعة للتخطيط للمهام الرقابية وتنفيذها خلال السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، إلى أن تم تدشين برنامج (Pentana Audit MK) (برنامج MK Insight آنذاك) وتفعيله بشكل كلي بدءاً من سبتمبر ٢٠١٤.

٤-١ المرحلة الأولى: الاطلاع على تجارب الآخرين

بدأ ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين رحلة البحث عن برنامج إلكتروني لأتمتة العمل الرقابي خلال السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، حيث قام في سبيل

التعرف على الإجراءات التي تم اتخاذها لأتمتة العمل الرقابي خلال تلك الفترة بما يلي:

- ١- إجراء زيارات لعدد من الدواوين وأجهزة الرقابة العليا في عدد من الدول المجاورة.
- ٢- الاطلاع على تجارب أجهزة الرقابة العليا في عدد من الدول المتطورة.

- ٣- دراسة تجربة مؤسسات التدقيق الرائدة (بالإنجليزية: Big Four Audit Firms)، وبعض المؤسسات التجارية والمصرفية الكبرى العاملة في مملكة البحرين.

٤-٢ المرحلة الثانية: تحديد الاحتياجات واختيار البرنامج المناسب

تم خلال النصف الثاني من سنة ٢٠١١، دراسة احتياجات ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، وتحديد المتطلبات الفنية والمكونات الواجب توافرها في البرنامج بصورة تفصيلية لتلبي احتياجات كافة أنواع المهام الرقابية التي يقوم الديوان بتنفيذها.

وعليه، قام الديوان بمخاطبة عدد من المزودين لخدمات نظم المعلومات خلال سنة ٢٠١٢، والحصول على عروضهم في هذا الشأن، بالإضافة إلى تقديمهم لعروض تقديمية بشأن البرامج الخاصة بأتمتة العمل الرقابي.

• وجود اختلاف في إجراءات العمل المتبعة لدى الإدارات الفنية في الديوان، حيث تتطلب إجراءات العمل في إحدى الإدارات مستويات مراجعة واعتماد أكثر من المستويات المعتمدة لإجراءات العمل في الإدارات الأخرى.

• الحاجة إلى إعادة ضبط مستويات الصلاحيات بما يحفظ خصوصية وسرية البيانات والمعلومات المخزنة في البرنامج، بحيث يتم تحديد مستوى الصلاحيات بناءً على المستوى الوظيفي للمستخدم.

• الحاجة إلى إعادة ضبط مستويات الخصوصية والسرية لبعض ملفات الجهات المشمولة بالرقابة وتحديد المستخدمين المسموح لهم الاطلاع عليها.

• رفع سقف التوقعات المرجوة من البرنامج، حيث توقع فريق العمل مستوى عالي من الإجراءات المؤتمتة وتفاعل بشري أقل، الأمر الذي أدى إلى نشوء فجوة في التوقعات وعدم رضا الفريق عن أداء البرنامج.

• عدم مواعمة التقارير الرقابية الصادرة من البرنامج للتقارير الرقابية التي يتم إعدادها من قبل الإدارات الفنية بالديوان، من حيث الشكل والتنسيق والمكونات والأقسام.

وبناءً على تقييم العروض المستلمة ومطابقتها مع احتياجات العمل الرقابي في ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، وقع الاختيار على برنامج (MK Insight) (برنامج Pentana Audit MK حالياً) نظراً لتناسبه مع احتياجات الديوان ومتطلباته التقنية، وبدأت مرحلة تعديل خصائص البرنامج بما يتوافق مع متطلبات العمل الرقابي في الديوان.

٣-٤ المرحلة الثالثة: الاختبارات التجريبية للبرنامج

بدأت مرحلة الاختبارات التجريبية لبرنامج (MK Insight) خلال الربع الأخير من سنة ٢٠١٢، حيث تم تشكيل فريق عمل معني باختبار البرنامج وتحديد الجوانب التطويرية فيه والتحديات التي قد تواجه المدققين عند استخدامه، نستعرض فيما يلي عدد من الجوانب التطويرية والتحديات التي واجهت فريق العمل المعني باختبار البرنامج:

• وجود عدد من المشاكل المتعلقة بهيكل البرنامج والتنسيق لمطابقته للغة العربية.

• الحاجة لإعادة برمجة الإجراءات المضمنة في البرنامج لتتواءم مع الإجراءات المتبعة فعلياً في الديوان.

لتدشين البرنامج هي عملية ترحيل البيانات الضرورية واللازمة لتنفيذ مهام الرقابة من الملفات الورقية إلى البرنامج، كالملفات الخاصة بالبيانات الدائمة للجهات المشمولة برقابة الديوان والتي يفوق عددها ٦٠ ملفاً، وتتضمن التشريعات القانونية المنظمة لتلك الجهات، وأدلة السياسات والإجراءات، والهياكل التنظيمية التفصيلية لكل منها، وقوائم المهام والمسؤوليات للإدارات والوظائف المعتمدة على هياكلها. فضلاً عن ذلك، التوصيات الصادرة في تقارير الديوان بشأنها والتي لم يتم استكمال تنفيذها.

قام الديوان في سبيل التغلب على تلك التحديات، بتشكيل فريق عمل يُعنى بمسح جميع المستندات المحفوظة في الملفات الدائمة ضوئياً، وإدخال التوصيات التي لم تستكمل الجهات تنفيذها ليتم متابعتها من خلال البرنامج خلال السنة المالية اللاحقة.

ثانياً: تحديات بشأن الموازنة بين المهام الرقابية وتدشين البرنامج

تتطلب عملية التدشين العديد من الإجراءات، كترحيل البيانات الضرورية والهامة لأعمال الرقابة بما يضمن جاهزية البرنامج، بالإضافة إلى نشر الوعي بشأن البرنامج وجوانب الاستفادة منه بما يساهم في تعزيز إدارة التغيير من قبل المدققين بديوان الرقابة المالية والإدارية

وقد تم التواصل مع الشركة المزودة لإعادة ضبط البرنامج بصورة تساهم في حل المشكلات والتحديات الواردة أعلاه، وتساعد على إنجاز مراحل العمل الرقابي بصورة أكثر سهولة وانسيابية.

٤-٤ المرحلة الرابعة: التحضير لتدشين البرنامج

تم البدء للتحضير لتدشين البرنامج خلال الربع الأول من سنة ٢٠١٣، وقد ظهرت خلال عملية التحضير عدد من التحديات والتي تطلب اتخاذ الإجراءات ووضع الحلول اللازمة بشأنها، بما يُمكن من الاستخدام الأمثل لخصائص البرنامج، ويساهم في رفع كفاءة وفعالية إجراءات تنفيذ المهام الرقابية، وتحقيق الأهداف التي من أجلها تم اختيار البرنامج.

سنتناول فيما يلي أبرز التحديات التي واجهت ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين خلال مرحلة التحضير لتدشين البرنامج والإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن:

أولاً: تحديات بشأن عملية ترحيل البيانات من الملفات الورقية إلى البرنامج

من أبرز التحديات التي واجهت ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين خلال مرحلة التحضير

البرنامج، وكيفية تنفيذ إجراءات العمل الرقابي من خلاله، والخواص والمزايا التي يتمتع بها، ودورها في تسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد على المدقق.

عطفاً على ذلك، تم إعداد أدلة إجراءات وسياسات تفصيلية تنظم استخدام البرنامج بحسب الوحدات المتضمنة فيه، وتدعيمها بصور لشاشات وفيديوهات توضيحية، بغرض التسهيل على المدققين وتشجيعهم على استخدام النظام، وتعميم ذلك على كافة الإدارات الفنية بالديوان وتحديد فريق عمل من كل منها لتقديم التوجيه والدعم للمستخدمين.

وفي سبيل ضمان الالتزام بتنفيذ أعمال الرقابة من خلال البرنامج، تم اعتبار استخدام البرنامج من عناصر تقييم الأداء لكافة المستويات الوظيفية بدءاً من التاريخ المحدد لتدشين البرنامج وتفعيله بشكل كلي.

٤-٥ المرحلة الخامسة: تدشين وتفعيل البرنامج

تم تدشين البرنامج مع مطلع السنة المهنية ٢٠١٤/٢٠١٣ بصورة متوازية مع أنظمة العمل اليدوية السابقة خارج البرنامج، حيث تم خلال تلك الفترة الاعتماد على البرنامج والملفات الورقية للمهام الرقابية في آن واحد، على أن يتم تفعيله بشكل كلي خلال السنة المهنية اللاحقة ٢٠١٤/٢٠١٥.

بمملكة البحرين، وتزويدهم بالتدريب اللازم لاستخدام البرنامج. من جانب آخر، يلتزم الديوان بموجب قانون إنشائه بمواعيد محددة لتنفيذ المهام الرقابية وإصدار التقارير. وعليه ارتأت الإدارة العليا بالديوان جدولة تدشين البرنامج خلال الفترة التي تسبق بداية السنة المالية اللاحقة ٢٠١٣/٢٠١٤.

ثالثاً: تحديات تتعلق بمقاومة التغيير وإدارته

يرتكز مفهوم مقاومة التغيير على ممانعة الأشخاص عن التكيف مع المتغيرات والتمسك بالعادات والأساليب القديمة، ويأتي ذلك على الأغلب نظير الخوف من مواجهة المجهول والآثار السلبية المحتملة.

قام ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين بوضع خطة لتنفيذ أجندة التغيير والترويج للبرنامج وذلك في سبيل إدارة التغيير ومساعدة موظفيه على التكيف معه وحسن إدارة المقاومة المتوقعة له، حيث تم عقد جلسات توعوية بشأن أهداف البرنامج وأهميته للعمل الرقابي وأثره على تطوير الأداء على مستوى الإدارات التنفيذية، والمدققين العاملين في الإدارات الفنية بالديوان.

كما تم تنفيذ دورات تدريبية للمدققين بمختلف المستويات والتخصصات، للتعريف بآلية استخدام

التي يتم إضافتها على البرنامج، ولتسهيل عملية التحديث على المستخدمين والمدققين، يتم تنفيذها تلقائياً دون الحاجة للرجوع لإدارة تقنية المعلومات بالديوان.

- الحاجة للاستمرار في تطوير البرنامج وإعداد ضبطه وفقاً لمستجدات العمل الرقابي في الديوان ونتائج أعمال مراجعة جودة الأداء.

- ضرورة تعزيز أنظمة حماية المعلومات والأمن السيبراني في الديوان، بما يساهم في الحفاظ على سرية وخصوصية البيانات الخاصة بالجهات الخاضعة للرقابة وحماية الشبكة الداخلية للديوان من مخاطر الاختراق.

• المحور الخامس: أثر الأتمتة على مستوى الأداء وكفاءة وفاعلية أعمال الرقابة

لقياس أثر الأتمتة على مستوى الأداء وكفاءة وفاعلية أعمال الرقابة، يستوجب توضيح أنظمة العمل المتبعة خلال الفترة التي تسبق ذلك، حيث نظراً لأهمية توثيق إجراءات الرقابة المنجزة والأدلة الرقابية وتجميعها ضمن ملف رقابي واحد، بما يتماشى مع المعيار الدولي (ISSAI 1230) بشأن التوثيق الرقابي الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنٹوساي)، سعى ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين لتوثيق أعماله الرقابية والاحتفاظ بها ضمن ملف ورقي خاص بكل مهمة رقابية. وتتضمن ملفات المهام

وقد تم تفعيل البرنامج بشكل كلي ووقف الاستخدام اليدوي والاستغناء عن الملفات الورقية خلال السنة المهنية ٢٠١٤/٢٠١٥، ومنذ ذلك تعتمد الفرق الرقابية في الديوان على البرنامج بشكل كلي لإدارة المهام الرقابية، وتوثيق نتائج أعمال الرقابة من أوراق عمل ومستندات ثبوتية وتقارير رقابية.

برزت خلال الفترة السابقة عدد من التحديات الفنية الناتجة عن استخدام البرنامج والتي يتوجب الالتفات إليها ووضع الحلول المناسبة لها لضمان استمرارية انسيابية أعمال الرقابة والحفاظ على كفاءتها وفعاليتها، فيما يلي أبرزها:

- كبر حجم الملفات وقواعد البيانات المخزنة إلكترونياً في البرنامج، وتأثير ذلك على سرعة تشغيل البرنامج وتحميل الملفات واسترجاعها، الأمر الذي يتطلب خوادم بسعة تخزين أكبر.

- برزت أهمية اعتماد خطط للتعافي من الكوارث والاهتمام بأخذ نسخ احتياطية بشكل دوري ومستمر، بما يضمن عدم ضياع الملفات والبيانات الهامة للعمل الرقابي بالديوان ويحافظ على استمراريته.

- أهمية مواكبة التحديثات التي يتم إجراؤها على البرنامج من قبل الشركة المزودة، للاستفادة من الخواص

الرقابية جميع المستندات والوثائق المستلمة من الجهات الخاضعة للرقابة والتي يتم الاستناد إليها لفهم تنظيمها الإداري وطبيعة عملياتها، حيث يشمل هيكلها التنظيمية ومهام ومسؤوليات الإدارات والوظائف المدرجة عليها، والتشريعات القانونية وأدلة السياسات والإجراءات المنظمة لعملها، بالإضافة إلى بياناتها المالية وتقارير التدقيق الداخلي وغيرها من تقارير ومستندات.

فضلاً عن ذلك، تحوي تلك الملفات خطة الرقابة والبرنامج الرقابي الذي سيتم تنفيذ أعمال الرقابة وفقاً له، وأوراق العمل التي توثق تنفيذ إجراءات البرنامج الرقابي وأهدافه بجميع نسخها والمستندات الثبوتية المؤيدة لها، بالإضافة إلى كافة مسودات تقارير الرقابة الصادرة والتعديلات عليها والنسخة النهائية منها، والمراسلات الصادرة والواردة بشأنها وردود الجهات الخاضعة للرقابة عليها. ويتم تربيط جميع تلك المستندات ببعضها وبالملاحظات والتوصيات الصادرة في تقرير الرقابة.

وتتم عملية مراجعة أوراق العمل وربطها بالمستندات المؤيدة بصورة يدوية، من خلال طباعة الأوراق والمستندات ومراجعتها وتصحيحها يدوياً، ليتم عكس

تلك التعديلات والإضافات في ورقة العمل مرة أخرى من قبل المدقق المعني بها، الأمر الذي يتطلب وجود المدقق والمراجع في مكان واحد لإتمام ذلك. بذلك يتضح أثر الأتمتة في تبسيط الإجراءات وتسهيل عملية التوثيق الرقابي، وأثر ذلك على مستوى الأداء وكفاءة وفاعلية أعمال الرقابة، كما سيتم توضيحه في الآتي.

٥-١ أثر الأتمتة على مستوى الأداء وكفاءة وفاعلية أعمال الرقابة من منظور الإدارة التنفيذية

يُستخدم برنامج (Pentana Audit MK) من قبل مدراء الإدارات الفنية بديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين لإنجاز الأعمال المنوطة بهم فيما يتعلق بالمهام الرقابية التي تقع تحت مظلة إشرافهم ومسئوليتهم، وذلك لاعتماد ملفات المهام الرقابية والخطط الرقابية المضمنة فيها، إلا أنه من وجهة نظرهم، يساهم البرنامج في تعزيز كفاءة وفاعلية أعمال الرقابة بصورة كان لها انعكاس إيجابي على مستوى الأداء، حيث كان للبرنامج أثر بارز في الحد من الاستخدام الورقي وتأثير ذلك على الصعيد المالي والبيئي، فقد ساهم في تخفيض التكاليف والمصاريف الناتجة عن استخدام الأوراق لطباعة أوراق

٢-٥ أثر الأتمتة على مستوى الأداء وكفاءة وفاعلية أعمال الرقابة من منظور المدقق

استدراكاً لأنظمة العمل المتبعة خلال الفترة التي تسبق أتمتة العمل الرقابي، والآلية التي يتم من خلالها تنفيذ أعمال الرقابة وتوثيقها، يساهم برنامج (Pentana Audit MK) في توفير الوقت والجهد على المدققين والفريق الرقابي، حيث يتيح البرنامج للمدققين ضمن الفريق الرقابي الواحد إمكانية مشاركة البيانات المحفوظة في ملفات المهام الرقابية إلكترونياً، فضلاً عن انتفاء الحاجة إلى إعداد الملفات الورقية للمهام الرقابية، والذي يتطلب القيام بعدد من المهام الإدارية التي تستغرق وقت وجهد المدقق، كترتيب المستندات والوثائق، وإعداد الفواصل للأقسام والفهرس، وتجهيز الملصقات اللازمة لها، فضلاً عن تربيط تلك المستندات والوثائق ببعضها ومراجعتها واعتمادها، وإيجاد المكان المناسب لحفظها وتخزينها، علماً بأنه قد يصل عدد الملفات في بعض المهام الرقابية إلى ٧ ملفات.

من جانب آخر، يساهم البرنامج في تطوير عملية مراجعة أوراق العمل، ليتم تنفيذها أولاً بأول ودون تأخير، وتوجيه المدققين لمراكز الاهتمام التي تستوجب تنفيذ إجراءات إضافية أو الاستفسار من الجهة الخاضعة للرقابة بشأنها، وتأثير ذلك على مستوى الأداء ودقة البيانات المتضمنة في أوراق العمل.

العمل ومراجعتها وإعادة طباعتها وتوفير الحيز المادي اللازم لتخزينها، فضلاً عن خلق بيئة مهنية صديقة للبيئة من خلال تنفيذ مبادرات تتعلق بسياسة البيئة الخضراء.

يُضاف إلى ذلك، سهولة الحصول على المعلومات والبيانات، حيث أن جميع ملفات المهام الرقابية متاحة لمدراء الإدارات ضمن الصلاحيات الممنوحة لهم، للاطلاع عليها ومتابعة سير العمل فيها أولاً بأول، وتقديم التوجيهات اللازمة لفريق الرقابة بشأن مجالات الاهتمام التي ينبغي التركيز عليها. فضلاً عن إمكانية استخراج مسودة أولية بشأن جميع الملاحظات والتوصيات الخاصة بالمهام الرقابية ومراجعتها.

علاوة على ما سبق، يتضمن النظام خصائص تساعد على التخطيط السنوي وجدولة المهام الرقابية خلال السنة المهنية، بما يُمكن من قياس الأداء من خلال مقارنة ما المهام المخطط لها بالمهام التي تم تنفيذها فعلياً، وتحديد الموارد المتاحة من الموظفين، بصورة تساعد الإدارة التنفيذية على التخطيط للمهام الرقابية وجدولتها وفقاً لما هو متاح من موارد.

لفحصها ضمن إطار أعمال رقابة الجودة، وإمكانية مراجعة أكبر قدر ممكن من الضوابط المتضمنة في البرنامج في أقصر وقت ممكن، وسهولة تحديد جوانب التطوير فيها وإحالتها للإدارة التنفيذية لأخذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

فضلاً عن ذلك، تساعد النماذج المعتمدة لقوائم التدقيق (بالإنجليزية: Checklist) خلال مراحل العمل الرقابي على توقع الإجراءات والآلية المتبعة لكل مرحلة، بما يسهل قياس مدى التزام الفرق الرقابية بالإجراءات المعتمدة ضمن أدلة الإجراءات للإدارات الفنية، كما تساهم سجلات التدقيق في النظام على تتبع التسلسل في إجراءات المراجعة ومدى الالتزام بالفترات الزمنية المحددة في أدلة الإجراءات.

٥-٤ أثر الأتمتة في استمرارية الأعمال خلال فترة انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩)

برز أثر الأتمتة في استمرارية أعمال ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين بشكل جلي خلال فترة انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وأثر استخدام تكنولوجيا المعلومات وجاهزية البنية التحتية لنظم المعلومات على مستوى أداء الديوان في تلك الفترة.

كما يعمل البرنامج على توفير قاعدة بيانات متنقلة بشأن جميع ملفات المهام الرقابية بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى نماذج معتمدة لبرامج الرقابة والملاحظات النموذجية والتوصيات، بما يمكن الفرق الرقابية من الرجوع إليها والاسترشاد بها، دون الحاجة للتواجد في مقر الديوان والاتصال بالشبكة الداخلية.

٥-٣ أثر الأتمتة على مستوى الأداء وكفاءة وفاعلية أعمال الرقابة من منظور رقابة الجودة

يسعى ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين إلى الالتزام بتقديم خدمات رقابية ذات جودة عالية، من خلال تفعيل نظام مناسب لرقابة الجودة يغطي جميع الأعمال، وبما يتماشى مع المعيار الدولي (ISSAI 40) بشأن رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإننتوساي)، وبذلك تم قياس أثر الأتمتة من منظور المعنيين برقابة الجودة بالديوان، ومدى مساهمة برنامج (Pentana Audit MK) في تعزيز كفاءة وفاعلية أعمالهم، حيث كان للبرنامج أثر ساعد على سرعة إنجاز أعمال رقابة الجودة ودقتها، من خلال سهولة الوصول للبيانات والمستندات المخزنة في البرنامج

التزم الديوان منذ بدء انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في مارس ٢٠٢٠ بالتوجيهات الصادرة عن حكومة مملكة البحرين بشأن تطبيق سياسة العمل عن بعد، إلا أن منظومة العمل الرقابي لم تتأثر بذلك نظراً لتوافر الموارد المعلوماتية وأجهزة الحاسب الآلي وصلاحيات الدخول إلى الشبكات الافتراضية الخاصة بالديوان لجميع موظفيه الفنيين.

إن اتخاذ ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين لخطوات استباقية لأتمتة العمل الرقابي فيه، وتوفير الموارد والأدوات والأجهزة اللازمة لذلك، ساعد بلا شك في تخطي الديوان لتلك الفترة وعقباتها بنجاح، والحفاظ على ديمومة أعمال الرقابة فيه والالتزام بالمواعيد المحددة لإصدار تقاريره وفقاً لقانونه.

٦ المحور السادس: التوجهات المستقبلية في مجال أتمتة أعمال الرقابة

أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات تغيرات كبيرة متسارعة في مختلف مناحي الحياة المعاصرة، وكان لها أثر كبير على المؤسسات وأنشطتها، حيث استُخدمت تكنولوجيا المعلومات في معالجة البيانات والعمليات المالية في المؤسسات بأنواعها، مما انعكس على عملية التدقيق بهذه المؤسسات، وأصبح على مدققي

الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة والمدققين الداخليين والخارجيين مواكبة هذه التطورات والتكيف معها، لإنجاز مهامهم وتحقيق أهداف عملية التدقيق. فالاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في معالجة البيانات المالية والإجراءات المحاسبية ساعد على ظهور أخطاء تدقيقية، وجرائم ترتبط بهذه التكنولوجيا، وأدى استخدام الحاسبات الإلكترونية إلى إلغاء التوثيق الورقي، واختفاء جزء من المؤيدات الورقية، إلى جانب تشغيل ومعالجة العمليات المالية بشكل أكثر ثباتاً واتساقاً، وأصبح جزءاً كبيراً من المدخلات والبيانات يتم معالجتها بصورة مخفية داخل الحاسوب وبسرعة فائقة، الأمر الذي يُحتم النهوض بالأساليب المعتمدة لتنفيذ المهام الرقابية وأعمال التدقيق على حد سواء.

ومن هذا المنطلق ونظراً للاعتماد على أنظمة المعلومات المحوسبة وتكنولوجيا المعلومات خلال السنوات الأخيرة والتي أصبحت جزءاً أساسياً ورئيسياً فيها، أصبح من الصعوبة أن تقوم المؤسسات وتحديد الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة ومؤسسات التدقيق بأداء أعمالها دون الاعتماد على التكنولوجيا، واستخدام الحاسوب لمعالجة البيانات المالية والإجراءات المحاسبية،

ويمكن أيضاً تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه علم صنع الحواسيب للقيام بأشياء تتطلب ذكاء عندما يقوم بها الإنسان، وتعتبر أجهزة الكمبيوتر من النوع المناسب من الآلات التي يجب أن تكون ذكية، ويمكن برمجة أجهزة الكمبيوتر لمحاكاة الذكاء، فبرامج الكمبيوتر لديها الكثير من السرعة والذاكرة، ومع ذلك، فإن قدراتهم مقصورة على تلك الآليات الفكرية التي يفهمها مصممو البرامج جيداً بما يكفي لتحويلها إلى برامج. يستخدم مصطلح الذكاء الاصطناعي بمعنى واسع للغاية ويشمل على سبيل المثال لا الحصر، التعلم الآلي، والتعرف على الأنماط، والبنى الإدراكية، والنماذج المنطقية، وهياكل الدماغ الروبوتية، والرؤية، والمعلوماتية لأجهزة الاستشعار وهندسة المعرفة^(١٧). كما عرّفه جون مكارثي على أنه العلم الذي يبحث في هندسة صنع الآلات الذكية وبرامج الكمبيوتر الذكية من خلال دراسة الكيفية أو المنهجية التفكيرية للدماغ البشري، لاستخدامها في حل المشاكل.

أشارت العديد من الدراسات المعدة بشأن الذكاء الاصطناعي في مجالات التدقيق إلى أهمية تحول مؤسسات التدقيق الرائدة (بالإنجليزية: Big Four Audit Firms) إلى أسلوب (Intelligent Audit Automation)

حيث ظهرت مؤخراً العديد من الأساليب والأدوات والتطبيقات لمواجهة التطور التقني وتيسير العمليات المنفذة من قبلها وتعزيز كفاءتها وفعاليتها، أبرزها التطبيقات التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي (بالإنجليزية: Artificial Intelligence)، وتلك المعنية بتحليل البيانات الضخمة (بالإنجليزية: Big Data Analytics Tool)، وأساليب تفعيل التدقيق المتزامن (بالإنجليزية: Real-Time/Concurrent/Continuous Audit).

٦-١ الذكاء الاصطناعي

صيغ أول مصطلح للذكاء الاصطناعي سنة ١٩٥٦ من قبل عالم الكمبيوتر والمعرفي الأمريكي - جون مكارثي- في أول مؤتمر دولي عن الذكاء الاصطناعي، وقد عرف الذكاء الاصطناعي على أنه علم وهندسة صناعة الآلات الذكية، التي تعرض التفكير والمعرفة والتخطيط والتعلم والاتصال والإدراك والقدرة على نقل الأجسام والتعامل معها، فالذكاء الاصطناعي يُعرف بأنه ذكاء الآلات وفرع علم الحاسوب الذي يهدف إلى إنشائها، ويصف التعريف الحديث المستخدم على نطاق واسع المجال بأنه دراسة وتصميم العوامل الذكية حيث يكون العميل الذكي نظاماً يتصور بيئته ويتخذ إجراءات تزيد من فرص نجاحه^(١٨).

والذي يقضي بأتمتة كافة مراحل عملية التدقيق وجعلها مستمرة ومتزامنة. كما أشارت أيضاً إلى التحديات التي تواجه مؤسسات التدقيق الرائدة والتي شرعت في تفعيل أتمتة بعض إجراءات التدقيق وليست جميعها. بالإضافة إلى تصنيف مجال المحاسبة الاستقصائية (بالإنجليزية: Forensic Accounting) بأنها من أكثر المجالات استفادة في حال تم الاستعانة خلال تنفيذها بتقنيات الذكاء الاصطناعي^(١٨).

كما ورد في تقرير المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (مقدمة للذكاء الاصطناعي) فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التدقيق يهدف إلى تحقيق الآتي^(١٩):

- صيانة المعارف البشرية من فقدان والضياع والمحافظة على الخبرة المهنية في المجالات المتخصصة المختلفة لمكاتب التدقيق، وذلك بتوثيقها ضمن التطبيقات والإضافة إليها وصقلها وفقاً لتراكم الممارسات إذا أن غالبية المعارف لدى قلة من الخبراء، حيث غالباً ما يؤدي فقدانهم إلى خسارة كبيرة وعليه فإن النظم الخبيرة تعتبر مستودعاً أميناً لهذه الخبرة.

- تحسين إنتاجية العاملين في مكاتب التدقيق، حيث توضع الخبرة الفنية التي اكتسبها الخبراء في المكتب تحت تصرف المبتدئين.
- نشر وتوزيع الخبرة داخل مكاتب التدقيق من خلال التطبيقات، وهو أمر أيسر من انتقال العنصر البشري ويعد أقل تكلفة.
- زيادة القدرة على معالجة التحليلات المركبة والمعقدة والتي قد تكون في متناول الفرد العادي في جزئيتها، إلا أن الكم الكبير من التفاصيل والبيانات والحقائق التي يجب اعتبارها قد تتطلب خبيراً محنكاً.
- تمنح التطبيقات تكوين وفهم عميق للمعرفة، مما قد يحمل خبراء المكتب على إعادة النظر في ممارستهم بوضعها أمامهم بشكل واع وعميق، فضلاً عن مساعدة المبتدئين في اقتناء المعرفة واستخدام تلك النظم كمساعدات تدريبية.
- رقابة جودة الأداء خلال تنفيذ عملية التدقيق واتساق الممارسات بين أفراد وأعضاء فريق التدقيق المختلفين، وتوفير بعض الضمان لتطبيق الأساليب المتفق عليها والموثقة بالتطبيقات.
- قدرة النظم الخبيرة على القيام بأداء بمهام معقد نظراً لاحتوائه على معارف خبراء متعددين في مجال التدقيق مما يؤهله للقيام بها على مستوى يجري إن لم يتفوق على الخبرات البشرية في المجال نفسه.

وإدراكاً لأهمية تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال الرقابة المنفذة من قبل الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، فإن ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين يطمح إلى تطبيق تلك التقنيات في بعض إجراءات التدقيق، وتحديدًا إجراءات متابعة التوصيات الصادرة عنه، والاستفادة من تلك التقنيات في تصنيف الجهات الخاضعة للرقابة وفقاً لاستجابتها ونسب تنفيذها للتوصيات، بصورة تساعد على اتخاذ القرارات اللازمة عند إعداد الخطط السنوية للمهام الرقابية ومهام المتابعة.

الجدير بالذكر بأن مثل تلك التقنيات تواجه تحديات مرتبطة بمدى توافر الأنظمة الآلية التي تتوافق برمجياتها مع مهام التدقيق المالي، وتدقيق الالتزام والأداء، والتدقيق الاستقصائي والاختصاصات الأخرى الموكلة للديوان.

٦-٢ تحليل البيانات الضخمة

تحظى "البيانات الضخمة" باهتمام متزايد من قبل ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق، ويتلخص مفهوم تحليل البيانات الضخمة في استخراج ومعالجة البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر بهدف تحديد المخاطر، وجمع الأدلة، واتخاذ القرارات، حيث يستخدم المدققون مؤخراً التكنولوجيا الناشئة لتحليل

بيانات التدقيق (بالإنجليزية: Audit Analytics-AA) والتي تُعرف بأنها علم اكتشاف الأنماط وتحليلها وتحديد القيم المتطرفة واستخراج معلومات مفيدة من البيانات الأساسية أو الثانوية ذات الصلة بموضوع التدقيق، من خلال التحليل والنمذجة والتصور لغرض التخطيط أو أداء مهام التدقيق كما عرّفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA 2015).

تتمثل الآليات التي سبقت تطبيق هذه التكنولوجيا والمستخدم من قبل المدققين الخارجيين في إجراء التحليل للبيانات (بالإنجليزية: Analytical Procedures) أثناء مرحلة التخطيط والاختبارات التفصيلية واستكمال مهام التدقيق (AICPA 2015)، حيث أن اتباع تلك الآليات تتيح استخدام البيانات المجمعة على مستوى عام وتقدم النتائج على نطاق واسع كإشارة أولية حول احتمال وجود أخطاء جوهرية (AICPA 2012)، في حين يمكن تطبيق تقنيات تحليل بيانات التدقيق (بالإنجليزية: Audit Analytics-AA) على مستوى كل معاملة (بالإنجليزية: Transaction-Level) عند استخدامها على نطاق واسع وعند الاستعانة بها لتحليل البيانات الضخمة والمعقدة، وبالتالي فإن تلك التقنية تعزز دقة عملية تقييم المخاطر وتحسين جودة التخطيط^(٢٠).

أحرزت مؤسسات التدقيق الرائدة تقدماً ملحوظاً في مواكبتها للتحويل الرقمي من خلال احتفاظها بمنظومة معلوماتية تمكنها من إدارة مهام التدقيق، بالإضافة إلى امتلاكها لأساليب متطورة وتقنيات تمكنها من تحليل بياناتها الضخمة^(٢١)، حيث صرحت مؤسسة التدقيق (PwC) خلال سنة ٢٠١٨ وفقاً لكتاب (The Future of Auditing) باستخدامها لتقنيات تحليل بيانات التدقيق في سبيل التعامل مع البيانات الضخمة والتوصل إلى النتائج بكفاءة وفعالية^(٢٢).

كذلك أشارت إحدى الدراسات المعدة بشأن كشف عمليات الاحتيال المالية وتحليل البيانات الضخمة إلى أن ممارسات التدقيق الحالية والهادفة إلى تحديد مخاطر الاحتيال تحتاج إلى تطوير، نظراً للاستخدام غير الفعال للبيانات غير المنظمة، حيث خلصت الدراسة إلى أنه بالاستعانة بتقنيات تحليل البيانات الضخمة في جلسات العصف الذهني المرتبطة بحالات الاحتيال تم التوصل إلى نتائج إيجابية، متمثلة في توسيع حجم المعلومات وتعزيز النتائج التحليلية وسهولة التواصل بين المدققين، كما أشادت الدراسة بإمكانية استخدام فريق التدقيق لأدوات تحليل البيانات

الضخمة في جميع مراحل عملية العصف الذهني، بما في ذلك مرحلة جمع البيانات الأولية وربطها بالاستنتاجات وتوثيقها^(٢٣).

شرع ديوان الرقابة المالية والمالية بمملكة البحرين باستخدام تقنيات تحليل البيانات في تنفيذ مهام التدقيق الاستقصائي (بالإنجليزية: Forensic Audit) وذلك إيماناً منه بأهميتها في تنظيم قواعد البيانات الضخمة وتحليلها بهدف تحديد مخاطر أكثر دقة ومرتبطة بموضوع التدقيق، حيث يستعين الديوان ببرنامج (IDEA Data Analysis) وهو عبارة عن برنامج خاص بتحليل البيانات يوفر أدوات تحليل شاملة وفعالة وسهلة الاستخدام، ويتميز بخصائص تحليلية متقدمة تساعد على زيادة سرعة تحليل البيانات، وتوفير تجربة أكثر سهولة في الاستخدام، وتُمكن من تقديم النتائج في الوقت المناسب وبصورة فعالة.

٦-٣ أسلوب التدقيق المتزامن/المستمر

يكن التحدي في الوقت الحالي في تقديم معلومات تتصف بخصائص نوعية محددة وفق متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، فالتركيز على ملائمة المعلومات في التقارير المالية يشكل محوراً أساسياً في هذه الخصائص النوعية، خاصة منها تقديم التقرير المالي في توقيت ملائم،

وقدرة المعلومات المحاسبية على تقديم تنبؤات تساعد متخذي القرارات في الوصول إلى أفضل استخدام للمعلومات المحاسبية. وفي إطار تجسيد هذه التطورات على العمل المحاسبي والتقرير المالي، لقد نشأ التقرير المالي الإلكتروني في إطار جهود على المستوى الدولي. وفي نفس الإطار، نشأ اهتمام ملحوظ بالتدقيق المستمر نتيجة التحديات التي واجهت مهنة التدقيق في ظل التغيرات المهمة لتكنولوجيا المعلومات، يعمل التدقيق المستمر ومن خلال الأدوات والوسائل التكنولوجية على تعزيز ودعم خصائص جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية، لتعزيز ملاءمتها ومنفعتها في قرارات وأحكام المستخدمين، بناء على ما تقدم، يعتبر التدقيق المستمر تطوراً طبيعياً لتكامل تكنولوجيا المعلومات مع عملية التدقيق.

تتعدد المفاهيم المتعلقة بماهية التدقيق المستمر، وتعدد هذه المفاهيم يعود إلى ازدهار تكنولوجيا المعلومات وتطوراتها المتلاحقة التي أثرت بدورها على مهنة التدقيق بشكل عام من حيث طبيعتها وتوقيتها. حيث تم تعريف التدقيق المستمر بأنه "منهجية تُمكن المدققين المستقلين من توفير تأكيد مكتوب حول قضية معينة باستخدام سلسلة من

تقارير المدققين الصادرة بشكل متزامن مع الأحداث المتعلقة بتلك القضية أو بعد فترة قصيرة من حدوثها وفقاً للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (AICPA & CICA 1999)^(٢٤). أيضاً تم تعريفه بأنه "أحد أنواع التدقيق الذي يتم على نظام حاسب إلكتروني مباشر، ويهدف إلى مراقبة وفحص وتحميل تدفق البيانات خلال النظام على نحو مستمر وذلك باستخدام مجموعة من قواعد المعرفة الخاصة بالمدقق والتي يتم إدماجها في النظام محل التدقيق^(٢٥)، من ناحية أخرى تم تعريفه بأنه "عملية جمع الأدلة من قبل المدقق لتقييم كفاءة النظم والعمليات وذلك على أساس مستمر خلال فترة زمنية معينة^(٢٦)."

تميزت التجربة الصينية بتبنيها لأسلوب التدقيق المتزامن، والتي أشاد بها العديد من ممارسي المحاسبة والتدقيق، واعتمدتها العديد من المؤسسات وفقاً لما أورده كتاب (The Future of Auditing)^(٢٧). كما وتم توثيق التجربة الصينية في كتاب بعنوان (Study on the Auditing System of Socialism with Chinese Characteristics) (Jiayi, 2017) والتي تم ضمنه التأكيد على أهمية تطبيق أساليب التدقيق المتزامن واللاحق والتدقيق الكلي والجزئي على حد سواء لتأثيرها الإيجابي على سرعة إنجاز مهام التدقيق المالي.

إن تفعيل أسلوب التدقيق المتزامن بالرغم من فوائده الجمة لا زال في مراحله الأولى نظراً للتحديات التي تواجهه متبعيه، والتي تكمن من وجهة نظر الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في صعوبة الوصول إلى البيانات المالية الخاصة بالجهات الخاضعة للرقابة، والحاجة للاستعانة بأنظمة أمن معلومات تحافظ على حماية وسرية البيانات المتداولة.

بناء على ما تقدم، فإن أسلوب التدقيق المتزامن من الطموحات التي نسعى لتطبيقها في ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين باعتباره من أحدث الأساليب التي شرع بتطبيقها الجهاز الرقابي لجمهورية الصين الشعبية، والاستفادة القصوى المحققة من خلاله في تنفيذ أعمال التدقيق المالي بكفاءة وفاعلية بالرغم من حجم وتعقيد الجهات الخاضعة للرقابة.

ويبقى التحدي الأكبر الذي يواجه الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في سبيل مواكبة التطور التكنولوجي واستخدام التقنيات والأساليب الحديثة مقترن بأهمية تحديث الأنظمة الأمنية لديها وتطوير وتحسين البيئة التقنية الأمنية الخاصة بها، ومتابعة أهم المخاطر التقنية الخارجية التي قد تعرض الأنظمة الآلية للأجهزة العليا للرقابة للاختراق الإلكتروني وتسريب المعلومات.

المحور السابع: نتائج البحث والتوصيات

قبل البدء في ذكر نتائج البحث والتوصيات ذات العلاقة، ينبغي أن نعود بالتركيز على بعض الأمور المتصلة بهما.

الأمر الأول:

أن مفهوم الأتمتة هو مفهوم عام ينطبق على مختلف المجالات، ويختلف تعريفه ومفهومه باختلاف المجالات المتعلقة به، إلا أن جميعها تهدف إلى توظيف تقنيات تكنولوجيا المعلومات وتقليل التدخل البشري إلى أدنى المستويات. وتتلخص أهداف الأتمتة في زيادة تنافسية المؤسسات، وتخفيض تكاليف إنتاجها، ورفع جودة العمل وتسريع وتيرته، بالإضافة إلى دعم اتخاذ القرار، وتحسين الخدمات المقدمة.

الأمر الثاني:

يُقصد بأتمتة أعمال التدقيق استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوظيف وسائل إلكترونية لممارسة أعمال التدقيق خلال جميع مراحلها، بما يساعد على تحسين كفاءة عملية التدقيق واختصار الوقت والجهد وتقديم النتائج في الوقت المناسب، فضلاً عن المساعدة في اتخاذ القرارات وزيادة فاعليتها، وسهولة توثيق أعمال التدقيق وأرشفتها.

الأمر الثالث:

برزت أهمية أتمتة العمل الرقابي في الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بالتزامن مع ازدياد عمليات تلك الأجهزة تعقيداً وتشعباً، مما يتطلب تطوير أساليب تنفيذها بشكل مستمر، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة المتاحة للمساهمة في انسيابية أعمال الرقابة وتعزيز كفاءتها وفعاليتها، فضلاً عن تقليل الأعباء الإدارية وتعزيز كفاءة استغلال الموارد البشرية.

الأمر الرابع:

عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين على أتمتة عملياته بدءاً من العمليات المتعلقة بإدارة

مهام الرقابة على الجهات الخاضعة لرقابته من خلال تدشين برنامج (Pentana Audit MK)، وحتى البرامج المستخدمة في مهام التدقيق الاستقصائي (بالإنجليزية: Forensic Audit) سواءً للاكتشاف الإلكتروني (بالإنجليزية: E-Discovery) كبرنامج (Magnet AXIOM) أو لتحليل البيانات الضخمة كبرنامج (IDEA Data Analysis).

الأمر الخامس:

إن لأتمتة العمل الرقابي في الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أثر بارز في تبسيط الإجراءات واختصار الوقت وتسهيل الوصول للبيانات والمعلومات لمختلف المستويات الوظيفية، بما يساهم في تعزيز كفاءة وفعالية أعمال الرقابة بصورة كان لها انعكاس إيجابي على مستوى الأداء، وقد برز أثر الأتمتة واستخدام تكنولوجيا المعلومات في استمرارية الأعمال وديمومتها بشكل جلي خلال فترة انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

٦-٤ نتائج البحث**أولاً: أهمية الأتمتة في العمل الرقابي**

تعتبر تكنولوجيا المعلومات خيار استراتيجي ينبغي أن تتعامل معه الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة وتعتبره فرصة لا بد من استغلالها. ومن هذا المنطلق يتضح مدى

العمليات، تواجه تحديات من قبل مقاومي التغيير، نظراً لممانعتهم عن التكيف مع المتغيرات وتمسكهم بالعادات والأساليب القديمة نظير الخوف من مواجهة المجهول والآثار السلبية المحتملة.

رابعاً: أثر الأتمتة في استمرارية الأعمال

يُعرف عن الأتمتة أثرها في تبسيط الإجراءات وتسهيل العمليات واختصار الوقت والجهد، إلا أن الأثر الأبرز لها يكمن في مساهمتها في استمرارية الأعمال خلال فترات الكوارث، من خلال سهولة الوصول للبيانات، خاصةً إذا ما توفر التدريب والتأهيل اللازم وتقنيات الاتصال بالشبكات.

خامساً: السعي المستمر لمواكبة التطور التكنولوجي

تتطور تكنولوجيا المعلومات بشكل متسارع، ومن هذا المنطلق يتضح أهمية مواكبة التغير التكنولوجي بشكل مستمر، والبحث عن التقنيات والأساليب الحديثة واستخدامها في العمل الرقابي لمواجهة التطور التقني وتيسير العمليات المنفذة من قبل الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة وتعزيز كفاءتها وفعاليتها.

سادساً: سهولة الوصول للبيانات وأمن المعلومات

للأتمتة أثر بارز في سهولة الوصول للبيانات والمعلومات وجعلها في متناول الجميع، مما يجعلها أكثر عرضة لمخاطر

أهمية أتمتة العمل الرقابي واستخدام تكنولوجيات المعلومات وتوظيف التقنيات الحديثة خلال ممارسة أعمال التدقيق، بصورة تساهم في انسيابية أعمال الرقابة وتعزيز كفاءتها وفعاليتها، وتقليل الأعباء الإدارية وحسن استغلال الموارد البشرية.

ثانياً: نجاح الأتمتة مرهون باستيفاء المتطلبات والاشتراطات التقنية

تتطلب أتمتة العمل الرقابي في سبيل نجاحها استيفاء عدد من المتطلبات والاشتراطات التقنية، أهمها تحديد العمليات الواجب أتمتتها والأولويات، وإجراء توصيف دقيق للأعمال والإجراءات القائمة وإعادة هندستها بما يتوافق مع الأتمتة، واختيار الأنظمة الآلية بما يتناسب مع احتياجات العمل الرقابي والجهاز الأعلى للرقابة، وإجراء الاختبارات التجريبية عليها للتأكد من ذلك.

ثالثاً: مقاومة التغيير من أبرز التحديات التي تواجه الأتمتة

تعتبر الأتمتة بشكل عام نقلة نوعية في إجراءات العمل من خلال تحويلها من الطبيعة التقليدية للطبيعة الإلكترونية، ونظراً لشيوع المفهوم السائد عن الأتمتة وأهدافها في إلغاء التدخل البشري في سلسلة

العمليات التي من الممكن أتمتها أو تعزيز استخدام الأتمة فيها، مع التركيز على العمليات الأساسية والتي يشكل أتمتها ضرورة على مستوى الفنيين. فيجب على الأجهزة العليا والمحاسبة البحث عن الأنظمة الآلية والأدوات التي تتناسب مع العمليات التي تم إقرار أتمتها، والتأكد من أنها مبنية على أسس سليمة تحقق الغايات المرجوة منها، بالإضافة إلى الأجهزة والأدوات التقنية والبنى التحتية لنظم المعلومات اللازمة لتفعيلها مع الاهتمام بصيانتها وتحديثها، والعمل على تأهيل وتدريب الفنيين لاستخدامها.

ثالثاً: ضرورة حسن إدارة التغيير لنجاح أتمة العمل الرقابي

نظراً لاعتبار مقاومة التغيير من أبرز التحديات التي قد تواجه الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة نظير أتمة عملياتها، فإنه بات من الضروري التركيز على التوعية بأهمية الأتمة ودورها في تحسين الأداء لتقبلها والإسهام في تطبيقها، وتعزيز إدارة التغيير، ووضع الخطط الكفيلة بتفعيل الأتمة، وإصدار دليل إرشادي يستعان به عند تنفيذ العمليات المؤتمة.

رابعاً: ضرورة أتمة العمل الرقابي لدورها البارز في استمرارية الأعمال

الاختراق الإلكتروني وتسريب المعلومات. من هذا المنطلق تتضح أهمية تحديث الأنظمة الأمنية وتطوير وتحسين البيئة التقنية الأمنية الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، ومتابعة أهم المخاطر التقنية الخارجية التي قد تعرض أنظمتها للاختراق الإلكتروني وتسريب المعلومات.

٥-٦ التوصيات

أولاً: ضرورة تفعيل الأتمة في العمل الرقابي

ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تفعيل مفهوم الأتمة وذلك من خلال الشروع في نشر ثقافة الأتمة على مستوى كافة موظفي الجهاز، والسعي لتوضيح أهمية ومزايا الأتمة وآثارها الإيجابية على تحسين كفاءة وفاعلية الأداء، بالإضافة إلى تحديد رؤية مستقبلية واستراتيجية واضحة تمهد الشروع في أتمة الاختصاصات الموكلة للأجهزة العليا للرقابة أو تعزيز استخدامها على نطاق أوسع في عملياتها وعلى الأخص الرقابية منها.

ثانياً: ضرورة استيفاء المتطلبات التقنية اللازمة لأتمة العمل الرقابي

ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في سبيل تفعيل الأتمة دراسة كافة عملياتها وتحديد

الأساليب والتقنيات التي أثبتت نجاحها كالذكاء الاصطناعي وتقنيات تحليل البيانات الضخمة.

سادساً: ضرورة تعزيز الأمن السيبراني في الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

نظراً لكم الهائل من المعلومات والبيانات السرية المحفوظة في الخوادم الناتجة عن أتمتة العمل الرقابي، أصبح من الضروري على الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة العمل على تعزيز أنظمة الأمن السيبراني فيها من خلال تحسين البيئة التقنية الأمنية الخاصة بها، ومتابعة أهم المخاطر التقنية الخارجية بما يساهم في الحفاظ على سرية وخصوصية العمليات والبيانات من مخاطر الاختراق الإلكتروني وتسريب المعلومات.



٧ الخاتمة

نتيجة للتطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات، وتوظيف العديد من التقنيات والأساليب الحديثة في العمل الرقابي، فقد تطلبت تلك التطورات من الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة الالتفاف إليها وإدراجها ضمن استراتيجياتها، وذلك للاستفادة منها في إنجاز الاختصاصات الموكلة إليها بموجب التشريعات المنظمة لها بكفاءة وفاعلية.

برز أثر الأتمتة في استمرارية الأعمال بشكل جلي خلال فترة انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وبالتالي فإنه يستوجب على الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تسعى لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والتحقق من جاهزية البنى التحتية لنظم المعلومات لديها، والتأكد من توافر الموارد المعلوماتية وأجهزة الحاسب الآلي المتنقلة وصلاحيات الدخول إلى الشبكات الافتراضية الخاصة لموظفيها الفنيين عن بعد، فضلاً عن إعدادها لخطط للتعافي من الكوارث وحماية الأصول والبيانات ونظم المعلومات وخطط لاستمرارية الأعمال مع الاهتمام بتوزيع أدوار والتدريب عليها.

خامساً: ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية في أتمتة العمل الرقابي

ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة مواكبة التطورات التكنولوجية والاستمرار في دراسة مدى فاعلية الأساليب والتقنيات الحديثة في تحسين جودة عملياتها الرقابية، بالإضافة إلى تعزيز استفادتها من التجارب والممارسات الرائدة في هذا المجال، والحرص على التوسع في أتمتة عملياتها باستخدام

تناول البحث موضوع أتمتة العمل الرقابي ودوره في تطوير الأداء، بهدف تبيان وتوضيح أهمية الأتمتة في عمليات الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، ومن خلال عرض تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين في هذا المجال، توصلنا لنتيجة رئيسية مفادها الأثر الإيجابي والقيمة المضافة الملحوظة التي قدمتها تكنولوجيا المعلومات بأدواتها المختلفة على العمل الرقابي، حيث ساهمت الأتمتة في تبسيط الإجراءات وانسيابية العمليات وتقليل الوقت والجهد اللازم لتنفيذ الإجراءات وتوثيقها، ودعم اتخاذ القرارات، كما ساعدت على تسهيل الوصول للبيانات وأرشفتها.

ومما لا شك فيه فإن أتمتة العمل الرقابي برزت أهميتها أثناء جائحة كورونا، حيث لم تتأثر منظومة العمل بديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين نتيجة استخدامه لتكنولوجيا المعلومات وجاهزية البنى التحتية لنظم المعلومات وتحديد استخدام برنامج (Pentana Audit MK) مع إمكانية الدخول إلى الشبكة الافتراضية الخاصة كما تم ذكره آنفاً في صفحات هذا البحث، الأمر الذي أثبت أهمية الأتمتة وتعزيز توظيف تكنولوجيا المعلومات في العمل الرقابي لضمان استمراريته وحسن استجابته للكوارث وتقليل الآثار السلبية الناتجة عنها.

ولتعزيز دور الأتمتة في العمل الرقابي، خلصنا إلى ضرورة تفعيل وتعزيز الأتمتة في العمل الرقابي، ومواكبة التطور التكنولوجي وما يستجد من تقنيات، والاستثمار المستمر في أدوات تكنولوجيا المعلومات الحديثة من أنظمة آلية وحوسبة سحابية وأدوات تحليل البيانات الضخمة، وتعزيز أنظمة حماية المعلومات والأمن السيبراني، والعمل على تأهيل وتدريب الفنيين بالأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بشكل مستمر لمسايرة التطورات في هذه المجالات.



٨ المراجع

- (١) الروماني، زياد بن محمد. مجلة العالم الرقمي العدد ١٣٥، ٢٠٠٥، ص ١٨.
- (٢) روبرت، شر، نانسي، ستون. الحاسبات الآلية وتشغيل المعلومات. دار المريخ، المملكة العربية السعودية، لم يحدد تاريخ النشر. ص ١٥٩.
- (٣) الدار العربية للعلوم، ناشرون. التقنيات الحديثة في إدارة المكاتب، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص ٢٧.
- (٤) Lucas, Henry. C.I. R: Information Technology for management. (6th edition), Mc Graw-Hill company, Inc, New York, 1997, p214.
- (٥) جامبل بول، بلاكويل جون. إدارة المعلومات، شعبة العلوم الإدارية لخدمات التعريب والترجمة، القاهرة، دار الفاروق، ٢٠٠٣ ص ٨.
- سالرون، لويس. الأتمتة، ترجمة طافر عبدالحق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨١. ص ١١٥.
- Loudon, Keneth. C; and Jane. P. Loudon. Essential Of Management Information Systems: Organization and Technology, Prentice Hall international, INC Englewood cliffs. N J 1995. P 53.
- طلبة، محمد فهمي وآخرون.. الحاسب والذكاء الاصطناعي، القاهرة، دلتا للكمبيوتر، ١٩٩٤ ص ٥٢.
- (٩) عبد الوهاب، صباح نوري. أتمتة المكاتب، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٩ ص ٣٦.
- (١٠) ذنابات، علي، (٢٠٠٣)، "مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في الأردن". "مجلة دراسات العلوم الإدارية"، المجلد ٣٠، العدد ٢، ص ٢٥٣.
- (١١) خدش حسام الدين، صيام وليد، (٢٠٠٣)، "مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التدقيق. دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق الكبرى في الأردن". "مجلة دراسات للعلوم الإدارية"، المجلد ٣٠، العدد ٢، ص ٢٨٠.
- (١٢) Promising Technologies for Future-proofing Public Sector Audit Work (intosaijournal.org), Summer 2021.
- (١٣) The Future of Public Sector Auditing: Living in Times of Change INTOSAI Journal, winter 2020.
- (١٤) Artificial Intelligence: Preparing for the Future of Audit INTOSAI Journal, Autumn 202.
- (١٥) مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المالية- دراسة تحليلية، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٧٣-٧٤.

- (١٦) الذكاء الاصطناعي، مقال منشور، على موقع ويكيبيديا.
- (١٧) دراسة معدة من قبل الدكتور المستشار عبد السلام محمد ستين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (العدد ٧٧) سبتمبر ٢٠٢١، ص ٩٠٠.
- (١٨) Artificial Intelligence for Audit, forensic Accounting and valuation, A strategic perspective, Al Naqvi, Wiley, 2020, p 21-37
- (١٩) د. بوسبعين تسعديت ود. عميروش عربان (٢٠١٩). تدقيق نظم المعلومات المحاسبية باستخدام تطبيقات النظم الخبيرة للذكاء الاصطناعي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية. المجلد ٠٢ / العدد ١-٢٠١٩ (41-30).
- (٢٠) Audit Analytics in Financial Industry, Rutgers studies in Accounting Analytics, Jun Dai, Miklos A. Vasarhelyi and Ann F. Medinet, 2019, p 8-9
- AICPA. (2015). Audit analytics and continuous audit: Looking toward the future. Retrieved from <https://www.aicpa.org/interestareas/frc/assuranceadvisoryservices/>
 - AICPA. (2012). Understanding the entity and its environment and assessing the risks of material misstatement, AU-C Section 315. Retrieved from <http://www.aicpa.org/Research/Standards/AuditAttest/DownloadableDocuments/AU-C-00315.pdf>
- (٢١) Anderson, U., and M. Christ. 2014. Internal Audit. In The Routledge Companion to Auditing, edited by D. C. Hay, W. R. Knechel, and M. Willekens Abingdon, UK: Routledge.
- (٢٢) The Future of Auditing, David Hay, first published 2020, By Routledge p 32
- (٢٣) Financial Financial Fraud detection and big data analytics - Implications of Auditors' Use Of Fraud Brain Storming Session, Jiali Tang, Kondkar E. Karim, Managerial Auditing Journal, 2018.
- (٢٤) AICPA, & CICA, SysTrust Principles and Criteria. American Institute of Certified Public Accountants, Inc. and Canadian Institute of Chartered Accountants, 1999.
- (٢٥) Vasarhelyi, M., and, Halper, F., The Continuous Audit Of Online Systems. Auditing: A Journal of Practice and Theory, 1991, pp. 110-125.
- (٢٦) Huanzhuo, Ye, et al., Continuous Auditing System Based on Registration Center. WSE Transactions on information science & application, vol.5, no.5, 2008, pp. 746-755.
- (٢٧) Holderness, D. K. 2014. Continuous Auditing. In The Routledge Companion to Auditing edited by D. C. Hay, W. R. Knechel, and M. Willekens. Abingdon, UK: Routledge. IA. 2013. A Framework for Audit Quality: Discussion Paper. New York, NY: IAASB.

تهنئة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة الأفريقية الجدد

الجهاز الأعلى للرقابة لبوركينا فاسو

تتقدم هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة بخالص التهئة للسيد / Justin Jean Baptiste Bouda الذي تولى رئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لبوركينا فاسو مؤقتًا خلفًا للسيد / Jean Emile SOMDA منذ ٣١ مايو ٢٠٢١. ويمتلك السيد / Bouda حياة مهنية حافلة تبدأ بتولي منصب المدير العام للخزانة والمحاسبة العامة مع توليه مهام محددة لإصلاح خدمات الخزانة والتشريعات المالية والمحاسبية والمحاسبة العامة، ثم توليه منصب نائب رئيس اللجنة العلمية ليصبح مسؤولًا عن تقييم المواد العلمية لتدريب المديرين التنفيذيين، ثم أصبح بعد ذلك أمين صندوق البعثات الدبلوماسية والقنصلية لبوركينا فاسو في الخارج.

تدرج السيد / Bouda في عددٍ من المناصب مثل مدير حوسبة الخزانة في ديوان المالية، ثم المستشار الفني للوزير المنتدب للموازنة، ثم المستشار الفني لوزير الاقتصاد والمالية. كما تولى منصب المستشار الخاص لرئيس الوزراء البوركيني لتقديم المساعدة الاستشارية في تنسيق ومراقبة العمل الحكومي.



الجهاز الأعلى للرقابة للجابون

تتقدم هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة بخالص التهئة للسيد / René Aboghe Ella الذي تولى منصب الرئيس الأول للجهاز الأعلى للرقابة للجابون خلفًا للسيد / Gilbert Ngoulakia الذي قضى سبعة وعشرين عامًا في منصبه منذ عام ١٩٩٤. كان السيد / Ella قد شغل منصب الرئيس الأول لمجلس الدولة منذ يوليو ٢٠١٨، بعد أن أمضى ١٢ عامًا خلال رئاسة لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة في الجابون.



الجهاز الأعلى للرقابة للسودان

تتقدم هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة بخالص التهنية للسيد/ فخر الدين عبد الرحمن السيد علي بشير الذي تم تكليفه بتسيير أعمال المراجع العام لجمهورية السودان خلفاً للسيد/ الطاهر عبد القيوم إبراهيم - المراجع العام السابق. وتشير السيرة الذاتية للسيد/ فخر الدين إلى أنه حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة (فرع الخرطوم) عام ١٩٨١، ثم التحق بعد تخرجه بديوان المراجعة القومي في العام التالي لتخرجه مباشرةً، متدرجاً في المناصب داخل الديوان ليعمل في كافة وحدات الديوان وقطاعاته المختلفة بالخرطوم وولايات السودان المختلفة.

كما سبق للسيد/ فخر الدين أن تقلّد وظيفة مدير عام المراجعة بوزارة المالية الاتحادية بجمهورية السودان، وكذا مدير عام العقود والقروض، ثم انتدب لعددٍ من مؤسسات الدولة على مدار السنوات الماضية قبل عودته إلى ديوان المراجعة القومي ومواصلة عمله الذي تدرج فيه حتى وصل إلى منصب مساعد المراجع العام بعدما نال كافة الدورات التدريبية ودورات المراجعة الحتمية.



الجهاز الأعلى للرقابة لرواندا

تتقدم هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة بخالص التهئة للسيد / Alexis Kamuhire منصب المراجع العام لرواندا بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٢١ ليصبح المراجع العام الرابع منذ إنشاء الجهاز الأعلى للرقابة لرواندا. كان السيد / Kamuhire قد تقلد عددًا من المناصب المهمة مثل منصب رئيس المدققين الداخليين، والذي شغله لمدة سبع سنوات في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، كما قام بالتنسيق والإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي في جميع الوكالات الحكومية المركزية والمحلية والمؤسسات العامة والبرامج والمشروعات الحكومية.

كما سبق للسيد / Kamuhire العمل كأخصائي إدارة مالية لمشروع نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي برواندا، حيث كان مسؤولاً عن استراتيجيات إدارة التغيير وبناء القدرات.

أما بالنسبة لعمله في الجهاز الأعلى للرقابة لرواندا، فقد بدأ في عام ٢٠٠٣، وتدرج في الدرجات الوظيفية المختلفة حتى تمت ترقيته إلى منصب كبير المدققين، وهو المنصب الذي شغله حتى عام ٢٠٠٧.



بالإضافة إلى ذلك، عمل السيد / Kamuhire كعضو في اللجنة الاستشارية للجنة التدقيق والمخاطر التابعة لجماعة شرق إفريقيا من عام ٢٠١٥ إلى أغسطس ٢٠٢١. وهو زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) وعضو معهد المحاسبين العموميين المعتمدين - رواندا (ICPAR).

الجهاز الأعلى للرقابة ليبيريا

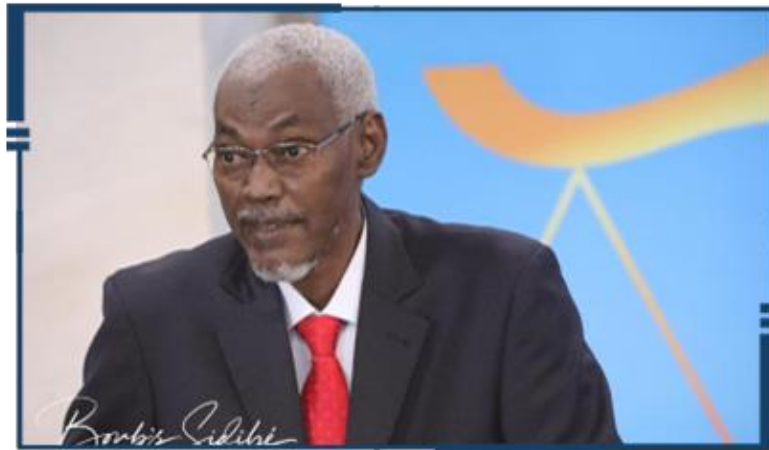
تتقدم هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة بخالص التهنية للسيد / P. Garswa Jackson Sr., ACCA, الذي تولى منصب المراجع العام لليبيريا بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٢١. وقبل تعيينه في منصب المراجع العام، شغل السيد / Jackson منصب نائب رئيس جامعة ليبيريا للتمويل والضرائب، حيث كان مسؤولاً عن الإشراف على أنشطة الإدارة المالية في الجامعة. كما تشمل خبراته السابقة عمله كمراجع مالي (رئيس الشؤون المالية) وكبير المدققين الداخليين بجامعة ليبيريا، ومراجع القوائم المالية في شركة KPMG بالإضافة إلى اكتسابه خبرة إدارة الضرائب في مكتب الجمارك والضرائب ووحدة كبار دافعي الضرائب بوزارة المالية الليبيرية.

السيد / Jackson هو عضو في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) في المملكة المتحدة، والمعهد الليبيري للمحاسبين العامين المعتمدين (LICPA)، كما أنه حاصل على بكالوريوس العلوم في الاقتصاد من الجامعة الأفريقية الميثودية الأسقفية في ليبيريا.



الجهاز الأعلى للرقابة لمالي

تتقدم هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة بخالص التهئة للسيد / Mohamed Sidida DICKO الذي تولى منصب المراجع العام لمالي بعد أن حلف اليمين الدستورية بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٢١ أمام المحكمة العليا لمالي. ويمتلك المراقب العام الجديد لمالي خبرة كبيرة في العمل الرقابي، حيث خدم بالفعل في هيئة الرقابة العامة للخدمات العامة بالإضافة إلى شغله مناصب إدارية وسياسية عليا أخرى، بما في ذلك منصب وزير العدل.



الجهاز الأعلى للرقابة للمغرب

تتقدم هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة بخالص التهئة للسيدة/ زينب العدوي التي تولت منصب الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالمغرب لتصبح أول امرأة تحصل على هذا المنصب الرفيع في المملكة المغربية. وكانت العدوي قد سبق لها أن تدرجت في عددٍ من المناصب منذ تخرجها وحصولها على دبلوم الدراسات المعمقة في العلوم الاقتصادية ليتم تعيينها عام ١٩٨٤ في منصب قاضية للحسابات، لتكون بذلك أول امرأة تتقلد هذا المنصب. وفي عام ٢٠٠٤، تم تعيين العدوي في منصب رئيس المجلس الجهوي للحسابات بالرباط، وانضمت عام ٢٠١٠ للجنة الاستشارية للجهوية بهدف بلورة نموذج وطني لجهوية متقدمة لتواكب ورش الإصلاحات المؤسساتية. وفي عام ٢٠١١، حصلت العدوي على عضوية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة مُستقلة معنية بحقوق الإنسان في المغرب.

وفي عام ٢٠١٤، تولت العدوي منصب والي جهة الغرب بإقليم القنيطرة، لتكون بذلك أول امرأة في تاريخ المملكة المغربية تتولى هذا المنصب الكبير.



رثاء رؤساء/مساعدى رؤساء الأجهزة العليا للرقابة الأفريقية

الجهاز الأعلى للرقابة لأوغندا

ترثي هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة السيد Francis Masuba /، مساعد المراجع العام لجمهورية أوغندا لشؤون الشركات، الذي وافته المنية يوم ٢٧ يونيو ٢٠٢١. كان السيد Masuba / قد التحق بمكتب المراجع العام في عام ١٩٨٤ كمراجع للحسابات، ثم تقلّد عددًا من المناصب العليا بما في ذلك منصب مدير المراجعة، وذلك حتى تعيينه مساعد المراجع العام لجمهورية أوغندا لشؤون الشركات في عام ٢٠١٦. وفي هذا المنصب، قاد السيد / Masuba الشؤون المالية والإدارية، وإدارة الموارد البشرية والتنمية، وخدمات الدعم الفني وتكنولوجيا المعلومات والخدمات القانونية والاتصالات والمشتريات والخدمات اللوجستية والتدقيق الداخلي.

تلقى السيد Masuba / تدريبًا مكثفًا في العديد من مجالات المراجعة، بالإضافة إلى مؤهلاته المهنية كزمالته لجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) والمعهد القانوني للمالية العامة والمحاسبة (CIPFA). كما حصل على درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة ماكيريرو وماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية ودبلومة متقدمة في المحاسبة الحكومية والإدارة من / CIPFA معهد إدارة شرق وجنوب إفريقيا (ESAMI).

ساهم السيد Masuba / في تطوير

الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في أوغندا، حيث صمم الإطار القانوني لاستقلالية مكتب المراجع العام، مما أدى إلى سن قانون المراجعة الوطني لعام ٢٠٠٨، وعمل منذ عام ١٩٩٨ على تطوير مراجعة القيمة مقابل المال. كما طور السيد Masuba / نظام المعلومات الإدارية للجهاز الأعلى لأوغندا.



كما قاد السيد / Masuba مشروعًا لتحسين الظروف في المكاتب الفرعية للجهاز، ولعب دورًا رئيسيًا

في رفع مستوى القيادة في المكاتب الفرعية من مستوى (مراجع أول إلى مستوى (كبير المراجعين).

الجهاز الأعلى للرقابة الليبيريا

ترثي هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة السيدة/ Yusador Gaye، المراجع العام لجمهورية ليبيريا، التي وافتها المنية يوم ١ يوليو ٢٠٢١. كانت الفقيدة قد ترأست الجهاز الأعلى للرقابة الليبيريا منذ عام ٢٠١٤. قبل تعيينها كأول مراجع عام لجمهورية ليبيريا، عملت السيدة/ Gaye كمفتش عام للسلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية، حيث كانت مسؤولة عن تفتيش المؤسسات الدبلوماسية والقنصلية الليبيرية في الخارج. كما عملت قبل ذلك كمحاسب أول ومستشار إداري وأمين خزانة ولاية كارولينا الشمالية ومدقق بنك في لجنة بنك نورث كارولينا. حصلت السيدة/ Gaye على درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة شمال كارولينا المركزية وبكالوريوس العلوم في المحاسبة من كلية سانت أوغسطين في نورث كارولينا. وكانت السيدة/ Gaye محاسب إداري عالمي معتمد (CGMA)، وعضو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين، ومجلس ولاية كارولينا الشمالية للمحاسبين العموم، والمعهد الليبيري للمحاسبين القانونيين المعتمدين، والجمعية الأمريكية للإدارة العامة.



خلال فترة عملها كمراجع عام لليبيريا، عملت السيدة/ Gaye من أجل تعزيز مكانة الجهاز الأعلى للرقابة الليبيريا. تضمنت إنجازاتها تسجيل الموظفين في برامج تدريب الشهادات المهنية ومواءمة سياسات الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة مع أفضل الممارسات الدولية.

كانت السيدة/ Gaye رئيسة للجنة الفرعية لبناء القدرات بالمجموعة الفرعية اللغوية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الإنجليزية (AFROSAI-E).

